صنـدوق النقـد الدولـي

التقرير القُطْري رقم: 16/225
الصادر عن صندوق النقد الدولي

العراق

المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات — بيان صحفي؛ وتقرير خبراء الصندوق؛ وبيان المدير التنفيذي الممثل للعراق

يوليو ٢٠١٦

في سياق تقرير خبراء الصندوق، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **بيان صحفي** يتضمن بيانا أدلى به رئيس المجلس التنفيذي.
- **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق للعرض على المجلس التنفيذي في ٧ يوليو ٢٠١٦ عقب المناقشات التي اختُتِمت في ١٩ مايو ٢٠١٦ مع المسؤولين في العراق حول مختلف التطورات الاقتصادية والسياسات التي يرتكز عليها الترتيب المبرم مع الصندوق في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني. وقد استُكمِل تقرير الخبراء في ٢٤ يونيو ٢٠١٦ استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- **مرفق المعلومات** الذي أعده خبراء الصندوق.

وقد صدرت الوثائق التالية بشكل منفصل أو سيتم إصدارها لاحقا:

خطاب النوايا الموجه من سلطات العراق إلى صندوق النقد الدولي*
مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية من إعداد السلطات العراقية*
مذكرة التفاهم الفنية*
*الوثيقة مدرجة في تقرير الخبراء أيضا.

وطبقا لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وأي إفصاح مبكر عن نوايا السلطات بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
هاتف: 623-7430 (202) • فاكس: 623-7201 (202)
بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: http://www.imf.org
السعر: ١٨ دولارا أمريكيا للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

© حقوق الطبع والنشر: صندوق النقد الدولي ٢٠١٦

إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 16/321
للنشر الفوري
7 يوليو 2016

International Monetary Fund
Washington, D. C. 20431 USA

المجلس التنفيذي يوافق على اتفاق للاستعداد الائتماني مع العراق بقيمة 5.34 مليار دولار أمريكي

وافق اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاق للاستعداد الائتماني مع العراق بقيمة 3.831 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 5.34 مليار دولار أمريكي، أو 230% من حصة العراق) لدعم برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي. وتتيح موافقة المجلس صرف 455 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 634 مليون دولار أمريكي) للعراق. وكان العراق قد حصل في يوليو 2015 على دفعة تعادل 891.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 1.24 مليار دولار أمريكي وقت الموافقة) من خلال "أداة التمويل السريع".

ويهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يدعمه اتفاق الاستعداد الائتماني إلى سد احتياجات ميزان المدفوعات العاجلة، والوصول بالإنفاق إلى مستوى يتوافق مع انخفاض أسعار النفط العالمية، وضمان بقاء الدين في حدود يمكن الاستمرار في تحملها. كذلك يتضمن البرنامج تدابير لحماية الفقراء، وتعزيز الإدارة المالية، ودعم استقرار القطاع المالي، وكبح الفساد. وسيتطلب تنفيذ هذه السياسات توافُر الدعم من المجتمع الدولي.

كذلك استكملت إدارة الصندوق العليا اليوم المراجعتين الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق والذي وافقت عليه السيدة المدير العام في 12 يناير 2016 (راجع البيان الصحفي رقم 16/04)

وعقب قرار المجلس التنفيذي، صدر البيان التالي عن السيد مِن زو نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة:

"تعرض الاقتصاد العراقي لضرر بالغ من جراء الصدمة المزدوجة التي سببتها هجمات تنظيم داعش والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية.

"وقد وضعت السلطات سياسات ملائمة للتعامل مع هذه الصدمة. ففي مجال المالية العامة، تقوم السلطات بتصحيح مالي كبير يركز في معظمه على تقليص النفقات الرأسمالية التي تفتقر إلى الكفاءة مع حماية الإنفاق الاجتماعي، وتوفير التمويل. وفي المجال الخارجي، تواصل السلطات ربط العملة بالدولار الأمريكي، وهو نظام يتيح ركيزة أساسية للاقصاد.

"ويعتبر التصحيح المالي المتوخى للفترة 2016–2019 تصحيحا ملائما لمعالجة الضغوط الناشئة عن انخفاض إيرادات النفط وارتفاع الإنفاق على الاحتياجات الإنسانية والأمنية. ولكن عناصر التصحيح المالي ينبغي تحسينها بالتدريج، لإتاحة المجال أمام إنفاق استثماري أكبر وأكثر كفاءة. ومن الضروري إجراء إصلاح شامل لنظام الإدارة المالية العامة بغية تحسين الانضباط المالي

ورفع جودة الإنفاق. وسيؤدي تنفيذ اتفاقية اقتسام الموازنة مع حكومة إقليم كردستان إلى تحسين وضع الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان بما يتيح لهما مواجهة صدمة هجمات داعش وأسعار النفط.

"ومن المؤسف أن يحدث هذا التراكم الكبير في المتأخرات الخارجية المستحقة لشركات النفط الدولية وفي المتأخرات المحلية خلال عام 2015. وينبغي العمل على سداد المتأخرات القائمة، واتباع إجراءات سليمة للتحقق من صحتها، وتطبيق ضوابط تمنع المزيد من التراكم في المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية والموردين المحليين. ذلك أن منع تراكم المتأخرات الخارجية في المستقبل سيضمن تحقيق تيار الإيرادات النفطية المتوخى – واللازم لتمويل الإنفاق العام والاستيراد – بينما يؤدي منع تراكم المتأخرات المحلية في المستقبل إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

"ولدعم النمو واستقرار القطاع المالي، ينبغي تعزيز الإطار القانوني لدى البنك المركزي العراقي، وإعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة، وإلغاء قيود الصرف بالتدريج. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ إجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز قوانين مكافحة الفساد."

ملحق

آخر التطورات الاقتصادية

تعرض العراق لضرر بالغ من جراء الصراع مع داعش والهبوط الحاد في أسعار النفط. ولا يزال الصراع المسلح مع داعش يفرض ضغوطا على موارد البلاد ويتسبب في موجات جديدة من النزوح الداخلي، حيث أصبح عدد النازحين داخليا أكثر من 4 ملايين نسمة. وهناك نحو 10 ملايين نسمة، أي حوالي 27% من السكان، يحتاجون لمساعدات إنسانية. ويخضع ميزان المدفوعات وإيرادات الموازنة لصدمة خارجية كبيرة من جراء الهبوط الحاد في أسعار النفط، نظرا لاعتمادهما الكبير على إيرادات النفط. وقد انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.4% في 2015، رغم زيادة إنتاج النفط بنسبة 13%. وشهد الاقتصاد غير النفطي انكماشا اقتصاديا واسع النطاق (−19%) نتيجة للصراع مع تنظيم داعش والضبط الجاري لأوضاع المالية العامة.

وتواجه السلطات هذه التحديات بمزيج من الضبط المالي والتمويل، بينما تحافظ على التزامها بسعر الصرف المربوط بالدولار وبحماية الإنفاق الاجتماعي على بنود مثل الصحة، والتعليم، ودعم الغذاء والزراعة، والتحويلات الموجهة للنازحين داخليا واللاجئين.

ملخص البرنامج

يهدف البرنامج الاقتصادي إلى استقرار الاقتصاد العراقي الذي تضرر من صدمة مزدوجة تمثلت في الهبوط الحاد لأسعار النفط والصراع الدائر مع تنظيم داعش. ويركز البرنامج على المحاور الأربعة التالية:

إدارة الضغوط الخارجية: تتضمن أهم التدابير في هذا الصدد الحفاظ على سعر الصرف المربوط بالدولار باعتباره ركيزة اسمية أساسية، والإلغاء التدريجي لما تبقى من قيود على الصرف، وتعزيز أطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقضاء على الطلب غير المشروع والطلب الهادف إلى المضاربة على النقد الأجنبي.

تنفيذ الضبط المالي مع حماية الفقراء: ستواصل الحكومة جهودها لتنفيذ إجراءات الضبط المالي، والتي يتم معظمها من خلال تقليص الإنفاق الرأسمالي غير الكفء، مع حماية الإنفاق الاجتماعي. وسيساعد هذا على الوصول بالإنفاق إلى مستوى قابل للاستمرار نظرا لوصول الإيرادات النفطية إلى مستوى أقل بكثير من ذي قبل. كذلك ستعمل الحكومة على تصميم وتنفيذ إصلاحات أعمق على صعيدي الإيرادات والنفقات لضبط الرصيد الأولي غير النفطي والوصول بالدين إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله. ويجري العمل حاليا على تنفيذ اتفاقية اقتسام الموازنة مع حكومة إقليم كردستان.

تعزيز الإدارة المالية العامة وكبح الفساد: لتحسين الانضباط المالي ورفع جودة الإنفاق، ستقوم وزارة المالية بتعزيز قانون الإدارة المالية العامة، وإصدار التقارير المتضمنة لجداول المالية العامة بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتقوية الضوابط الحاكمة لالتزامات الإنفاق، وتحسين إدارة النقدية، وإجراء عمليات مسح وتدقيق منتظمة لمراقبة المتأخرات والحد منها، وإصلاح إدارة الاستثمارات العامة، وتحسين إدارة الدين بدعم من المساعدة الفنية.

مراقبة المخاطر المالية للحفاظ على استقرار القطاع المالي: يجري اتخاذ خطوات مهمة لتعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي العراقي عقب التقييم الذي أجراه الصندوق مؤخرا للضمانات الوقائية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة وتعزيز المعايير الاحترازية والرقابة المصرفية بمساعدة المستشارين الخارجيين. وسيتعين أيضا تنفيذ تدابير لمنع غسل الأموال، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز تشريعات مكافحة الفساد للمساعدة في تحسين اندماج النظام المالي العراقي في الاقتصاد العالمي.

خلفية إضافية

أصبح العراق عضوا في الصندوق في 27 ديسمبر 1945 وتبلغ حصة عضويته 1663.80 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2.32 مليار دولار أمريكي).

ولمزيد من المعلومات المرجعية عن الصندوق والعراق، راجع http://www.imf.org/external/country/irq/

الجدول 1- العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2013-2021

(الحصة: 1663.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(السكان: 34.3 مليون نسمة؛ 2014)

(معدل الفقر: 23%؛ 2014)

(الصادرات الرئيسية: النفط الخام)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
			تقديرات	البرنامج	البرنامج	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
النمو الاقتصادي والأسعار									
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)	7.6	0.4-	2.4-	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (التغير %)	12.4	5.1-	18.7-	5.0-	0.0	2.0	3.0	4.0	4.0
مُخَفِّض إجمالي الناتج المحلي (التغير %)	0.0	4.7-	27.0-	13.2-	7.8	5.3	5.0	5.2	4.7
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)	7021	6492	4514	4161	4395	4542	4745	4962	5164
إجمالي الناتج المحلي (تريليون دينار عراقي)	273.6	259.5	185.1	177.1	191.8	203.4	217.9	233.8	249.6
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (تريليون دينار عراقي)	148.0	142.6	123.4	122.3	127.5	135.7	145.7	158.0	171.4
إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات)	234.6	222.5	158.7	150.1	162.6	172.4	184.7	198.1	211.5
إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)/1	3.0	3.1	3.5	4.2	4.2	4.2	4.3	4.3	4.4
صادرات النفط (مليون برميل يوميا)/2	2.4	2.5	3.0	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6
أسعار تصدير النفط العراقي (دولار للبرميل)	102.9	97.0	47.5	34.5	40.3	42.5	44.6	46.4	47.5
تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ نهاية الفترة)	3.1	1.6	2.3	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0
تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ المتوسط)	1.9	2.2	1.4	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0
				(% من إجمالي الناتج المحلي)					
الحسابات القومية									
إجمالي الاستثمار المحلي	26.9	27.0	27.5	21.9	20.8	20.2	19.7	19.3	18.9
منه: العام	17.4	19.3	18.2	12.4	11.7	11.1	10.6	10.2	9.8
إجمالي الاستهلاك المحلي	69.5	72.1	79.0	88.8	85.0	85.0	84.3	83.6	82.3
منه: العام	21.0	19.0	24.9	29.4	26.7	24.9	22.9	21.0	19.4
إجمالي المدخرات القومية	28.3	26.2	21.0	10.9	11.5	14.3	15.2	16.0	17.7
منه: العام	11.4	14.0	4.1	1.9-	0.5	5.2	7.2	8.6	9.6
رصيد الادخار - الاستثمار	1.4	0.8-	6.4-	11.0-	9.2-	5.9-	4.5-	3.3-	1.3-
				(% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
الموارد العامة									
الإيرادات الحكومية والمنح	42.2	40.2	34.3	36.2	38.7	38.5	38.2	37.3	36.1
الإيرادات النفطية الحكومية	38.6	38.0	31.2	32.0	34.4	34.2	33.9	32.9	31.5
الإيرادات غير النفطية الحكومية	3.5	2.3	3.1	4.2	4.3	4.3	4.3	4.4	4.5
النفقات، *منها* :	48.0	45.8	48.5	50.8	49.8	44.5	41.8	39.1	36.7
النفقات الجارية	30.6	26.5	30.3	38.4	38.1	33.4	31.2	28.9	26.9

النفقات الرأسمالية	17.4	19.3	18.2	12.4	11.7	11.1	10.6	10.2	9.8
رصيد المالية العامة الكلي (شاملا المنح)	5.8-	5.6-	14.3-	14.7-	11.1-	6.0-	3.6-	1.8-	0.6-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	67.6-	58.7-	51.6-	53.3-	50.2-	46.4-	42.5-	38.5-	34.8-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)/3	67.6-	67.1-	53.6-	53.3-	50.2-	46.4-	42.5-	38.5-	34.8-
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)/3	74.1	71.3	58.3	59.4	56.6	52.8	48.9	45.0	41.3
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (النمو الحقيقي السنوي، %)/3	17.2	9.4-	30.1-	1.2-	2.6-	2.6-	2.5-	2.2-	2.3-
بنود للتذكرة:									
صندوق تنمية العراق/حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكي (بمليارات الدولارات)/4	6.3	0.7	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4
مجموع الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)/5	31.2	33.5	63.9	79.0	84.0	85.2	83.1	79.3	74.9
مجموع الدين الحكومي (بمليارات الدولارات)/5	73.1	74.6	100.2	118.5	136.5	146.9	153.5	157.1	158.4
الدين الحكومي الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	25.3	25.9	42.3	47.7	49.6	49.1	44.8	39.2	33.1
الدين الحكومي الخارجي (بمليارات الدولارات)	59.3	57.6	67.1	71.6	80.7	84.6	82.7	77.6	70.1
				(%؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
المؤشرات النقدية									
نمو الاحتياطي النقدي	12.6	9.6-	12.6-	3.5-	2.8	9.2	7.4	7.6	10.4
نمو النقود بمعناها الواسع	15.9	3.6	9.0-	8.6	6.8	9.2	7.4	7.6	10.4
سعر الفائدة الأساسي (نهاية الفترة)	6.0	6.0	6.0	...	...	...	...	...	...
				(% من إجمالي الناتج المحلي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
القطاع الخارجي									
الحساب الجاري	1.4	0.8-	6.4-	11.0-	9.2	5.9-	4.5-	3.3-	1.3-
الميزان التجاري	9.6	7.4	0.1-	3.1-	1.1	1.3	2.2	2.8	4.1
صادرات السلع	38.3	37.7	31.1	30.4	32.8	32.6	32.1	31.1	30.8
واردات السلع	28.7-	30.3-	31.2-	33.5-	31.7-	31.3-	30.0-	28.3-	26.6-
الرصيد الخارجي الكلي	1.3-	10.5-	9.3-	10.3-	7.4-	3.0-	2.4-	1.1-	0.9
إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات)/6	77.8	66.7	53.4	42.7	40.1	39.3	35.4	31.5	31.6
بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات	10.8	12.7	9.9	7.8	7.0	6.7	5.9	5.1	5.0
سعر الصرف (دينار لكل دولار أمريكي؛ متوسط الفترة)	1166	1166	1167	...	...	...	...	...	...
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %؛ نهاية الفترة)/7	6.5	4.6	7.5	...	...	...	...	...	...

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ لا يعكس إنتاج حكومة إقليم كردستان خلال عامي 2013 و2014.

2/ يعكس صادرات حكومة إقليم كردستان عن طريق تسويق النفط (سومو).

3/ معدلا ليعكس التحويلات المقدرة لعام كامل من الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين وخمسة أشهر، على التوالي.

4/ يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في حساب بالدولار الأمريكي (أرصدة بالدولار الأمريكي من الإيرادات النفطية) في شهر مايو/أيار 2014.

5/ يشمل المتأخرات.

6/ بدءا من عام 2014 أصبح يشمل أرصدة الحساب المتأتية من الإيرادات النفطية، بالدولار الأمريكي. وبدءا من الربع الثالث من عام 2015 أصبحت حيازات حقوق السحب الخاصة ورصيد الاحتياطي في الصندوق مستبعدين من التعريف بناء على تعليمات البنك المركزي العراقي.

7/ الأرقام الموجبة تعني ارتفاع السعر.

العراق

المراجعتان الأولى والثانية في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات

24 يونيو/حزيران 2016

القضايا الرئيسية

السياق: يواجه العراق صدمة مزدوجة من جراء هجمات تنظيم "داعش" والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية. ويتسبب هذا الصراع في إلحاق الضرر بالاقتصاد غير النفطي بسبب نزوح ملايين السكان ووقوعهم تحت وطأة الفقر وتدمير البنية التحتية والأصول. وقد أدى تراجع أسعار النفط إلى حدوث انخفاض كبير في إيرادات الموازنة، وبالتالي إلى دفع عجز المالية العامة إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها. وتتحرك السلطات لمواجهة الأزمة من خلال مزيج من الإجراءات اللازمة لضبط أوضاع المالية العامة والتمويل، مع مواصلة التزامها بنظام ربط سعر الصرف. ويوفر نظام الربط ركيزة اسمية رئيسية في بيئة تكتنفها درجة كبيرة من عدم اليقين بينما يُفضي الصراع الدائر مع تنظيم "داعش" إلى إضعاف القدرات على مستوى السياسات.

البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق: من أجل المساعدة على مواجهة هذه الصدمة المزدوجة، بدأت السلطات في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 في تنفيذ برنامج يتابعه خبراء الصندوق بغية إرساء سجل للأداء يثبت مصداقية سياساتها ويمهد لعقد اتفاق محتمل يتيح لها الحصول على تمويل من الصندوق. وكان أداؤها في ظل البرنامج مُرضيا بوجه عام.

الآفاق والمخاطر: في ظل ما تشير إليه الآفاق الحالية من ارتفاع أسعار النفط بدرجة طفيفة، وعلى افتراض تنفيذ السلطات لعملية ضبط أوضاع المالية العامة المقررة في البرنامج، يمكن خفض عجز الموازنة من 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 إلى أقل من 1% بحلول عام 2021، ويمكن تحقيق استقرار مستوى الدين العام بحلول عام 2018، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات مجددا بحلول عام 2021. ولكن المخاطر لا تزال مرتفعة للغاية، وتنشأ أساسا نتيجة استمرار هبوط أسعار النفط واحتدام الصراع والتوترات السياسية وضعف القدرات الإدارية.

اتفاق الاستعداد الائتماني: طلبت السلطات عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات يتيح لها إمكانية الحصول على ائتمان من صندوق النقد الدولي بقيمة 3.831 مليارات وحدة حقوق سحب خاصة (أي حوالي 5.4 مليار دولار أمريكي، أو 230% من حصة العراق)، وذلك بغرض سد فجوة تمويلية بقيمة 18.1 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من 2016–2019. وتوجد بالفعل ضمانات تمويل لسد الفجوة التمويلية بالكامل خلال الثمانية عشر شهرا القادمة.

التوصيات الرئيسية على مستوى السياسات:

- تخفيض الإنفاق الكلي إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله من خلال تثبيت النفقات بالقيمة الاسمية عند مستواها الكلي في عام 2015 لاستعادة توازن المالية العامة في الأجل المتوسط.
- حماية الإنفاق الاجتماعي.
- إجراء إصلاحات شاملة في الإدارة المالية العامة من أجل الحيلولة دون تراكم متأخرات وتحسين جودة الإنفاق.
- البدء في إعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة والتي تهيمن على الجهاز المصرفي.

اعتمد التقرير

عاصم حسين
وفيتالي كرامارينكو

عُقدت المناقشات في العاصمة الأردنية عمّان خلال الفترة من 15 –30 مارس/آذار 2016، وفي واشنطن العاصمة خلال الفترة من 14–17 إبريل/نيسان 2016، وفي عمّان خلال الفترة من 14–19 مايو/آيار 2016. وتألف ممثلو خبراء الصندوق من كريستيان جوز (رئيسا)، وريتو بازو، وأمجد حجازي (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، بالإضافة إلى سابا فيهر (إدارة شؤون المالية العامة) وكريستيان نير (إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)، ومروة النسعة (ممثل الصندوق المقيم للعراق، ومقرها عمّان). وانضمت إلى البعثة مايا الشويري (مستشار أول، مكتب المدير التنفيذي). وساهم في إعداد التقرير كل من فانيسا باناليغان وسيسيليا بينيدا وغريغوري باسيلي.

المحتويات	الصفحة

خلفية: العراق يواجه أزمة حادة في المالية العامة وميزان المدفوعات 5
ألف – خلفية 5
باء – آخر التطورات الاقتصادية 6
جيم – الأداء في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق 8
دال–الآفاق المستقبلية 9

السياسات الاقتصادية لمعالجة الأزمة 12
ألف– إدارة الضغوط الخارجية 12
باء– تنفيذ عملية ضبط أوضاع المالية العامة من أجل استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين 12
جيم – تعزيز الإدارة المالية العامة 17
دال– مراقبة المخاطر المالية للحفاظ على استقرار القطاع المالي 19

طرائق تنفيذ البرنامج والمخاطر 20

تقييم خبراء الصندوق 22

الشكل البياني
1– آخر التطورات والآفاق الاقتصادية، 2013–2021 7

الجداول

1- مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2013-2021 _____ 25
2- الحسابات القومية، 2013-2021_____ 27
3- حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013-2021، تريليون دينار عراقي_____ 28
4- حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، ربع سنوية، 2016-2017، تريليون دينار عراقي _____ 30
5- حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013-2021، % من إجمالي الناتج المحلي _____ 32
6- حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013-2021، % من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي _____ 34
7- ميزان المدفوعات، 2013-2021_____ 36
8- المسح النقدي، 2013-2021_____ 38
9- الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، 2013-2021 _____ 39
10- الجدول الزمني المقترح لعمليات المراجعة والشراء بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016-2019 _____ 40
11- مؤشرات الائتمان الممنوح من صندوق النقد الدولي، 2015-2021 _____ 41
12- مجموع الاحتياجات والمصادر التمويلية، 2016-2019_____ 42
13- مؤشرات كفاية الاحتياطيات، 2013-2019 _____ 43

المرفق

1- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي_____ 44

الملاحق:

خطاب نوايا _____ 55
الملحق 1 – مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية _____ 57
الملحق 2- العراق: مذكرة التفاهم الفنية _____ 82

خلفية: العراق يواجه أزمة حادة في المالية العامة وميزان المدفوعات

1- **لحق ضرر جسيم بالاقتصاد من جراء انهيار أسعار النفط وهجمات تنظيم "داعش".** وتفاقمت أوضاع البيئة الخارجية منذ الاتفاق على تنفيذ البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق[1] وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى استمرار ضعف أسعار النفط العالمية. ولا يزال الصراع المسلح الجاري مع تنظيم "داعش" يفرض ضغوطا على موارد البلاد ويؤدي إلى موجات جديدة من النازحين داخليا. ولا يزال الوضع السياسي متقلبا في العراق.

ألف- خلفية

2- **تحقق القوات العراقية تقدما في استعادة الأراضي الواقعة تحت سيطرة تنظيم "داعش".** فقد استعادت القوات العراقية وحلفاؤها السيطرة على مدينة الرمادي غرب بغداد في شهر يناير/كانون الثاني، كما شنت هجوما عسكريا بغرض استعادة مدينة الفلوجة التي تقع على بعد 50 كيلو مترا غرب بغداد.

3- **وقد أدت هجمات تنظيم "داعش" إلى زيادة عدد النازحين داخليا إلى 4 ملايين نسمة وعدد السكان الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية إلى 10 ملايين نسمة (27% من السكان)، منهم 250 ألف لاجئ سوري** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية — الفقرة 3). ويقيم معظم هؤلاء اللاجئين، الذين تشكل النساء والأطفال 60% منهم، في الشمال الذي يضم حكومة إقليم كردستان حيث مُنِحوا حق الإقامة الذي يتضمن منحهم حق العمل. ومع تدفق اللاجئين الوافدين إلى العراق يتدهور الوضع الإنساني الداخلي الصعب بالفعل الذي تواجهه الحكومة العراقية. ويشير مسح أُجري مؤخرا إلى أن 48% من العراقيين، أي ما يساوي 18 مليون نسمة، يرغبون في الهجرة إلى الخارج.

4- **وردا على الاحتجاجات المتصاعدة بسبب عدم إحراز تقدم نحو التصدي للفساد المتفشي وانعدام الكفاءة وتدني جودة الخدمات الحكومية، اقترح الدكتور العبادي رئيس الوزراء إجراء تعديل وزاري.** وتجري الأحزاب السياسية مفاوضات منذ مارس/آذار 2016 للاتفاق على التعديل الوزاري المحتمل.

5- **ولا تزال العلاقات مضطربة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان.** فمن ناحية، أعلنت قيادة حكومة إقليم كردستان عن استفتاء بشأن استقلال كردستان. ومن ناحية أخرى، التقى مؤخرا وفد رفيع المستوى من حكومة إقليم كردستان بالحكومة الاتحادية في بغداد لمناقشة استئناف العمل باتفاقية تقاسم الموازنة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية. ووفقا لهذه الاتفاقية، فإن إيرادات النفط الذي تستخرجه حكومة إقليم كردستان تؤول إلى الحكومة الاتحادية التي تُحَوِّل بدورها إلى حكومة إقليم كردستان ما يعادل 17% من بند النفقات غير السيادية في الموازنة الاتحادية.[2] وفي ضوء مستوى أسعار النفط في موازنة عام 2016، سيكون صافي التدفقات في صالح حكومة إقليم كردستان نظرا لأن الإيرادات النفطية من حكومة إقليم كردستان حسب الموازنة (11 تريليون دينار عراقي في موازنة عام 2016) أقل من التحويلات المقررة لها في الموازنة (13 تريليون دينار عراقي في موازنة 2016، الجدول 3). وفي سبيل تيسير تنفيذ عملية تقاسم الموازنة، ينظر الطرفان في استبعاد الإيرادات النفطية

[1] التقرير القُطري رقم 16/11 الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان "العراق: البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق- بيان صحفي؛ تقرير الخبراء.

[2] يُقصد بالإنفاق غير السيادي مجموع الإنفاق ناقصا مصروفات مجلس النواب والرئاسة ومجلس الوزراء ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع والمحكمة الاتحادية وعدد من لجان الحكومة الاتحادية وخدمة الدين.

لحكومة إقليم كردستان والتي تعتزم حكومة الإقليم تكليف شركات تدقيق دولية بتدقيقها بدءا من أول يوليو/تموز 2016، وذلك مقابل تحويلات الموازنة التي تؤول لحكومة إقليم كردستان في ظل ترتيبات اقتسام الموازنة. (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 19).

باء- آخر التطورات الاقتصادية

6- **انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.4% في عام 2015 برغم زيادة إنتاج النفط بنسبة 13%** (جدول النص 1 والجدولين 1و2). فقد شهد الاقتصاد غير النفطي انكماشا اقتصاديا واسع النطاق (-19%) نتيجة للحرب مع تنظيم "داعش" والجهود الجارية لضبط أوضاع المالية العامة (الفقرة 7). وخلال الفترة من يناير/كانون الثاني – مايو/آيار 2016، أنتج العراق 4.4 ملايين برميل نفط يوميا، منها ما يُقَدَّر بنحو 0.8 مليون برميل نفط يوميا أنتجتها حكومة إقليم كردستان وشركات نفط الشمال ونفط الوسط، كما صدَّرت الحكومة الاتحادية 3.3 ملايين برميل نفط يوميا بمتوسط سعر بلغ 29 دولارا أمريكيا للبرميل. وفي عام 2015، كان متوسط التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك منخفضا حيث بلغ 1.4%، ولكن المرجح أن يكون هذا التقدير دون المستوى الفعلي نظرا لأن الرقم القياسي يستثني من التغطية المناطق التي يحتلها تنظيم داعش والتي كان يسكنها حوالي 20% من السكان قبل أن يحتلها التنظيم. وفي إبريل/نيسان، ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 1.9% محسوبا على أساس سنوي مقارن.

7- **وارتفع عجز المالية العامة ارتفاعا حادا إلى 14.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 بسبب هبوط أسعار النفط رغم إجراءات الضبط المالي الكبيرة** (الجداول من 3-6). ففي ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط، قامت السلطات بخفض النفقات الأولية غير النفطية المعدلة[3] بنسبة 30% بالقيمة الحقيقية، وهو ما جاء في معظمه من خفض النفقات الاستثمارية، مما أدى إلى تراجع الرصيد الأولي غير النفطي المعدل بنسبة 13% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي مقارنة بعام 2014. وتم تمويل معظم ما ترتب على ذلك من عجز بإصدار حوالات خزينة شاركت واكتتب فيها المصرفان المملوكان للدولة وهما الرشيد والرافدين، وقروض قدماها (بما يعادل 9.8% من إجمالي الناتج المحلي)، منها 44% أُعيد تمويلها من خلال نافذة الخصم لدى البنك المركزي العراقي. كذلك تم تمويل العجز من خلال سحب الودائع الحكومية (2% من إجمالي الناتج المحلي)، وتراكم متأخرات محلية وخارجية (2.8% و2.2% من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب)، والحصول على قرضين قيمة كل منهما 1.2 مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي[4] والبنك الدولي. وأثناء الربع الأول من عام 2016، بلغ عجز المالية العامة 2.4% من إجمالي الناتج المحلي (السنوي)، كما بلغ العجز الأولي غير النفطي 5.6% من إجمالي الناتج المحلي حيث كانت الإيرادات النفطية أقل بكثير مما ورد في البرنامج نظرا لانخفاض أسعار النفط عن المتوقع في البرنامج (الفقرة 6)، ولأن السلطات أعطت الأولوية لدفع الأجور ومعاشات التقاعد والتحويلات والفوائد مما أضر بالإنفاق على السلع والخدمات والاستثمارات غير النفطية. وقد استمر تنفيذ الاستثمارات النفطية، وتم تمويلها في الأساس عن طريق تراكم المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية (الفقرة 12).

---

[3] لتيسير المقارنة عبر السنوات، تم تعديل بيانات الرصيد الأولي غير النفطي لاحتساب تقدير عام كامل من التحويلات من الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و 2015، وهما العامان اللذان تمت فيهما التحويلات الفعلية لشهرين وخمسة أشهر فقط، على الترتيب.

[4] راجع التقرير القُطْري التالي عن العراق: IMF Country Report No. 15/235. Iraq: 2015 Article IV Consultation and Request for Purchase under the Rapid Financing Instrument.

الشكل البياني 1 – العراق: آخر التطورات والآفاق الاقتصادية، 2013 – 2021

شهدت أسعار النفط والصادرات النفطية هبوطا حادا، ولكن من المتوقع أن تتعافى تدريجيا بالتزامن مع تعافي أسعار النفط.

تدهورت أوضاع ميزان المدفوعات، مما أدى إلى انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، ولكن من المتوقع تحسنها بالتزامن مع تحركات أسعار النفط وتصحيح أوضاع المالية العامة.

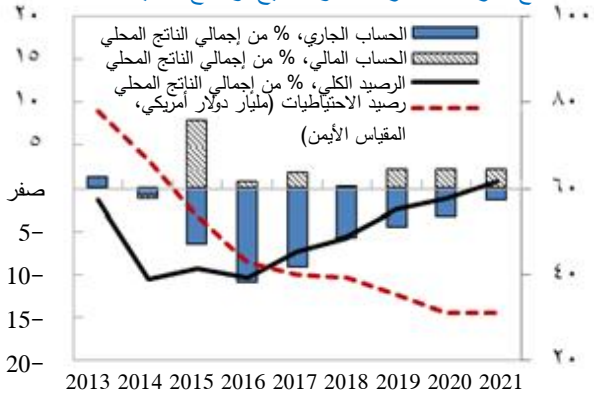

استجابة لهبوط إيرادات النفط، بدأت السلطات في عملية ضبط كبيرة لأوضاع المالية العامة.

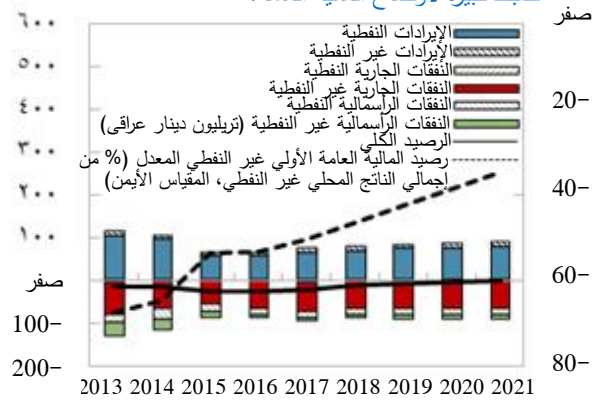

تهدف جهود ضبط أوضاع المالية العامة إلى ضمان استمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون.

أدى تراجع مبيعات البنك المركزي العراقي من العملات الأجنبية إلى زيادة الفرق بين السعر الموازي والسعر الرسمي في عام 2016.

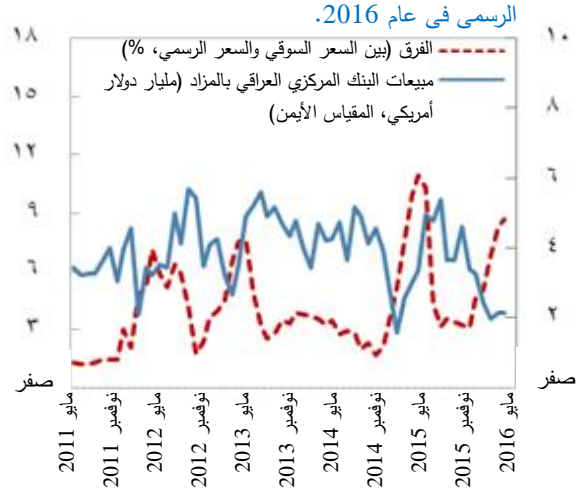

توجد علاقة ارتباط سالب بين العائد على السندات المستحقة في عام 2028 وأسعار النفط.

المصادر: السلطات العراقية ومؤسسة Bloomberg وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

8- **وقد اتسع عجز الحساب الجاري مسجلا 6.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 بسبب تراجع أسعار النفط** (الجدول 7). وتم تمويل العجز في الأساس من خلال سحب 10 مليارات دولار من أصول المصارف التجارية بالنقد الأجنبي واستخدام 13 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية التي انخفضت إلى 53 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 10 أشهر من واردات السلع والخدمات) في نهاية عام 2015 ثم إلى 50 مليار دولار في نهاية مارس/آذار 2016.[5] وكانت احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية للعراق تمثل 195% من مستوى كفاية الاحتياطيات القياسي في نهاية عام 2015، أي ما يزيد عن نطاق كفاية الاحتياطيات الذي يتراوح بين 100% و150%. وفي الوقت نفسه، بلغت الاحتياطيات 125% من مقياس كفاية الاحتياطيات المعدل للبلدان المصدرة للنفط، أي أنها ضمن نطاق الكفاية (الجدول 13). ويمثل الاحتياطي الوقائي المرتبط بالسلع الأولية أهمية كبيرة لاقتصاد العراق الذي يعتمد بدرجة كبيرة على النفط.

9- **وانكمشت النقود بمعناها الواسع بنسبة 9% في عام 2015**، وهو ما يعكس انخفاض حجم الموجودات بالنقد الأجنبي المملوكة للمصارف التجارية والدولة وضعف النشاط الاقتصادي غير النفطي (الجدول 8 والجدول 9).

10- **وارتفع فرق أسعار الصرف بين السوق الرسمية والسوق الموازية من متوسط 3% في ديسمبر/كانون الأول 2015، إلى حوالي 9% في مايو/آيار 2016**، وذلك لقيام البنك المركزي العراقي بتقليص حجم المزادات التي يقيمها للنقد الأجنبي في السوق الرسمية (الشكل البياني 1).

11- **وزاد العائد الدولاري على السندات العراقية التي تستحق في عام 2028 بمقدار الضعف من 6% في يونيو/حزيران 2014 إلى 12% في ديسمبر/كانون الأول 2015، ثم هبط لاحقا إلى 11% في مايو/آيار 2016** بالتزامن مع تحركات أسعار النفط (الشكل البياني 1).

جيم- الأداء في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق

12- **كان أداء السلطات في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق مرضيا بوجه عام، مع الأخذ في الاعتبار الهبوط السريع في أسعار النفط وصعوبة الأوضاع الأمنية** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 1 والجدول 2 والفقرة 11):

- حققت السلطات ثلاثة من الأهداف الإرشادية الخمسة لنهاية ديسمبر/كانون الأول 2015 ونهاية مارس/آذار 2016، وهي الأهداف المتعلقة برصيد المالية العامة الأولي غير النفطي،[6] وإجمالي الاحتياطيات الرسمية، وصافي الأصول المحلية للبنك المركزي العراقي، نظرا لإنفاق موارد أقل من المقررة في الموازنة للأجور ومعاشات التقاعد، والسلع والخدمات، والتحويلات. وكان هدف الإنفاق الاجتماعي أقل قليلا من الحد الأدنى المقرر في البرنامج في ديسمبر/كانون الأول 2015 (وكان من شأن تحقيق أهداف رصيد المالية العامة غير النفطي أن يكون سهلا حتى بدون الوفر في الإنفاق). كذلك لم يتحقق هدف الحد الصفري لتراكم المتأخرات الخارجية بسبب نقص النقدية لدى الحكومة، وتراكمت على السلطات متأخرات بقيمة 3.6 مليارات دولار أمريكي لشركات النفط الدولية في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015، ثم ارتفعت إلى 4.7 مليارات دولار أمريكي في نهاية مارس/آذار 2016. وقد تعهدت السلطات بسداد جميع المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية في نهاية سبتمبر/أيلول 2016 (معايير

[5] ربما كان العجز الفعلي في الحساب الجاري أوسع خلال عام 2015 بسبب الحجم الكبير لبند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات (17 مليار دولار أو 10.8% من إجمالي الناتج المحلي)، والذي قد ينشأ من الواردات أو التدفقات الرأسمالية الخارجة غير المسجلة.

[6] يعرف رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي بأنه الفرق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات الأولية غير النفطية، أي ما عدا مدفوعات الفائدة، راجع مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 8.

الأداء— مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 3) وعدم تراكم أي متأخرات خارجية جديدة (معايير الأداء المستمرة، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 3) لضمان الاستثمار وتحقيق الإيرادات في قطاع النفط في الوقت المناسب، وهو القطاع الذي سيظل المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق العام والواردات في العراق.

- تم استيفاء كل القواعد المعيارية الهيكلية الثلاثة المطلوبة في المراجعة الأولى للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق: فقد أكملت وزارة التخطيط إجراء مسح للمتأخرات المحلية المتعلقة بالإنفاق الاستثماري غير النفطي، والتي بلغت 7.5 تريليون دينار عراقي (أي 6.4 مليارات دولار أو 4% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية شهر فبراير/شباط 2016؛ وانتهت وزارة المالية والبنك المركزي العراقي من إعداد قائمة بكل الحسابات المصرفية التي تسيطر عليها وزارة المالية وجميع الوحدات الحسابية الأساسية والفرعية التابعة للحكومة المركزية، وبلغت الأموال المودعة في هذه الحسابات 9.3 تريليون دينار عراقي (5% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية 2015؛ وعين مصرف الرشيد ومصرف الرافدين مدققا خارجيا بغرض تدقيق بياناتهما المالية لعام 2014 وفق المعايير الدولية. ولم يعتمد وزير المالية حتى الآن مشروع قانون الإدارة المالية اتساقا مع تعليقات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهى القاعدة المعيارية الهيكلية الوحيدة التي تتطلبها المراجعة الثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق والتى لم تتحقق. وتُستكمل حاليا الأعمال التحضيرية مع فريق المساعدة الفنية بصندوق النقد الدولي، وهي إحدى القواعد المعيارية الهيكلية المطلوبة للمراجعة الأولى لبرنامج الاستعداد الائتمانى (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5).

دال– الآفاق المستقبلية

13– أُدخِلت تعديلات كبيرة على التوقعات—فخُفِّض معظمها—منذ الموافقة على تنفيذ البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق. (جدول النص 1 والجداول من 1–9):

- تم تخفيض إجمالي الناتج المحلي الاسمي في عام 2015 بسبب حدوث انكماش أكبر في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (–19% بدلا من –8%).

- كذلك تم تخفيض التوقعات بشأن أسعار النفط العراقي، والتي ظلت أقل من متوسط أسعار النفط الفورية[7] بسبعة دولارات حتى الآن خلال عام 2016، وذلك تماشيا مع تراجع آفاق أسعار النفط العالمية.

- تشير التوقعات الحالية إلى أن إنتاج النفط العراقي (4.2 مليون برميل يوميا) سيظل قريبا من مستوى يناير/كانون الثاني–مايو/آيار 2016 خلال السنوات الخمسة التالية نظرا لأن زيادة إنتاج النفط إلى المستوى المتوقع سابقا سيتطلب مضاعفة الاستثمارات النفطية، وهو أمر ترى السلطات أنه غير ممكن في ظل آفاق المالية العامة.

[7] المتوسط البسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

جدول النص1– العراق: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2013–2021

	2013	2014	2015		2016		2017	2018	2019	2020	2021
		تقديرات	البرنامج[1/]	تقديرات	البرنامج[1/]	البرنامج المُعَدَّل	البرنامج	توقعات			
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	7.6	0.4–	1.5	2.4–	10.6	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (%)	12.4	5.1–	8.0–	18.7–	0.0	5.0–	0.0	2.0	3.0	4.0	4.0
التضخم (نهاية الفترة، على أساس سنوي مقارَن)	3.1	1.6	3.0	2.3	3.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0
إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	3.0	3.1	3.4	3.5	4.1	4.2	4.2	4.2	4.3	4.3	4.4
صادرات النفط (مليون برميل يوميا)	2.4	2.5	2.9	3.0	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6
أسعار تصدير النفط العراقي (بالدولار الأمريكي للبرميل)	102.9	97.0	50.1	47.5	45.0	34.5	40.3	42.5	44.6	46.4	47.5
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	5.8–	5.6–	14.5–	14.3–	10.2–	14.7–	11.1 –	6.0–	3.6–	1.8–	0.6–
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	67.6–	58.7–	52.1–	51.6–	56.3–	53.3–	50.2 –	46.4–	42.5–	38.5 –	34.8–
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) 2/	67.6–	67.1–	56.2–	53.6–	56.3–	53.3–	50.2	46.4–	42.5–	38.5	34.8–
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (النمو الحقيقي السنوي، %) 2/	17.2	9.4–	21.9–	30.1–	2.8	1.2–	2.6–	2.6–	2.5–	2.2–	2.3–
مجموع دين الحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)	31.2	33.5	61.7	63.9	66.0	79.0	84.0	85.2	83.1	79.3	74.9
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.4	0.8–	7.0–	6.4–	5.5–	11.0–	9.2–	5.9–	4.5–	3.3–	1.3–
إجمالي الاحتياطيات الدولية (مليار دولار أمريكي)	77.8	66.7	51.1	53.4	42.5	42.7	40.1	39.3	35.4	31.5	31.6
إجمالي الاحتياطيات الدولية (بأشهر الواردات من السلع والخدمات)	10.8	12.7	8.4	9.9	6.8	7.8	7.0	6.7	5.9	5.1	5.0
الفجوة التمويلية الأولية (مليار دولار أمريكي)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.9	8.4	3.5	1.3	0.0	0.0
الفجوة التمويلية المتبقية (مليار دولار أمريكي)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.5	0.6	0.0	0.0
تأثير التغير في سعر النفط بمقدار دولار أمريكي واحد على الفجوة التمويلية (مليار دولار)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7 [3/]	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3

المصادر: السلطات العراقية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القطري رقم 11/16 الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان العراق: البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق.

2/ تم تعديل النفقات لتعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في عامي 2014 و2015، قد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و5 أشهر، على الترتيب.

3/ آثار نصف عام.

- وبافتراض قيام السلطات بضبط أوضاع المالية العامة بحيث يتم تثبيت النفقات الاسمية عند مستوى 2015 (من خلال تدابير نناقشها لاحقا)، يمكن خفض عجز المالية العامة إلى 14.7% من إجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري إلى 11.0% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016. وسوف يتم تمويل عجز المالية العامة في الأساس من خلال اللجوء إلى التمويل المحلي (الفقرة 19)، ولكن سيتم الاعتماد كذلك على التمويل الخارجي المتاح من خلال اتفاق الاستعداد الائتماني (الفقرة 29).

- يتوقع أن يؤدي التقشـــف المالي المقترح في عام 2016 إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي مجددا بنسبة 5% في عام 2016. وفي ظل الاستثمارات النفطية السابقة والحالية المعتمدة في موازنة عام 2016، يُتوقع ارتفاع الإنتاج النفطي بنسبة 20%، مما سيؤدي إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي بنسبة 10% في عام 2016.[8]

- ويُتوقع تحسن الآفاق على المدى المتوسط مع تعافي أسعار النفط إلى حد ما وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وإحراز تقدم نحو استعادة المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش". ومن شأن ارتفاع أسعار النفط وضبط أوضاع المالية العامة وفقا للبرنامج– الذي ينبغي أن يستمر بعد فترة البرنامج – أن يخفض عجز المالية العامة الكلي إلى أقل من 1% من إجمالي الناتج المحلي في 2021 ويعود بميزان المدفوعات إلى تحقيق فائض بحلول عام 2021. ويمكن أن يصل الدَيْن العام إلى ذروة قدرها 85% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018 بينما يبلغ ادنى مستوى لإجمالي احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية 31.5 مليار دولار أمريكي (5.1 شهرا من واردات السلع والخدمات) في 2020.

- وبينما سيتعين على العراق استخدام احتياطياته الوقائية تمهيدا للتكيف مع الصدمة، من المتوقع أن تظل احتياطيات النقد الأجنبي كافية عموما خلال الأفق الزمني للتنبؤات بشرط ضبط أوضاع المالية العامة على النحو المتوخى وتوافر الدعم المالي الخارجي المتوقع وتحقق الافتراضات المتعلقة بإنتاج النفط وأسعاره (الجدول 13).

14- تكتنف الآفاق المستقبلية مخاطر ايجابية وسلبية. فمن ناحية، قد يؤدي احتدام الصراع مع تنظيم "داعش" أو تفاقم الوضع الأمني في جنوب البلاد إلى إضعاف النمو والموارد العامة وميزان المدفوعات. كذلك فإن استمرار تراجع أسعار النفط أو حدوث نقص في التمويل عن المستوى المتوقع أو في إنتاج النفط سوف يقتضي زيادة التمويل النقدي غير المباشر وزيادة معدلات السحب من الاحتياطيات الأجنبية الرسمية. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع أسعار النفط بمقدار دولار واحد سيؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية السنوية بمقدار 1.3 مليار دولار (جدول النص 1). وقد تم تصميم البرنامج بحيث يتم ادخار أي إيرادات إضافية ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط عن المستوى المتوقع في البرنامج بغرض تقليل الاعتماد على الاحتياطيات الوقائية (الفقرة 19). وسوف يعاد النظر في هذه الاستجابة على صعيد السياسة خلال المراجعات اللاحقة في حالة استمرار ارتفاع أسعار النفط عن افتراضات البرنامج.

[8] في حين ان متوسط الإنتاج النفطي المقرر في البرنامج لعام 2016 والبالغ 4.2 ملايين برميل نفط يوميا يعد مستوى طموح، الا انه واقعي في الوقت نفسه نظرا لتجاوز هذا المستوى بالفعل خلال الفترة من يناير/كانون الثاني – مايو/آيار 2016 (الفقرة 6).

السياسات الاقتصادية لمعالجة الأزمة

يهدف البرنامج إلى تحقيق استمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون والحفاظ على الاستقرار الخارجي مع حماية الإنفاق الاجتماعي للحفاظ على التماسك الاجتماعي. وتتحرك السلطات لمواجهة الأزمة من خلال مزيج من التدابير اللازمة لتصحيح أوضاع المالية العامة والتمويل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التزامها بنظام ربط سعر الصرف وحماية الإنفاق الاجتماعي، أي الإنفاق على الصحة ودعم التعليم والغذاء والزراعة والتحويلات إلى النازحين داخليا واللاجئين. ويهدف البرنامج أيضا إلى تعزيز الإدارة المالية العامة وتحقيق استقرار القطاع المالي وتطوره.

ألف- إدارة الضغوط الخارجية

15- تلتزم السلطات بالحفاظ على نظام ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 13). ويوفر هذا الربط ركيزة اسمية أساسية في بيئة تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين ناهيك عما أدى إليه الصراع مع تنظيم داعش من إضعاف للقدرات في مجال السياسات. ولا يُحبذ في هذه الظروف مواجهة الصدمات الخارجية من خلال زيادة مرونة سعر الصرف. فبرغم أن تخفيض قيمة العملة قد يساعد على تصحيح أوضاع المالية العامة —على أن تتمكن الحكومة من مقاومة الضغوط اللاحقة لرفع الأجور ومخصصات الموازنة الأخرى — فقد يؤدي أيضا إلى تفاقم التوترات الاجتماعية الصعبة بالفعل حيث ستدفع معدل التضخم نحو الارتفاع بشكل حاد نظرا لاستيراد معظم الاحتياجات الغذائية والبنود الاستهلاكية. علاوة على ذلك، لن يكون لتخفيض قيمة العملة تأثير يُذكر على الصادرات التي تكاد تقتصر على النفط والمنتجات المرتبطة بالنفط حصريا.

16- وستقوم السلطات برفع القيود الباقية على الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف تدريجياً (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 14). وهذا التحرك نحو قبول الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي سيرسل إشارة إيجابية لمجتمع المستثمرين بأن العراق ملتزم بالحفاظ على نظام صرف يتيح إجراء المعاملات الدولية الجارية بلا قيود وبلا ممارسات صرف متعددة، ومن شأنه أن يساعد بالتالي على توفير مناخ موات للأعمال.[9] وكخطوة أولى، سيصادق مجلس الوزراء ويقدم لمجلس النواب تعديلا على قانون الاستثمار، أو سيصدر البنك المركزي العراقي أنظمة تنفيذية توضيحية لرفع القيود المفروضة على تحويل عائدات الاستثمار مما ينشأ عنه فرض قيد على الصرف (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول 5)، حسب التوصية التي تقدّمت بها بعثة مساعدة فنيّة من صندوق النقد الدولي مؤخراً. وكخطوة ثانية، سيقوم البنك المركزي العراقي بزيادة مبيعات النقد الأجنبي لمعاملات الصرف الجارية الصحيحة في السوق الرسمية من أجل تقليص فارق سعر الصرف بين السوق الرسمية والسوق الموازية (الفقرة 10). وبصفة خاصة، سيقوم البنك المركزي العراقي مع نهاية عام 2016 بتحويل الحدود الأسبوعية المقررة لشراء النقد الأجنبي في مزادات العملة الأجنبية الأسبوعية إلى حدود استرشادية أي أن أي بنك يطلب نقدا إضافيا لتغطية نفقات السفر المشروعة لعملائه سيكون بمقدوره الحصول على المبلغ المطلوب الذي يتجاوز هذه الحدود عند تقديم الوثائق الملائمة.

باء- تنفيذ عملية ضبط أوضاع المالية العامة من أجل استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين

17- للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، ستواصل الحكومة تنفيذ عملية ضبط كبيرة لأوضاع المالية العامة بغرض وضع الإنفاق على مسار قابل للاستمرار في ظل التراجع الكبير في مستوى الإيرادات النفطية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية،

[9] تلقى خبراء الصندوق من السلطات ما يفيد بإلغاء قيود الصرف الناشئة عن اتفاقية المدفوعات الثنائية غير المفعلة مع الأردن، وينتظرون الحصول على مزيد من المستندات التي تؤكد ذلك.

الفقرتان 15 و16، وجدول النص 2، والجداول من 3–6). ويتطلب ذلك (1) إجراء خفض كبير في الرصيد الأولي غير النفطي المعدل (معيار أداء، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 3) بما يعادل حوالي 11% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (4.3 تريليون دينار عراقي أو 3.6 مليارات دولار) خلال الفترة من 2016–2019، و(2) تحقيق زيادة كبيرة في التمويل على المدى القصير، على أن يكون معظمها من التمويل المحلي وإن كانت تشمل التمويل الخارجي أيضا، على أن تتوافق مع استمرارية الدين في حدود يمكن تحملها على المدى المتوسط (الفقرة 22). وتساعد جهود ضبط أوضاع المالية العامة في الوقت الحالي استجابة لنقص النقدية على الوصول بالرصيد الأولي غير النفطي إلى مستوى أقرب إلى الاتساق مع مستوى الإنفاق العام القابل للاستمرار وفق فرضية الدخل الدائم.[10] وللحد قدر الإمكان من تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على السكان، تعتزم الحكومة حماية الإنفاق الاجتماعي، أي الإنفاق على الصحة والتعليم، والتحويلات اللازمة لدعم شبكة الأمان الاجتماعية ومساعدة النازحين داخليا واللاجئين (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الأهداف الإرشادية، الجدول 3 والجدول 4).

جدول النص 2 – موجز حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013–2021
(تريليون دينار عراقي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	2013	2014	2015		2016		تعديل		2017	2018	2019	2020	2021
			البرنامج1/ (أ)	تقديرات (ب)	البرنامج1/ (ج)	البرنامج المُعَدَّل (د)	(د) – (ج)	(د) – (ب)	البرنامج	توقعات			
الإيرادات والمنح	115	104	62	63	82	64	18–	1	74	78	83	87	90
الإيرادات النفطية	106	99	55	58	73	57	16–	1–	66	70	74	77	79
الإيرادات غير النفطية	10	6	7	6	9	7	1–	2	8	9	9	10	11
النفقات	131	119	91	90	103	90	13–	صفر	95	91	91	91	92
النفقات الجارية	84	69	66	56	77	68	9–	12	73	68	68	68	67
الأجور	33	32	34	33	39	36	3–	3	35	35	34	33	33
معاشات التقاعد	9	8	12	9	12	10	2–	1	10	10	10	10	10
السلع والخدمات	16	9	5	4	8	6	2–	2	6	6	6	6	6
التحويلات	20	14	13	9	16	13	2–	5	13	13	13	13	13
مدفوعات الفائدة	1	1	2	1	3	3	صفر	1	3	4	5	5	6
تعويضات الحرب (المدفوعات التي تُسدد للكويت)	5	5	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	5	صفر	صفر	صفر	صفر
النفقات الاستثمارية	48	50	25	34	26	22	4–	12–	22	23	23	24	24
المرتبطة بالنفط	15	24	14	19	15	15	صفر	4–	15	15	15	15	15
غير المرتبطة بالنفط	32	26	11	15	11	7	4–	7–	8	8	8	9	9
الرصيد (شاملا المنح)	16–	15–	29–	26–	21–	26–	5–	صفر	21–	12–	8–	4–	2–
التمويل	17	19	29	26	21	26	5	صفر	21	12	8	4	2
التمويل الخارجي	13	6	2–	3	2	1–	3–	5–	1	1	4–	6–	9–
التمويل المحلي	5	13	31	23	20	22	2	2–	11	8	10	10	10
فجوة التمويل الأولية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	6	6	6	10	4	2	صفر	صفر
فجوة التمويل المتبقية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	6	1	صفر	صفر
بنود للتذكرة:													
النفقات الأولية غير النفطية 2/	110	90	75	69	86	73	13–	3	72	72	71	71	71
التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان	16	3	3	3	13	10	3–	7	10	10	10	10	10
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة3/	110	102	78	72	86	73	13–	1	72	72	71	71	71
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (النمو السنوي الحقيقي، %)3/	17	9–	25–	30–	7	1–	8–	29	3–	3–	2–	2–	2–
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي 4/	100–	84–	69–	64–	77–	65–	12	1–	64–	63–	62–	61–	60–
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل3/	100–	96–	74–	66–	77–	65–	12	1	64–	63–	62–	61–	60–
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) 3/	68–	67–	56–	54–	56–	53–	3	صفر	50–	46–	42–	38–	35–
الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)	31	34	62	64	66	79	13	15	84	85	83	79	75
إجمالي الاحتياطيات الدولية (بمليارات الدولارات الأمريكية)	78	67	51	53	43	43	صفر	11–	40	39	35	31	32

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
1/ التقرير القطري رقم 11/16 الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان العراق: البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق.
2/ يُستبعد من مجموع النفقات كل من مدفوعات الفائدة، والإنفاق المرتبط بالنفط وتعويضات الحرب التي تُسدد للكويت.
3/ معدلة لتعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و5 أشهر، على الترتيب.

[10] وفقا لفرضية الدخل الدائم، وفي ظل المسار الحالي لأسعار النفط، يبلغ مستوى العجز الأولي غير النفطي "الذي يمكن الاستمرار في تحمله"—أي المستوى الذي يتيح تراكم مدخرات كافية على المدى الطويل يمكن استخدام عائداتها المالية في تمويل مستوى ثابت من النفقات العامة بعد 35 عاما — 31% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، مما يستلزم إجراء تصحيح يبلغ مجموعه 23 نقطة مئوية مقارنة بمستوى 2015.

18- وسوف تنفذ الحكومة في عام 2016 برنامجا للمالية العامة أكثر تشددا مقارنة بالموازنة التي اعتمدها البرلمان، ولكنه قريب للغاية بالقيمة الاسمية من الموازنة المنفذة في عام 2015 (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 20؛ وجدول النص 2 والجداول من 3-6). وقد تم إعداد موازنة عام 2016 في أكتوبر/تشرين الأول 2015 بافتراض وصول سعر النفط إلى 45 دولارا أمريكيا للبرميل. وأدى الانخفاض الكبير الملاحظ في أسعار النفط منذ ذلك الحين (الفقرة 6) إلى قيام الحكومة بتخفيض سعر النفط المفترض لعام 2016 إلى 34.5 دولارا للبرميل، إلى جانب تخفيض النفقات المقررة بمقدار 13 تريليون دينار عراقي (13% بالقيمة الاسمية). ومن الإجراءات المسبقة المطلوبة والتى تحققت بالفعل موافقة مجلس الوزراء على تقرير ربع سنوي عن تنفيذ الموازنة وعرضه على مجلس النواب، على أن يتضمن التقرير توقعات الإيرادات والنفقات لما تبقى من 2016 مع توضيح هذا التغير وتفسير الاختلافات مقارنة بموازنة 2016، والإجراءات التي سيتم اتخاذها لضمان بقاء تنفيذ الموازنة متسقا مع الإطار الاقتصادي الكلي المتفق عليه في اتفاق الاستعداد الائتماني— إجراء مسبق (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5). ومن المقرر اتخاذ التدابير التالية:

- للحفاظ على مستوى الإيرادات غير النفطية، والذي تم تخفيضه في ضوء تخفيض توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (الفقرة 13)، فقد قام مجلس الوزراء بتوسيع وعاء الضريبة على رواتب وأجور موظفي الحكومة غير العسكريين من خلال الموافقة على قرار بأن يشمل الوعاء الضريبي كل رواتب وأجور موظفي الحكومة غير العسكريين الذين يشغلون وظائف أعلى من الدرجات الدنيا، بما في ذلك الراتب الأساسي وأي مدفوعات ومكافآت وبدل ساعات العمل الإضافي وغيرها من المخصصات (باستثناء مخصصات الزوجة والأطفال) (إجراء مسبق، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5 والفقرتان 20 و23). وهذا القرار سيجعل النظام الضريبي أكثر تصاعدية وسيحقق إيرادات إضافية بقيمة 300 مليار دينار عراقي (250 مليون دولار) في عام 2016 و600 مليار دينار عراقي (500 مليون دولار) بدءا من عام 2017 (تأثير عام كامل).

- وسوف تقوم الحكومة بخفض فاتورة الأجور بمقدار 3.0 تريليون دينار عراقي عن المستوى المقرر في الموازنة، وذلك من خلال التناقص الطبيعي للعمالة، وتأخير تعيين موظفين جدد، وتخفيض المزايا الاستنسابية، وتعديل رواتب العاملين في الأجهزة العسكرية والأمنية في ضوء العدد الملاحَظ للعاملين المتغيبين دون إجازة.

- وسوف تخفض معاشات التقاعد بمقدار 1.8 تريليون دينار عراقي عن المستوى المقرر في الموازنة من خلال إنفاذ القواعد الحالية التي تحظر الحصول على معاشات تقاعدية متعددة أو الحصول على معاشات تقاعدية دون حد أدنى لفترة المساهمة أو قبل سن التقاعد القانوني.

- كذلك ستخفض الحكومة الإنفاق على السلع والخدمات بمقدار 2.2 تريليون دينار عراقي، مع إفساح المجال لزيادة رسوم الكهرباء من 360 مليار دينار عراقي إلى 675 مليار دينار عراقي نتيجة للزيادة التصاعدية في التعريفة بناء على قرار مجلس الوزراء، والتي يستثنى منها أول 600 كيلو وات من الاستهلاك الشهري بغرض حماية أفقر الطبقات (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 24).

- وستقوم الحكومة بخفض التحويلات بمقدار 2.4 تريليون دينار عراقي عن المستوى المقرر في الموازنة، بوسائل منها تخفيض الإنفاق على تجديد مخزون الطعام في نظام التوزيع العام (PDS) نظرا لارتفاع مستوى هذا المخزون في نهاية 2015 عن المستوى المحدد في البرنامج.

- كذلك ستقوم الحكومة بخفض النفقات الاستثمارية غير النفطية بمقدار 3.6 تريليون دينار عراقي من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع التي بدأت بالفعل والتركيز على أهم المشاريع الجديدة، وتأجيل المشاريع الأخرى لسنوات لاحقة. وفي حين أن مستوى الإنفاق الرأسمالي غير النفطي سيكون أقل مقارنة بالسنوات الماضية، قد يكون من المفيد فرض مزيد من المعايير على عملية اختيار المشروعات نظرا لتدني جودة الإنفاق بسبب القصور الشديد في نظام الإدارة المالية العامة وفقا لآخر تقارير "مراجعة الإنفاق العام" التي يعدها البنك الدولي.[11] وسوف تقوم الحكومة بتثبيت النفقات الاستثمارية النفطية عند مستواها في موازنة عام 2016 لضمان تحقيق الإيرادات النفطية اللازمة لتمويل النفقات العامة.
- وبالرغم من جميع هذه التخفيضات المذكورة مقارنة بموازنة عام 2016، فإن برنامج المالية العامة المعدل سيفسح المجال لإجراء زيادات كبيرة في الإنفاق الجاري بالقيمة الاسمية مقارنة بعام 2015. وكما كان الحال في عام 2015، فإن ضبط أوضاع المالية العامة في عام 2016 سيأتي على حساب خفض النفقات الاستثمارية غير النفطية.
- تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وغيرها من البنود تضمن أيضا اقتسام العبء الكبير مع حكومة إقليم كردستان، وهو ما يتناسب بشكل عام مع حصتها في موازنة الحكومة الاتحادية.[12]

19- وبرغم ضبط أوضاع المالية العامة، ستظل الحكومة تواجه عجزا كبيرا في الموازنة في عام 2016 سيُمَوَّل معظمه من خلال تمويل نقدي غير مباشر وما يرتبط به من سحب من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية، ومن خلال قروض يقدمها المجتمع الدولي (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 21). فمعظم العجز في عام 2016 (26 تريليون دينار عراقي) سيتم تمويله من خلال تمويل مصرفي محلي (16.6 تريليون دينار عراقي) يعاد تمويل الجزء الأكبر منه (12.6 تريليون دينار عراقي) من خلال نافذة الخصم لدى البنك المركزي العراقي نظرا لنقص السيولة في البنوك. وسوف يمول العجز أيضا من خلال إصدار سندات موجهة للجمهور العام بما فيه العراقيين في الشتات (5 تريليون دينار عراقي). وسيكون التمويل الخارجي للعجز في صورة قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبلدان مجموعة السبعة والاتحاد الأوروبي (جدول النص 3)، وقرض لدعم الموازنة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (200 مليون دولار أمريكي)، وإصدار سندات يوروبوند في النصف الثاني من عام 2016 (مليار دولار). كذلك ستتم تغطية التمويل الخارجي من خلال قروض مرتبطة بمشاريع من الحكومة الأمريكية (2.7 مليار دولار) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (323 مليون دولار) والبنك الدولي (120 مليون دولار) وإيطاليا (66 مليون دولار) والبنك الإسلامي للتنمية (54 مليون دولار). وسيؤدي التمويل المحلي، الذي تتألف نسبة 60% منه من تمويل نقدي غير مباشر، إلى ارتفاع حاد في الدين العام وسيسهم في سحب مقدار كبير من احتياطيات النقد الأجنبي لتمويل واردات الحكومة. وإذا تجاوزت الإيرادات النفطية المستوى المقرر لها في البرنامج، تلتزم الحكومة بادخار أي زيادة في الإيرادات النفطية المحصلة عن المبلغ المتوقع في البرنامج بغرض الحد من التمويل النقدي غير المباشر لعجز الموازنة من جانب البنك المركزي العراقي. وبالمثل، في حالة تجاوز التمويل الخارجي المستوى المقرر في البرنامج، تتعهد الحكومة بادخار هذه الزيادة بغرض الحد من التمويل النقدي غير المباشر للعجز (مذكرة التفاهم الفنية — الفقرتان 15 و16).

[11] تقرير مجموعة البنك الدولي بعنوان World Bank Group, Republic of Iraq: Public Expenditure Review, Toward More Efficient Spending for Better Service Delivery, 2014.

[12] تم تخفيض نصيب حكومة إقليم كردستان في النفقات الأولية غير النفطية من 15% في موازنة عام 2016 إلى 13% في برنامج المالية العامة المعدل (الجدول 3).

20- **وستتوقف الحكومة في عام 2016 وما بعده عن الاعتماد على المتأخرات في تمويل الإنفاق** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 22 والفقرة 25 والجدول 3). ويتضمن البرنامج فرض حد أقصى صفري للمتأخرات الخارجية الجديدة (معيار أدء)، والسداد التدريجي للمتأخرات القائمة تجاه شركات النفط الدولية مع نهاية عام 2016 (معيار أداء، الفقرة 12)، وفرض حدود قصوى لرصيد المتأخرات المحلية من الاستثمار غير النفطي (هدف إرشادي). وسوف يساعد ذلك في تنفيذ استثمارات كافية في الوقت الملائم في قطاع النفط لضمان بقاء إنتاج النفط — الذي يمول الجزء الأكبر من الواردات والإنفاق العام — على المسار المتوقع. وسوف يتسع نطاق تطبيق الشرطية المفروضة على المتأخرات المحلية ليشمل جميع المصروفات، وسيتم تعزيز تلك الشرطية لتصبح معيارا للأداء في مراجعة لاحقة للبرنامج بمجرد أن تصبح الحكومة قادرة على مراقبة المتأخرات المحلية بدقة ومنع تراكمها.

21- **وخلال الفترة من 2017-2019 وما بعدها، ستقوم الحكومة بتصميم وتنفيذ إصلاحات أوسع نطاقا على جانبي الإيرادات والنفقات بغرض مواصلة إحكام الرقابة على الرصيد الأولي غير النفطي وتحقيق استمرارية القدرة على تحمل الدين** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان 23 و24). وسوف تواصل الحكومة الاستعانة بمدقق دولي لتدقيق حساب صندوق تنمية العراق والحساب اللاحق 600/300 لدى البنك المركزي العراقي وذلك للتحقق من وصول جميع الإيرادات النفطية إلى الخزينة العامة ومراقبة استخدام الموارد المودعة في ذلك الحساب (قاعدة معيارية هيكلية، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5). كذلك ستجري الحكومة عملية تشخيصية تشمل قوانين الضرائب والجمارك والإدارتين الضريبية والجمركية بهدف زيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية. كذلك سيتم تجميد التعيينات في جميع القطاعات ما عدا الأمن والصحة والتعليم، إلى جانب قيام ديوان الرقابة المالية بعمليات تدقيق لمتلقي الأجور ومعاشات التقاعد (قاعدة معيارية هيكلية، مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5) للقيام أولاً بتحديد المدفوعات للعمالة الوهمية والمتقاعدين الوهميين، ثم إلغائها. كذلك ستقوم الحكومة بإصلاح نظام معاشات التقاعد العام في ضوء المناقشات والتنسيق مع البنك الدولي بغرض تعزيز عناصر الاستمرارية المالية والعدالة والكفاءة في هذا النظام. وسيكون إصلاح قطاع الكهرباء من خلال زيادة الأسعار تدريجيا عن التكلفة، وتحسين آليات تحصيل إيرادات مبيعات الكهرباء، والحد من خسائر التوزيع، وتنفيذ الاستثمارات اللازمة لاحتواء الغاز الذي يحترق حاليا عند استخراج النفط والاستفادة منه في إنتاج الكهرباء مما سيقلل من حاجة العراق إلى استيراد الغاز الطبيعي. وسوف تضع الحكومة بمساعدة من البنك الدولي قاعدة بيانات تقوم على قياس السعة المالية من خلال متغير بديل (proxy means testing – PMT) تمكن من تحسين آلية توجيه التحويلات الرسمية إلى الأسر الفقيرة. وتعتزم الحكومة إصلاح المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة وعددها 176 مؤسسة كثير منها لا يقوم توفيره للوظائف العامة على أساس منطقي كاف، لذلك فهي مسببة للخسائر من الناحية الهيكلية وتشكل عبئا كبيرا على الموارد العامة. وكخطوة أولى، تعكف الحكومة حاليا على إنشاء قاعدة بيانات لرصد المخاطر التي تشكلها المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة على المالية العامة، وسوف تستخدم هذه القاعدة في تصميم وتنفيذ استراتيجية لإعادة هيكلة تلك المؤسسات.

22- **وفي حالة ضبط أوضاع المالية العامة على النحو الموصى به، يُتوقع أن يظل العراق قادرا على مواصلة تحمل أعباء الدين في الأجل المتوسط** (المرفق الأول). ومن المفترض أن الضبط المتوقع في أوضاع المالية العامة وتحسن آفاق النمو في الأجل المتوسط سوف يساعدان في تخفيض الدين العام من 85% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018 إلى 75% من إجمالي الناتج المحلي قبل عام 2021. غير أن القدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الدين تواجه مخاطر يفرضها تنفيذ خطط تصحيح أوضاع المالية العامة وارتفاع مستوى الدين الخارجي والاحتياجات التمويلية الإجمالية الكبيرة . وتتراجع حدة هذه المخاطر

إلى حد ما لأن الاحتياجات التمويلية الكلية تنشأ من قيام المصارف المملوكة للدولة بتمديد الدين قصير الأجل والتي ستحصل على ائتمان من البنك المركزي، مما يحد من مخاطر الاحتياجات غير المرتبطة بالتمديد، إلى جانب أن ثلثي الدين الخارجي يتكون من متأخرات موروثة لا يزال يتعين إعادة هيكلتها وفق شروط نادي باريس. وبالفعل فإن رصيد الدين الخارجي على العراق الذي بلغ 67 مليار دولار في نهاية عام 2015 يتضمن 41 مليار دولار في صورة متأخرات خارجية قائمة لدائنين غير أعضاء في نادي باريس كانت قد تراكمت في ظل نظام صدام حسين قبل عام 2003. ويمكن اعتبار هذا القدر من المتأخرات مقبولا من منظور سياسة صندوق النقد الدولي بشأن المتأخرات المستحقة للدائنين الثنائيين نظرا لأن اتفاقية نادي باريس المشار إليها تمثل الدائنين تمثيلا كافيا (أي أن الدائنين الأعضاء في نادي باريس قدموا الجزء الأكبر من مساهمات التمويل اللازمة من الدائنين الثنائيين الرسميين في إطار تلك الاتفاقية)، وتبذل السلطات منذ ذلك الحين أقصى جهود ممكنة للتوصل إلى اتفاقيات مع الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس وفق شروط مماثلة لشروط اتفاقية نادي باريس.[13] وتجري بالفعل مفاوضات في الوقت الحالي بشأن تخفيف أعباء الديون بنفس الشروط المطبقة في حالة الدائنين من أعضاء نادي باريس، أي بتخفيض نسبته 80% من صافي القيمة الحالية للدين (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 17). ولكن حتى مع تخفيض أعباء الدين، ستظل هناك مخاوف كبيرة بشأن قدرة العراق على مواصلة تحمل أعباء الدين بسبب ارتفاع إجمالي احتياجاته التمويلية (29% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016).

جيم- تعزيز الإدارة المالية العامة

23- ومن أجل تعزيز انضباط المالية العامة، ستطبق الحكومة مجموعة من التدابير الرئيسية على المدى القصير والتي ستُبنى عليها إصلاحات أكثر طموحا في وقت لاحق (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرتان 25 و26):

- *ستعتمد وزارة المالية مشروع قانون جديد بشأن الإدارة المالية في ضوء التعليقات التي أبداها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي* على مشروع القانون الأخير الذي رُفِع إلى مجلس الشورى (مجلس الدولة، قاعدة معيارية هيكلية؛ ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5).
- *وستعد وزارة المالية جداول تقارير المالية العامة* وفق المعايير الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي (قاعدة معيارية هيكلية؛ ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5).
- *كذلك ستقوم وزارة المالية بمسح المتأخرات المحلية وتدقيقها وسدادها.* وسوف ترصد تراكم المتأخرات المحلية بصفة منتظمة، سواء متأخرات النفقات الجارية (الرواتب ومعاشات التقاعد والسلع والخدمات والمشتريات الرأسمالية) التي تديرها وزارة المالية، أو متأخرات الإنفاق الاستثماري غير النفطي الذي تديره وزارة التخطيط (قاعدة معيارية هيكلية؛ ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5). وعلى أساس كل من هذه المسوح، ستعد الحكومة خططا لسداد هذه المتأخرات بانتظام، وهو ما سيتضمن، أولا، إجراء ديوان الرقابة المالية تدقيقا مستقلا لهذه المتأخرات ووضع جدول زمني للتسديد وفقا لقدرة الحكومة على التمويل وستتقيد الحكومة بحد أقصى لتراكم المتأخرات المحلية المتعلقة بالاستثمار غير النفطي، وفقا للمسح الذي أجرته وزارة التخطيط، كما ستعزز الشروط المفروضة على المتأخرات المحلية الأخرى بمرور الوقت بمجرد أن تصبح وزارة المالية قادرة على مراقبتها بدقة (الفقرة 17).

[13] سوف يتعين على خبراء الصندوق إعادة النظر في هذا التقييم عند كل عملية مراجعة للبرنامج بغرض تحديد ما إذا كانت السلطات لا تزال تبذل بالفعل أقصى جهود ممكنة لسداد هذه المتأخرات.

- *وستتخذ وزارة المالية خطوات للانتقال إلى "حساب الخزانة الواحد"*. وسوف تجري مسوحا منتظمة للحسابات المصرفية التي تسيطر عليها وزارة المالية وكافة الوحدات الحسابية التابعة للحكومة الاتحادية في القطاع المصرفي. كذلك ستقوم بإنشاء وحدة لإدارة التدفق النقدي وتفويضها في وضع تنبؤات للتدفق النقدي من شأنها تحديد الاحتياجات النقدية على مدار سنة الموازنة كأحد مسؤولياتها الرئيسية. فضلا على ذلك، ستشكل لجنة لإدارة النقدية تختص بالإشراف على تمويل الموازنة بصورة منظمة وجيدة التوقيت، وهو ما يشمل مراقبة كل التدفقات الخارجة من والداخلة الى الحسابات الرئيسية للخزينة، وكافة عمليات تحصيل الإيرادات وإنفاقها. وأخيرا ستقوم تدريجيا بدمج جميع العمليات النقدية المرتبطة بالحكومة في حساب الخزانة الواحد، في ضوء نتائج عمليات تدقيق البيانات المالية لمصرفي الرشيد والرافدين، وبالتزامن مع تنفيذ استراتيجية إعادة هيكلتهما (الفقرة 25) وحالة السيولة لدى أي بنك آخر توجد فيه حسابات للحكومة.

- *وسوف تصمم وزارة المالية نظاما لمراقبة الالتزامات وتطبقه من أجل تنفيذ الموازنة وفقا لتوصيات المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي*. وسوف ينصب التركيز الفوري على إعداد تقرير شهري عن تنفيذ الموازنة بناء على مدخلات من الوحدات الحسابية، وتقنين السيولة النقدية لكل وحدة حسابية، وتحسين تسجيل الالتزامات (قاعدة معيارية هيكلية؛ ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5)، وحظر أي التزام يتجاوز المخصصات ربع السنوية.

- *وستصمم وزارة المالية نظاما متكاملا لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS) وتنفذه بمساعدة فنية من البنك الدولي*. وكخطوة أولى، تعتمد الوزارة، بنهاية يونيو/حزيران 2016، خارطة طريق تُفَصِّل المتطلبات الوظيفية الأساسية للنظام.

- *وستنفذ وزارة التخطيط عملية إصلاح "إدارة الاستثمار العام" بمساعدة من البنك الدولي*. وكخطوة أولى، تنشر وزارة التخطيط في موقعها الإلكتروني حصرا مفصَّلا لحافظة مشاريع الاستثمار العامة التي تبلغ تكلفتها 10 ملايين دولار بحد أدنى والتي أجريت دراسة لتحديد مدى جدواها.

- *كذلك ستقوم وزارة المالية بتعزيز إدارة الدين بمساعدة فنية من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي*. وكخطوة أولى، ستسعى وزارة المالية إلى الحصول على مساعدة لتعزيز النظم التي تعتمد عليها في قيد الديون.

24- **وستعمل الحكومة على تعزيز تشريعاتها بغرض مكافحة الفساد** (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 26). فسوف يعتمد مجلس الوزراء مسودة تعديلات قانون 2011 بشأن إنشاء هيئة النزاهة من أجل تعزيز حوكمتها ومساءلتها وإشرافها واستقلاليتها، ومنحها صلاحيات تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ويحيل التعديلات إلى مجلس النواب في موعد أقصاه يناير/كانون الثاني 2017. وتتضمن مسودة التعديلات المتطلبات اللازمة لإقامة نظام شامل للإقرار بالموجودات (في العراق وخارجه) من جانب كبار المسؤولين العموميين وأعضاء أسرهم وشركائهم (قاعدة معيارية هيكلية؛ ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5). ووفقا لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سيقوم مجلس الوزراء باعتماد تعديلات القانون الجنائي لتجريم كافة أعمال الفساد بما فيها الإثراء غير المشروع والرشوة في القطاع الخاص وعرقلة سير العدالة، وإحالة هذه التعديلات الى مجلس النواب في موعد أقصاه ديسمبر/كانون الأول 2016. ووفقا لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سيقوم مجلس الوزراء باعتماد عدة مشاريع قوانين تعمل هيئة النزاهة على استكمالها حاليا لتقوية الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، وإحالة هذه المشاريع الى مجلس النواب في موعد أقصاه فبراير/شباط 2017. وتتعلق مشاريع القوانين بإتاحة المعلومات وتضارب المصالح واسترداد الموجودات وحماية الشهود والمبلغين عن التجاوزات.

دال– مراقبة المخاطر المالية للحفاظ على استقرار القطاع المالي

25– تتسبب الأزمة في زيادة المخاطر السيادية التي تتعرض لها المصارف المملوكة للدولة التي تهيمن على القطاع المصرفي. ويعاني أكبر مصرفان مملوكان للدولة، وهما الرشيد والرافدين، اللذان يساهمان بنسبة 80% من موجودات القطاع المصرفي، من نقص شديد في رأس المال[14] والسيولة بعد سنوات من ممارسة العمليات شبه المالية العامة. وسوف يتيح الائتمان المقدم من البنك المركزي العراقي (الفقرتان 7 و19) سيولة كافية للمصارف لتمويل عجز الموازنة في عام 2016 (الجدولان 8 و9) وتحقيق عائد كبير[15] يسهم في زيادة ربحيتها. ومع هذا، فقد أخذت المخاطر السيادية التي تتعرض لها تتزايد كما أخذ مستوى جودة الائتمان الذي تمنحه للاقتصاد يتدهور من جراء انكماش إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

26– وسوف يطبق البنك المركزي العراقي ووزارة المالية تدابير إصلاحية تهدف إلى تعزيز استقرار القطاع المصرفي (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرات 27–29). وقد عين مصرف الرشيد ومصرف الرافدين مدققين دوليين لتدقيق أحدث كشوفهما المالية (الفقرة 12). وبناء على نتائج عمليات التدقيق المذكورة، سوف تعد وزارة المالية خطة لإعادة هيكلة هذين المصرفين. وسوف يقوم البنك المركزي العراقي بإعداد تعديلات تنظيمية تهدف إلى تعزيز المعايير الاحترازية والرقابة المصرفية، وذلك بمساعدة مستشارين خارجيين ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي.

27– وبناء على تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2015، ستعمل الحكومة على تعزيز الإطار القانوني لدى البنك المركزي العراقي لينص على وجود إشراف مستقل على عملياته (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 30). وسيعتمد مجلس إدارة البنك بنهاية أكتوبر/تشرين الأول 2016 لائحة داخلية جديدة للجنة التدقيق تحظر تمثيل مسؤولين تنفيذيين من البنك في اللجنة (قاعدة معيارية هيكلية؛ ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5). وسيوافق مجلس الوزراء مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016 على تعديلات في قانون البنك المركزي وعرضها على مجلس النواب لتعزيز حوكمة البنك وتقوية إطار الرقابة الداخلية تمشيا مع توصيات تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه الصندوق (قاعدة معيارية هيكلية؛ مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5). كذلك سيقوم المدقق الخارجي للبنك المركزي العراقي بتدقيق البيانات النقدية للبرنامج في تواريخ المراجعة (الفقرة 29).

28– كذلك ستنفذ الحكومة إصلاحات لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 30). وسوف يسهم ذلك في تحسين الحوكمة، وتعطيل تمويل الإرهاب بما في ذلك تمويل تنظيم "داعش"، وتعزيز اندماج النظام المالي العراقي في الاقتصاد العالمي. وكخطوة أولى، ستعتمد الحكومة لائحة داخلية لإنشاء آلية تكفل الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الإرهاب وتمويل الإرهاب والتوصية رقم 6 الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (قاعدة معيارية هيكلية؛ مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5).

---

[14] رأس مال كل من مصرف الرشيد ومصرف الرافدين يساوي، على التوالي، نصف وخُمس الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي البالغ 250 مليار دينار عراقي (214 مليون دولار).

[15] تحقق حوالات الخزينة سعر فائدة سنوي حقيقي يصل إلى 4% تقريبا.

طرائق تنفيذ البرنامج والمخاطر

29- سوف يتيح اتفاق الاستعداد الائتماني الحصول على 3.8 مليارات وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 5.4 مليارات دولار، أو 230% من حصة العضوية) ويخضع لعمليات مراجعة ربع سنوية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 31 والجدولان 3 و5؛ والجدول 10):

- تقدر فجوة التمويل الخارجي خلال الفترة من 2016–2019 بمقدار 18.1 مليار دولار، وتم الاتفاق مع جهات مانحة لتمويل 12.0 مليار دولار منها، بما في ذلك تمويل بقيمة 5.4 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي (جدول النص 3). وبالتالي ففي ضوء التوقعات الحالية تكون فجوة التمويل في اللفترة 2016–2017 قد أغلقت بالكامل، وتبلغ الفجوة المتبقية في الفترة 2018–2019 حوالي 6.1 مليار دولار. وسوف يتاح الجزء الأكبر من موارد الصندوق في البداية (48% خلال أول 12 شهرا) في ضوء الاحتياجات التمويلية[16] وحجم تصحيح أوضاع المالية العامة في البداية[17] وأهداف حفز الجهات المانحة والقطاع الخاص على تقديم التمويل والحفاظ على مستوى من الاحتياطيات الأجنبية يدعم الثقة. كما انه من الممكن ان تقوم السلطات العراقية بطلب دعم مالي خارجي إضافي من الدائنين الأعضاء في نادي باريس من خلال إعادة جدولة مزيد من خدمة الديون وفقا لصافي القيمة الحالية للدين وذلك خلال فترة البرنامج (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الفقرة 17)، أو ربما في صورة تأجيل سداد تعويضات الحرب للكويت مجددا.

- وسوف يحدد اتفاق الاستعداد الائتماني ما يلي: معايير أداء ربع سنوية لكل من الرصيد الأولي غير النفطي ورصيد الدين العام الكلي[18] ورصيد صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي والاحتياطيات الرسمية بالعملات الأجنبية وعدم وجود متأخرات خارجية جديدة ورصيد المتأخرات القائمة المستحقة لشركات النفط الدولية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 3)؛ واثنين من الأهداف الإرشادية ربع السنوية للإنفاق الاجتماعي (حد أدنى) ورصيد المتأخرات المحلية القائمة المتعلقة بالاستثمار غير النفطي (حد أقصى)؛ وإجراءً مسبقا وعددا قليلا من القواعد المعيارية الهيكلية (مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجدول 5). وعلى غرار اتفاق الاستعداد الائتماني السابق مع العراق، سيقوم المدقق الخارجي للبنك المركزي العراقي بتدقيق أرصدة صافي الموجودات المحلية والاحتياطيات الرسمية بالعملات الأجنبية خلال شهرين من تواريخ الاختبار. وسيقوم مدقق خارجي بتدقيق رصيد الدين العام خلال الفترة نفسها. وتقدم إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي مساعدة فنية للعراق لضمان قيام السلطات بإبلاغ بيانات المالية العامة وفق المعايير الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي.

- وسوف تتوافر مُعامِلات تعديل لمعايير الأداء الخاصة برصيد صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي والاحتياطيات الرسمية بالعملات الأجنبية تتيح زيادة/خفض التمويل النقدي غير المباشر واستخدام الاحتياطيات في حالة انخفاض/ارتفاع التمويل الأجنبي عن المستوى المقرر في البرنامج، مع وضع حد أقصى غير متماثل للتمويل النقدي الإضافي من أجل حماية

[16] بعد خصم مدفوعات تعويضات الحرب للكويت المُعاد جدولتها، تبلغ فجوات التمويل 4.9 مليارات دولار في عام 2016 و3.8 مليارات دولار في عام 2017 و3.5 مليارات دولار في عام 2018 و1.3 مليار دولار في عام 2019 (راجع جدول النص 3).

[17] يصل إجمالي الانخفاض في الرصيد الأولي غير النفطي المعدل خلال الفترة من 2016–2019 إلى 4.3 تريليون دينار عراقي أو 3.6 مليارات دولار أمريكي، وسيتحقق نصف هذا الانخفاض خلال الفترة من 2016–2017 (2.2 تريليون دينار عراقي أو 1.9 مليار دولار).

[18] تمت معايرة هدفي الرصيد الأولي غير النفطي والدين العام بغرض التوصل إلى تخفيض نسبة الدين في نهاية البرنامج.

الاحتياطيات بالنقد الأجنبي. ويمكن تعديل معايير الأداء وتغيير مسار التصحيح المالي عند كل مراجعة للبرنامج في حالة اختلاف مسار الإيرادات النفطية و/أو التمويل الخارجي في الأجل المتوسط عن المسار المتوقع في هذا التقرير. كذلك سيتضمن معيار الأداء الخاص بالرصيد الأولي غير النفطي مُعامِل تعديل يُتيح تخفيض المستوى المستهدف في حالة انخفاض التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان (الفقرة 5) عن المستوى المقرر في البرنامج.

جدول النص 3 – العراق: المساهمات المالية لسد فجوة التمويل، 2016–2019

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	2016	2017	2018	2019	المجموع: 2016 – 2019	طريقة المساهمة
فجوة التمويل الأولية	4.917	8.363	3.503	1.306	18.089	
التمويل المحدد	4.917	8.363	1.997-	0.706	11.989	
صندوق النقد الدولي	1.917	1.393	1.393	0.697	5.400	اتفاق استعداد ائتماني مدته ثلاث سنوات
البنك الدولي	1.000	1.000	1.000	0.000	3.000	قروض داعمة لسياسة التنمية أو ضمانات قائمة على السياسات.
الكويت	0.000	4.600	4.600-	0.000	0.000	إرجاء سداد تعويضات الحرب لعام واحد.
الولايات المتحدة	1.000	0.000	0.000	0.000	1.000	ضمان كامل من الحكومة الأمريكية للسندات الأوروبية (يوروبوند) الصادرة عن حكومة العراق.
ألمانيا	0.000	0.560	0.000	0.000	0.560	صرف قرض بقيمة 500 مليون يورو إن أمكن خلال 2017، أو خلال الفترة 2017–2019، بغرض تنفيذ مشروعات فى قطاع الكهرباء، مع ضمان الحكومة الألمانية لائتمانات التصدير.
اليابان	0.000	0.300	0.200	0.000	0.500	قروض داعمة لسياسة التنمية بالتزامن مع القروض الداعمة لسياسة التنمية المقدمة من البنك الدولى خلال 2017 و2018 إن أمكن، أو خلال الفترة 2017–2019.
فرنسا	0.450	0.000	0.000	0.000	0.450	إتاحة إمكانية الحصول على قروض إضافية بفضل مساهمة فرنسا بضمان قيمته 450 مليون دولار فى برنامج تسهيلات البنك الدولى للضمانات من أجل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يجري العمل حاليا على إعداده.
المملكة المتحدة	0.430	0.000	0.000	0.000	0.430	إتاحة إمكانية الحصول على قروض إضافية بفضل مساهمة المملكة المتحدة بضمان قيمته 300 مليون جنيه استرلينى فى برنامج تسهيلات البنك الدولى للضمانات من أجل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يجري العمل حاليا على إعداده.
إيطاليا	0.000	0.400	0.000	0.000	0.400	صرف قروض موجهة لمشروعات بقيمة 400 مليون دولار فى عام 2017 إن أمكن، أو خلال الفترة 2017–2019، تتضمن 100 مليون دولار فى صورة تمويل مشترك لأحد مشروعات البنك الدولى والمتعلق بسد الموصل.
كندا	0.120	0.010	0.010	0.010	0.149	إتاحة إمكانية الحصول على قروض إضافية فى عام 2016 بفضل مساهمة كندا بضمان قيمته 160 مليون دولار كندي فى برنامج تسهيلات البنك الدولى للضمانات من أجل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يجري العمل حاليا على إعداده، إلى جانب الحصول على دعم مالى آخر بقيمة 38 مليون دولار كندي خلال الفترة 2017–2019.
الاتحاد الأوروبي	0.000	0.100	0.000	0.000	0.100	
فجوة التمويل المتبقية	0.000	0.000	5.500	0.600	6.100	

المصادر: السلطات العراقية وخبراء صندوق النقد الدولي وخبراء البنك الدولي والسلطات الكويتية وسلطات بلدان مجموعة السبعة والمفوضية الأوروبية.

- وسوف تحدد كل مراجعة للبرنامج بضع قواعد معيارية هيكلية في المجالات الضرورية لنجاح البرنامج.
- وبمجرد استكمال ضبط أوضاع المالية العامة المقرر في البرنامج، ومع تعافي أسعار النفط حسب المسار المتوقع، يُتوقع أن تصبح الموازنة في وضع قابل للاستمرار بدون دعم مالي خارجي.

30- وتكتنف اتفاق الاستعداد الائتماني عدة مخاطر جسيمة يمكنها إذا تحققت أن تفضي إلى تفاقم التحديات على مستوى السياسات. فقد لا تُستأنف الاتفاقية بين حكومة إقليم كردستان والسلطات العراقية (الفقرة 5)، مما قد يؤدي إلى زيادة الانقسام السياسي وبالتالي إلى تراجع احتمالات تنفيذ البرنامج. كذلك قد تواجه السلطات صعوبات في تخفيض فاتورة الأجور ووقف تراكم

والسياسية والأمنية كانت مواتية بشكل أكبر ورغم الإجراءات المسبقة التي التزم العراق بها في إطار عملية الشراء الأخيرة بموجب أداة التمويل السريع، وإن كانت السلطات قد أحرزت تقدما في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي (الفقرة 12). وفي ضوء الوضع الأمني بالغ الصعوبة في المناطق التي يحتلها تنظيم "داعش"، والتوترات مع حكومة إقليم كردستان الناجمة عن مبيعات النفط المستقلة، والتوترات الاجتماعية في بقية أنحاء البلاد، قد تواجه السلطات مصاعب في كسب التأييد السياسي اللازم لضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ الإصلاحات المتوخاة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني. وإلى جانب هذه المخاطر، تؤكد التعديلات المتكررة في بيانات المؤشرات الاقتصادية الكلية المعلنة الضغوط التي تواجهها المؤسسات المعنية بالإحصاءات والسياسة الاقتصادية نتيجة الصراع الجاري ومواطن الضعف في توفير بيانات موثوقة تتيح مراقبة البرنامج. وسوف يواجه البرنامج هذه المخاطر من خلال الاستعانة بالمساعدة الفنية وبمدققين خارجيين للحصول على البيانات الخاصة بثلاثة من أصل ستة معايير أداء (الفقرة 29). ورغم هذه التدابير المزمعة، تظل موثوقية توفير البيانات لأغراض مراقبة البرنامج غير مؤكدة، لا سيما في الأجل القريب. ومن الواضح أن هذه المخاطر ستظل تكتنف ارتباط الصندوق ببرنامج مع العراق خلال الفترة المقبلة.

31- **ومن المتوقع أن يظل العراق قادرا على السداد للصندوق.** وسوف ترتفع قيمة الائتمان الكلي القائم المقدم من الصندوق إلى مستوى ذروة يبلغ 16% من إجمالي الاحتياطيات الرسمية و11% من صادرات السلع والخدمات و7% من الدين العام الخارجي (الجدول 11).

تقييم خبراء الصندوق

32- **يواجه العراق صدمة مزدوجة من جراء هجمات تنظيم "داعش" والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية.** فلا يزال الصراع المسلح الدائر مع تنظيم "داعش" يفرض ضغوطا على موارد البلاد ويتسبب في ظهور موجات جديدة من النازحين داخليا. وأدى هبوط أسعار النفط إلى حدوث أزمة حادة في ميزان المدفوعات والمالية العامة. ونتيجة لهذه الصدمة المزدوجة، تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنسبة 19% وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة لم تتجاوز 2.4% في عام 2015 بفضل قوة الإنتاج النفطي، ويتركز كله في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 10.3% في عام 2016 بفضل زيادة الإنتاج النفطي بنسبة 20%.

33- **وتتسم السياسات التي وضعتها السلطات للتعامل مع هذه الصدمات بأنها ملائمة.** وفي مجال المالية العامة، تعالج السلطات مشكلة الهبوط الحاد في الإيرادات من خلال مزيج من التمويل وتدابير تصحيح أوضاع المالية العامة، يتمثل معظمها في تخفيض النفقات الرأسمالية التي تفتقر إلى الكفاءة مع حماية الإنفاق الاجتماعي. وفي المجال الخارجي، تواصل السلطات تطبيق نظام الربط بالدولار الأمريكي بصورة ملائمة، مما يمثل ركيزة مهمة للاقتصاد. ومستوى الاحتياطيات الدولية ملائم بوجه عام ويمكنه أن يساعد على تخفيف أثر التراجع المتوقع في إيرادات الصادرات النفطية إذا أُجريت عملية تصحيح أوضاع المالية العامة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني، وتعافت أسعار النفط إلى حد ما على المدى المتوسط، وقدمت الجهات المانحة الدعم المتوقع منها، واستمر الإنتاج النفطي عند مستوياته الحالية.

34- **ويتسم الحجم المتوخى لتصحيح أوضاع المالية العامة خلال الفترة 2016-2019 بأنه ملائم لمعالجة الضغوط الناجمة عن انخفاض إيرادات النفط وزيادة الإنفاق على الاحتياجات الإنسانية والأمنية، ولكن يتعين تحسين العناصر المكونة للنفقات بمرور الوقت.** فتصحيح أوضاع المالية العامة كرد فعل لهبوط أسعار النفط أمر أساسي للوصول بالإنفاق في الأجل المتوسط إلى مستوى قابل للاستمرار في ظل الإيرادات النفطية المتوقعة. ولكن عناصر عملية تصحيح أوضاع المالية العامة لا

تزال بعيدة عن الوضع المثالي نظرا لأن معظم التصحيح ينبع من الإنفاق الرأسمالي وليس من بنود جارية. ويتعين بمرور الوقت أن تقوم السلطات بتخفيض النفقات الجارية، بما فيها فاتورة الأجور الضخمة ومعاشات التقاعد التي لا يمكن الاستمرار في تحملها، وإصلاح قطاع الكهرباء والدعم والمؤسسات المملوكة للدولة، وذلك لإفساح المجال لزيادة الإنفاق الاستثماري ولكن بصورة أكثر كفاءة وفعالية تساعد على النمو. ويتعين حماية الاستثمار النفطي نظرا لأنه عنصر أساسي في توليد الإيرادات النفطية اللازمة لتمويل معظم الإنفاق العام.

35- **ومن الضروري في هذه المرحلة إتاحة قدر من التمويل غير المباشر من البنك المركزي للحكومة.** ورغم أن تمويل الموازنة على هذا النحو ليس هو الحل المثالي، فإن الاحتياجات التمويلية الضخمة تجعله أمرا حتميا نظرا لأن تصحيح الإنفاق الحكومي بصورة تتجاوز المستوى المقرر في البرنامج قد يهدد التوازن الاجتماعي والسياسي الهش في العراق. فضلا على ذلك، سيكون من الصعب الحصول على تمويل خارجي أكثر من المستوى المتوقع في اتفاق الاستعداد الائتماني.

36- **ولسوء الحظ تراكمت المتأخرات المحلية والخارجية لتمويل جزء من موازنة 2015، ويتعين أن تلتزم السلطات بمنع تراكم متأخرات جديدة لتتمكن من إدارة المالية العامة على نحو سليم مجددا.** ويتعين على السلطات سداد مستحقات شركات النفط الدولية في المواعيد المناسبة لضمان توليد الإيرادات النفطية والقدرة على تمويل الإنفاق العام والواردات. كذلك يتعين على السلطات تعزيز نظام إدارة المالية العامة لضمان قيد المتأخرات الحالية بدقة وسدادها بعد التحقق من صحتها، ومنع تراكم متأخرات محلية جديدة.

37- **ويتعين إخضاع الإدارة المالية العامة لإصلاح شامل من أجل تحسين جودة الإنفاق وزيادة سيطرة السلطات على تنفيذ الموازنة.** ومن أجل تحقيق هذا الهدف، من الضروري أن تتخذ السلطات خطوات لتنفيذ قانون يكفل سلامة الإدارة المالية العامة، وإبلاغ جميع بيانات المالية العامة والدين، ومراقبة الالتزامات، وإنشاء حساب الخزانة الواحد، ووضع نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية، وإصلاح إدارة الاستثمار العام.

38- **ويجدر الترحيب بالخطوات المتخذة نحو تعزيز تشريعات مكافحة الفساد.** فيمكن تعزيز الإطار التشريعي لمكافحة الفساد من خلال زيادة استقلالية هيئة النزاهة وتجريم جميع أفعال الفساد والتعديلات التشريعية الأخرى المتوخاة. ويمكن كذلك تعزيز مكافحة الفساد من خلال تنفيذ نظام شامل للإقرار بالموجودات من جانب كبار المسؤولين العموميين وأعضاء أسرهم وشركائهم.

39- **كذلك يجدر الترحيب بالخطوات المتخذة نحو تعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي العراقي وإلغاء القيود على الصرف وتنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.** وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة اندماج النظام المالي المحلي في الاقتصاد العالمي.

40- **ويتعين إعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة التي تهيمن على الجهاز المصرفي.** ويتعين تصميم وتنفيذ خطط لإعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين المملوكين للدولة عقب تدقيق كشوفهما المالية وفق المعايير الدولية.

41- **وينبغي كذلك تنفيذ اتفاقية تقاسم الموازنة مع حكومة إقليم كردستان.** وينبغي النظر دون إبطاء في اقتراح اتباع أساليب لاستبعاد الإيرادات النفطية التي تحققها حكومة إقليم كردستان مقابل تحويلات الموازنة التي تؤول لحكومة إقليم كردستان

من موازنة الحكومة الاتحادية. ومن شأن الاتفاق على طرائق ملائمة لتنفيذ اتفاقية تقاسم موارد الموازنة أن يزيد قدرة الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على مواجهة هجمات تنظيم "داعش" وصدمة أسعار النفط.

42- **ويميل ميزان المخاطر المقترنة باتفاق الاستعداد الائتماني إلى الجانب السلبي.** فمخاطر التطورات السلبية مرتفعة للغاية وتنشأ في الأساس من احتمال حدوث صدمات جديدة خافضة لأسعار النفط، وامتداد الصراع مع تنظيم "داعش"، والتوترات السياسية، ومواطن الضعف الإداري، بما في ذلك القصور في إبلاغ البيانات اللازمة لمراقبة البرنامج وفي تصميم وتنفيذ تدابير بغرض خفض فاتورة الأجور في الأجل المتوسط وفي منع تراكم المتأخرات. وفي سبيل تخفيف هذه المخاطر، صممت السلطات مجموعة من تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة تُستبعد منها التخفيضات والإصلاحات الهيكلية ذات الحساسية السياسية بينما يحصل العراق على مساعدة فنية من شركائه في هذا الصدد. وللحد من مخاطر عدم الدقة في إبلاغ البيانات، ستستعين السلطات بمدققين خارجيين لإبلاغ البيانات الخاصة بثلاثة من معايير الأداء الستة، إلى جانب طلب المساعدة الفنية بغرض تعزيز عملية إعداد تقارير المالية العامة. وعلى جانب التطورات الإيجابية، قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط عن المستوى المقرر في البرنامج إلى الحد من الاختلالات المالية والخارجية.

43- **ويوصي الخبراء باستكمال المراجعتين الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق والموافقة على هذا الطلب لعقد اتفاق استعداد ائتماني لثلاث سنوات.** ويعتقد خبراء الصندوق أن السياسات الموضحة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية كفيلة بتلبية الاحتياجات الحالية والملحة في ميزان المدفوعات والموازنة والناجمة عن هجمات تنظيم "داعش" وانهيار أسعار النفط، وبتحقيق استمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين.

الجدول 1- العراق: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2013-2021

(الحصة :1663.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(السكان: 34.3 مليون نسمة؛ 2014)

(معدل الفقر: 23%؛ 2014)

(الصادرات الرئيسية: النفط الخام)

	2013	2014	2015		2016		2017	2018	2019	2020	2021
			تقديرات	البرنامج[1]	البرنامج[1]	البرنامج المُعَدَّل			البرنامج		
النمو الاقتصادي والأسعار											
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %)	7.6	0.4-	2.4-	1.5	10.6	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (التغير %)	12.4	5.1-	18.7-	8.0-	0.0	5.0-	0.0	2.0	3.0	4.0	4.0
مُخَفِّض إجمالي الناتج المحلي (التغير %)	0.0	4.7-	27.0-	24.1-	5.3-	13.2-	7.8	5.3	5.0	5.2	4.7
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)	7021	6492	4514	4900	4942	4161	4395	4542	4745	4962	5164
إجمالي الناتج المحلي (تريليون دينار عراقي)	273.6	259.5	185.1	200.9	210.3	177.1	191.8	203.4	217.9	233.8	249.6
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (تريليون دينار عراقي)	148.0	142.6	123.4	132.2	136.1	122.3	127.5	135.7	145.7	158.0	171.4
إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	234.6	222.5	158.7	172.3	178.3	150.1	162.6	172.4	184.7	198.1	211.5
إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)[2]	3.0	3.1	3.5	3.4	4.1	4.2	4.2	4.2	4.3	4.3	4.4
صادرات النفط (مليون برميل يوميا)[3]	2.4	2.5	3.0	2.9	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	3.6
أسعار تصدير النفط العراقي (دولار أمريكي للبرميل)	102.9	97.0	47.5	50.1	45.0	34.5	40.3	42.5	44.6	46.4	47.5
تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ نهاية الفترة)	3.1	1.6	2.3	3.0	3.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0
تضخم أسعار المستهلكين (التغير %؛ المتوسط)	1.9	2.2	1.4	1.9	3.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0
الحسابات القومية											
إجمالي الاستثمار المحلي	26.9	27.0	27.5	21.2	20.7	21.9	20.8	20.2	19.7	19.3	18.9
منه: العام	17.4	19.3	18.2	12.5	12.2	12.4	11.7	11.1	10.6	10.2	9.8
إجمالي الاستهلاك المحلي	69.5	72.1	79.0	85.6	84.6	88.8	85.0	85.0	84.3	83.6	82.3
منه: العام	21.0	19.0	24.9	25.6	28.0	29.4	26.7	24.9	22.9	21.0	19.4
إجمالي المدخرات القومية	28.3	26.2	21.0	14.2	15.2	10.9	11.5	14.3	15.2	16.0	17.7
منه: العام	11.4	14.0	4.1	1.9-	2.1	1.9-	0.5	5.2	7.2	8.6	9.6
رصيد الادخار - الاستثمار	1.4	0.8-	6.4-	7.0-	5.5-	11.0-	9.2-	5.9-	4.5-	3.3-	1.3-
الموارد العامة											
الإيرادات الحكومية والمنح	42.2	40.2	34.3	30.7	38.8	36.2	38.7	38.5	38.2	37.3	36.1
الإيرادات الحكومية النفطية	38.6	38.0	31.2	27.4	34.6	32.0	34.4	34.2	33.9	32.9	31.5
الإيرادات الحكومية غير النفطية	3.5	2.3	3.1	3.2	4.2	4.2	4.3	4.3	4.3	4.4	4.5
النفقات، منها:	48.0	45.8	48.5	45.1	49.0	50.8	49.8	44.5	41.8	39.1	36.7
النفقات الجارية	30.6	26.5	30.3	32.7	36.8	38.4	38.1	33.4	31.2	28.9	26.9
النفقات الرأسمالية	17.4	19.3	18.2	12.5	12.2	12.4	11.7	11.1	10.6	10.2	9.8
رصيد المالية العامة الكلي (شاملا المنح)	5.8-	5.6-	14.3-	14.5-	10.2-	14.7-	11.1-	6.0-	3.6-	1.8-	0.6-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	67.6-	58.7-	51.6-	52.1-	56.3-	53.3-	50.2-	46.4-	42.5-	38.5-	34.8-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)[4]	67.6-	67.1-	53.6-	56.2-	56.3-	53.3-	50.2-	46.4-	42.5-	38.5-	34.8-
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)[4]	74.1	71.3	58.3	61.1	62.8	59.4	56.6	52.8	48.9	45.0	41.3
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (النمو السنوي الحقيقي، %)[4]	17.2	9.4-	30.1-	21.9-	2.8	1.2-	2.6-	2.6-	2.5-	2.2-	2.3-

بنود للتذكرة:											
صندوق تنمية العراق/حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكي (بمليارات الدولارات)[5/]	6.3	0.7	1.0	2.4	1.0	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4	2.4
مجموع الدين الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)[6/]	31.2	33.5	61.7	63.9	66.0	79.0	84.0	85.2	83.1	79.3	74.9
مجموع الدين الحكومي (بمليارات الدولارات الأمريكية)[6/]	73.1	74.6	106.3	100.2	117.7	118.5	136.5	146.9	153.5	157.1	158.4
الدين الحكومي الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	25.3	25.9	34.1	42.3	34.3	47.7	49.6	49.1	44.8	39.2	33.1
الدين الحكومي الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	59.3	57.6	58.8	67.1	61.1	71.6	80.7	84.6	82.7	77.6	70.1
المؤشرات النقدية											
نمو الاحتياطي النقدي	12.6	9.6-	0.1	12.6-	2.1	3.5-	2.8	9.2	7.4	7.6	10.4
نمو النقود بمعناها الواسع	15.9	3.6	9.7	9.0-	11.6	8.6	6.8	9.2	7.4	7.6	10.4
سعر الفائدة الأساسي (نهاية الفترة)	6.0	6.0	6.0	6.0	...	...	...	...	...	...	...
القطاع الخارجي											
الحساب الجاري	1.4	0.8-	7.0-	6.4-	5.5-	11.0-	9.2-	5.9-	4.5-	3.3-	1.3-
الميزان التجاري	9.6	7.4	2.1-	0.1-	1.5	3.1-	1.1	1.3	2.2	2.8	4.1
صادرات السلع	38.3	37.7	27.0	31.1	33.3	30.4	32.8	32.6	32.1	31.1	30.8
واردات السلع	28.7-	30.3-	29.0-	31.2-	31.8-	33.5-	31.7-	31.3-	30.0-	28.3-	26.6-
الرصيد الخارجي الكلي	1.3-	10.5-	8.1-	9.3-	6.2-	10.3-	7.4-	3.0-	2.4-	1.1-	0.9
إجمالي الاحتياطيات (بمليارات الدولارات الأمريكية)[7/]	77.8	66.7	51.1	53.4	42.5	42.7	40.1	39.3	35.4	31.5	31.6
بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات	10.8	12.7	8.4	9.9	6.8	7.8	7.0	6.7	5.9	5.1	5.0
سعر الصرف (دينار لكل دولار أمريكي؛ متوسط الفترة)	1166	1166	1166	1167	...	...	...	...	...	...	...
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %؛ نهاية الفترة)[8/]	6.5	4.6	...	7.5	...	...	...	...	...	...	...

1/ التقرير القطري رقم 11/16 الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان العراق: البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق– بيان صحفي؛ تقرير الخبراء.

2/ لا يعكس إنتاج حكومة إقليم كردستان خلال عامي 2013 و2014.

3/ يعكس صادرات حكومة إقليم كردستان عن طريق شركة تسويق النفط (سومو).

4/ التعديل يعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و5 أشهر، على الترتيب.

5/ يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في حساب بالدولار الأمريكي (أرصدة بالدولار الأمريكي من الإيرادات النفطية) في شهر مايو/آيار 2014.

6/ يشمل المتأخرات.

7/ بدءا من عام 2014 يشمل أرصدة الحساب المتأتية من الإيرادات النفطية، بالدولار الأمريكي. وبدءا من الربع الثالث من عام 2015، تستبعد من التعريف حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي بالصندوق بناء على تعليمات البنك المركزي العراقي.

8/ الأرقام الموجبة تعني ارتفاع السعر.

الجدول 2– العراق: الحسابات القومية، 2013–2021

(%)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
		تقديرات	تقديرات	البرنامج المُعدَّل	البرنامج	توقعات			
	% من إجمالي الناتج المحلي	معدلات النمو السنوي، بالأسعار الثابتة							
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	4.3	4.8–	22.3–	20.5–	0.0	7.0	7.0	7.0	7.0
التعدين والنفط الخام والمحاجر	49.7	4.2	12.6	20.5	0.7	0.0	1.5	0.8	0.9
النفط الخام	49.4	4.3	12.8	20.6	0.7	0.0	1.5	0.8	0.9
أنشطة تعدينية أخرى	0.3	26.3–	57.6–	15.0–	2.0	2.0	2.0	4.0	3.5
الصناعة التحويلية	1.5	21.7–	23.4–	15.0–	0.0	7.0	7.0	8.5	8.5
الكهرباء والمياه	1.1	14.0	8.7–	0.0	0.5	7.0	7.0	7.5	6.5
البناء	8.7	9.1–	62.3–	30.0–	0.0	15.0	15.0	16.0	15.0
النقل والتخزين والاتصالات	7.2	5.4	22.0–	0.0	2.0	2.8	3.0	3.3	3.3
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	8.5	2.8–	9.0–	4.2–	3.6–	4.4–	1.8	3.4	3.6
خدمات التمويل والتأمين والعقارات والأعمال	7.2	7.6–	1.3–	2.7	2.9	3.3	3.9	4.3	3.9
خدمات التمويل والتأمين	1.7	37.8–	35.6–	25.0–	10.0	0.0	10.0	15.0	15.0
العقارات	5.5	1.9	5.3	6.0	4.0	3.5	3.5	3.5	3.0
الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية	12.2	8.5–	2.0–	0.9–	0.6–	0.3	1.3–	0.2–	0.2–
مقدمو الخدمات الحكومية	9.9	11.0–	1.1	1.1	0.7	0.7	1.6–	0.8–	0.8–
الخدمات الشخصية	2.3	2.5	14.0–	10.0–	7.0–	2.0–	0.3	3.1	3.0
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	100.4	0.5–	2.5–	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
ناقصا: الرسوم المحتسبة على الخدمات المصرفية	0.4	20.9–	34.2–	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
إجمالي الناتج المحلي بالتكلفة الثابتة لعوامل الإنتاج	100.0	0.4–	2.4–	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
زائدا: الضرائب غير المباشرة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إجمالي الناتج المحلي	100.0	0.4–	2.4–	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
إجمالي الناتج المحلي النفطي	49.4	4.3	12.8	20.6	0.7	0.0	1.5	0.8	0.9
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	50.6	5.1–	18.7–	5.0–	0.0	2.0	3.0	4.0	4.0

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

جدول 3– العراق : حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013–2021

(تريليون دينار عراقي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	2013	2014	2015		2016			2017	2018	2019	2020	2021
			البرنامج[1]/	تقديرات مبدئية	البرنامج[1]/	البرنامج المُعدَّل		البرنامج		توقعات		
الإيرادات والمنح	115.4	104.4	61.6	63.5	81.7	64.0		74.2	78.3	83.3	87.2	90.0
الإيرادات	115.4	104.4	61.6	63.5	81.7	64.0		74.2	78.3	83.3	87.2	90.0
النفطية	105.7	98.5	55.1	57.7	72.8	56.6		66.1	69.6	73.9	76.9	78.7
إيرادات تصدير النفط الخام	104.1	97.1	53.8	57.2	69.8	53.6		62.5	65.9	69.2	72.0	73.7
غير النفطية	9.7	5.9	6.5	5.8	8.8	7.4		8.2	8.7	9.4	10.3	11.3
المنح	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النفقات	131.2	119.0	90.7	89.8	103.1	90.0		95.5	90.6	91.1	91.4	91.6
النفقات الجارية	83.7	68.9	65.6	56.1	77.4	68.0		73.1	67.9	67.9	67.5	67.2
الرواتب ومعاشات التقاعد	41.1	40.3	45.9	42.2	50.9	46.1		45.4	44.7	44.0	43.3	42.6
الرواتب	32.5	31.8	34.4	33.1	39.1	36.1		35.4	34.7	34.0	33.3	32.6
معاشات التقاعد	8.6	8.4	11.5	9.0	11.8	10.0		10.0	10.0	10.0	10.0	10.0
السلع والخدمات	16.3	9.1	5.4	3.9	8.1	5.9		5.9	5.9	5.9	5.9	5.9
التحويلات	20.0	13.9	12.6	8.7	15.6	13.2		13.2	13.2	13.2	13.2	13.2
شبكة الأمان الاجتماعية (بما في ذلك نظام التوزيع العام)	7.6	7.6	6.6	4.5	7.6	6.3		6.3	6.3	6.3	6.3	6.3
التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة [2]/	1.9	1.5	2.4	2.4	2.4	2.5		2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
تحويلات أخرى	10.5	4.8	3.5	1.9	5.6	4.4		4.4	4.4	4.4	4.4	4.4
مدفوعات الفائدة	1.0	0.7	1.7	1.3	2.9	2.8		3.1	4.2	4.8	5.1	5.5
تعويضات الحرب [3]/	5.2	4.9	0.0	0.0	0.0	0.0		5.4	0.0	0.0	0.0	0.0
النفقات الاستثمارية	47.6	50.1	25.1	33.7	25.7	22.0		22.4	22.7	23.2	23.8	24.4
النفقات الاستثمارية غير المرتبطة بالنفط	32.3	26.3	11.4	14.7	11.0	7.4		7.6	7.9	8.2	8.7	9.1
النفقات الاستثمارية المرتبطة بالنفط	15.3	23.8	13.7	19.1	14.7	14.7		14.8	14.8	15.0	15.1	15.2
الرصيد (بما في ذلك المنح)	15.8–	14.6–	29.1–	26.4–	21.4–	26.0–		21.2–	12.3–	7.8–	4.2–	1.6–
الرصيد (ما عدا المنح)	15.9–	14.6–	29.1–	26.4–	21.4–	26.0–		21.2–	12.3–	7.8–	4.2–	1.6–
التفاوت الإحصائي	1.3–	4.4–	0.0	0.0	...	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التمويل	17.2	18.9	29.1	26.4	21.4	26.0		21.2	12.3	7.8	4.2	1.6
التمويل الخارجي	12.7	5.9	1.7–	3.3	1.8	1.4–		0.8	0.6	3.7–	6.0–	8.6–
قروض دعم الموازنة	0.0	0.0	2.8	2.8	3.0	4.6		1.2	1.2	0.0	0.0	0.0
المؤسسات المالية الدولية	0.0	0.0	2.8	2.8	0.6	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ثنائي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.4		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات يوروبوند	0.0	0.0	0.0	0.0	2.4	1.2		1.2	1.2	0.0	0.0	0.0
قروض تمويل المشروعات	0.0	0.0	0.4	0.3	0.9	0.9		0.8	0.8	0.6	0.5	0.5
استهلاك الديون	1.1–	1.8–	1.7–	1.6–	2.1–	2.1–		1.3–	1.4–	4.3–	6.5–	9.1–
الأصول في الخارج	13.8	0.1–	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحيازات من حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0	0.8	2.2	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
حسابات مستحقة الدفع	0.0	7.9	4.1–	4.6–	0.0	0.6–		0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
متأخرات				4.1		4.1–		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

التمويل المحلي	4.5	13.0	30.8	23.0	19.7	21.5	10.5	7.5	10.0	10.2	10.2
التمويل المصرفي	4.6	4.7	25.8	18.0	17.1	16.6	10.5	7.5	10.0	10.2	10.2
البنك المركزي العراقي	4.2	3.5	15.9	10.1	9.4	12.6	6.4	3.6	4.0	2.5	2.5
القروض	0.0	0.0	17.6	6.4	9.4	12.6	6.4	3.6	4.0	2.5	2.5
الودائع	4.2	3.5	1.7-	3.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المصارف التجارية	0.3	1.2	9.9	7.9	7.7	4.0	4.1	3.9	6.0	7.7	7.7
القروض	0.3	1.2	9.9	7.9	3.7	0.0	4.1	3.9	6.0	7.7	7.7
الودائع					4.0	4.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التمويل غير المصرفي	0.0	0.0	0.0	0.0	5.0	7.5	2.5	2.5	0.0	0.0	0.0
حسابات مستحقة الدفع				0.1-	0.0	0.1-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
متأخرات	0.0	2.3	5.0	5.2	2.4-	2.5-	2.5-	2.5-	0.0	0.0	0.0
فجوة التمويل الأولية:					0.0	5.8	9.9	4.1	1.5	0.0	0.0
منها التمويل المحدد [4/]					0.0	5.8	9.9	2.4-	0.8	0.0	0.0
فجوة التمويل المتبقية					0.0	0.0	0.0	6.5	0.7	0.0	0.0
بنود للتذكرة:											
النفقات المرتبطة بالأمن (معدات ورواتب الجيش والشرطة)	16.4	16.6	15.6	15.0	17.9	16.5	16.2	15.9	15.6	15.3	15.0
إيرادات تصدير النفط من حكومة إقليم كردستان	11.6	2.6	3.4	3.2	10.7	8.2	9.6	10.1	10.6	11.0	11.3
التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان	15.9	2.5	2.5	2.5	13.1	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8	9.8
النفقات الأولية غير النفطية	109.7	89.6	75.3	69.5	85.5	72.6	72.1	71.7	71.3	71.1	70.8
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة [5/]	109.7	101.6	77.8	72.0	85.5	72.6	72.1	71.7	71.3	71.1	70.8
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (النمو السنوي الحقيقي، %) [5/]	17.2	9.4-	24.8-	30.1-	6.7	1.2-	2.6-	2.6-	2.5-	2.2-	2.3-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي	100.0-	83.7-	68.8-	63.7-	76.7-	65.2-	64.0-	62.9-	61.9-	60.8-	59.6-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل [5/]	100.0-	95.7-	74.3-	66.2-	76.7-	65.2-	64.0-	62.9-	61.9-	60.8-	59.6-
إجمالي الدين العام	85.2	87.0	124.0	118.2	138.9	139.8	161.1	173.3	181.2	185.3	186.9
متوسط سعر تصدير النفط العراقي (دولار أمريكي/برميل)	102.9	97.0	50.1	47.5	45.0	34.5	40.3	42.5	44.6	46.4	47.5
مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة	4.2	3.5	15.9	10.1	9.4	12.6	6.4	3.6	4.0	2.5	2.5

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القطري رقم 11/16 الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان العراق: البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق – بيان صحفي؛ تقرير الخبراء.

2/ بالنسبة للفترة 2013–2014، تشمل التحويلات الخارجة عن الموازنة المموّلة من مصرف الرافدين إلى المؤسسات المملوكة للدولة .

3/ محسوبة على أساس 5% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب التي تُسدد لدولة الكويت.

4/ راجع جدول النص 3 للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

5/ التعديل يعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و5 أشهر، على الترتيب.

جدول 4- العراق : حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2016-2017

(تريليون دينار عراقي، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛ تراكمي من بداية السنة المالية)

	2016								2017			
	مارس/آذار		يونيو/حزيران		سبتمبر/أيلول		ديسمبر/كانون الأول		مارس/ آذار	يونيو/ حزيران	سبتمبر/ أيلول	ديسمبر/ كانون الأول
	البرنامج[1]/	تقديرات	البرنامج[1]/	البرنامج المُعَدَّل	البرنامج[1]/	البرنامج المُعَدَّل	البرنامج[1]/	البرنامج المُعَدَّل	البرنامج	البرنامج	البرنامج	البرنامج
الإيرادات والمنح	15.5	10.1	34.5	25.6	56.2	43.4	81.7	64.0	18.3	36.9	55.5	74.2
الإيرادات	15.5	10.1	34.5	25.6	56.2	43.4	81.7	64.0	18.3	36.9	55.5	74.2
النفطية	13.7	9.0	30.1	22.2	49.7	38.1	72.8	56.6	16.3	32.8	49.4	66.1
غير النفطية	1.8	1.1	4.3	3.4	6.5	5.3	8.8	7.4	2.0	4.1	6.1	8.2
المنح	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النفقات	27.4	14.3	52.7	44.8	78.5	67.4	103.1	90.0	22.5	45.0	72.9	95.5
النفقات الجارية	20.3	11.5	39.7	33.8	59.0	50.9	77.4	68.0	16.9	33.8	56.1	73.1
الرواتب ومعاشات التقاعد	13.4	9.6	26.1	23.0	38.8	34.6	50.9	46.1	11.3	22.7	34.0	45.4
الرواتب	10.3	7.4	20.1	18.0	29.8	27.1	39.1	36.1	8.8	17.7	26.5	35.4
معاشات التقاعد	3.1	2.3	6.0	5.0	9.0	7.5	11.8	10.0	2.5	5.0	7.5	10.0
السلع والخدمات	2.1	0.2	4.1	3.0	6.2	4.4	8.1	5.9	1.5	3.0	4.4	5.9
التحويلات	4.1	1.0	8.0	6.6	11.9	9.9	15.6	13.2	3.3	6.6	9.9	13.2
شبكة الأمان الاجتماعية (بما في ذلك نظام التوزيع العام)	2.0	0.3	3.9	3.2	5.8	4.7	7.6	6.3	1.6	3.2	4.7	6.3
التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة [2]/	0.6	0.3	1.2	1.3	1.8	1.9	2.4	2.5	0.6	1.3	1.9	2.5
تحويلات أخرى	1.5	0.5	2.9	2.2	4.2	3.3	5.6	4.4	1.1	2.2	3.3	4.4
مدفوعات الفائدة	0.8	0.6	1.5	1.2	2.2	2.0	2.9	2.8	0.7	1.5	2.3	3.1
تعويضات الحرب [3]/	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.4	5.4
النفقات الاستثمارية	7.0	2.9	13.0	11.0	19.5	16.5	25.7	22.0	5.6	11.2	16.8	22.4
النفقات الاستثمارية غير المرتبطة بالنفط	3.2	0.1	5.5	3.7	8.2	5.5	11.0	7.4	1.9	3.8	5.7	7.6
النفقات الاستثمارية المرتبطة بالنفط	3.9	2.8	7.5	7.3	11.2	11.0	14.7	14.7	3.7	7.4	11.1	14.8
الرصيد (بما في ذلك المنح)	11.9-	4.2-	18.3-	19.3-	22.3-	24.0-	21.4-	26.0-	4.1-	8.1-	17.4-	21.2-
الرصيد (ما عدا المنح)	11.9-	4.2-	18.3-	19.3-	22.3-	24.0-	21.4-	26.0-	4.1-	8.1-	17.4-	21.2-
التمويل	11.9	4.2	18.3	19.3	22.3	24.0	21.4	26.0	4.1	8.1	17.4	21.2
التمويل الخارجي	0.5-	0.2	1.1-	1.7-	0.5-	5.7-	1.8	1.4-	0.3-	0.6-	0.5-	0.8
قروض دعم الموازنة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6	0.2	3.0	4.6	0.0	0.0	0.0	1.2
المؤسسات المالية الدولية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.6	0.0	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ثنائية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	3.4	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات يوروبوند	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.4	1.2	0.0	0.0	0.0	1.2
قروض تمويل المشروعات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	0.4	0.9	0.9	0.0	0.0	0.4	0.8
استهلاك الديون	0.5-	0.5-	1.1-	1.1-	1.6-	1.6-	2.1-	2.1-	0.3-	0.6-	0.9-	1.3-
الأصول في الخارج	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحيازات من حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
حسابات مستحقة الدفع	0.0	0.6-	0.0	0.6-	0.0	0.6-	0.0	0.6-	0.0	0.0	0.0	0.1
متأخرات	0.0	1.3	0.0	0.0	0.0	4.1-	0.0	4.1-	0.0	0.0	0.0	0.0
التمويل المحلي	12.4	4.1	19.3	20.9	22.8	28.1	19.7	21.5	3.7	7.0	9.9	10.5

التمويل المصرفي	12.4	4.1	15.5	13.4	19.1	20.7	17.1	16.6	3.7	5.7	8.6	10.5
البنك المركزي العراقي	4.4	2.9	5.8	8.3	8.0	12.7	9.4	12.6	1.5	2.5	3.8	6.4
القروض	4.4	2.9	5.8	8.3	8.0	12.7	9.4	12.6	1.5	2.5	3.8	6.4
الودائع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المصارف التجارية	8.0	1.1	9.7	5.1	11.0	8.0	7.7	4.0	2.3	3.2	4.9	4.1
القروض	8.0	1.1	9.7	5.1	11.0	8.0	3.7	0.0	2.3	3.2	4.9	4.1
الودائع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.0	4.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التمويل غير المصرفي	0.0	0.0	5.0	7.5	5.0	7.5	5.0	7.5	0.0	2.5	2.5	2.5
حسابات مستحقة الدفع	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1-	0.0	0.1-	0.0	0.0	0.0	0.0
متأخرات	0.0	0.0	1.2-	0.0	1.2-	0.0	2.4-	2.5-	0.0	1.3-	1.3-	2.5-
فجوة التمويل الأولية:	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	0.0	5.8	0.7	1.8	8.0	9.9
منها التمويل المحدد 4/	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	0.0	5.8	0.7	1.8	8.0	9.9
فجوة التمويل المتبقية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
بنود للتذكرة:												
النفقات المرتبطة بالأمن (معدات ورواتب الجيش والشرطة)	4.7	3.7	9.2	8.3	13.6	12.4	17.9	16.5	4.1	8.1	12.2	16.2
الإنفاق الاجتماعي	4.4	2.8	8.7	7.4	13.8	12.6	18.9	18.2	2.9	7.4	12.6	18.2
التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان	0.0	0.0	4.5	3.9	8.0	6.8	13.1	9.8	2.5	4.9	7.4	9.8
النفقات الأولية غير النفطية	22.8	11.0	43.7	36.3	65.1	54.4	85.5	72.6	18.0	36.1	54.1	72.1
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي	20.9-	9.9-	39.4-	32.9-	58.6-	49.1-	76.7-	65.2-	16.0-	32.0-	48.0-	64.0-

المصادر: السلطات العراقية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القطري رقم 11/16 الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان العراق: البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق.

2/ تشمل التحويلات الخارجة عن الموازنة إلى المؤسسات المملوكة للدولة.

3/ محسوبة على أساس 5% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب التي تُسدد لدولة الكويت.

4/ راجع جدول النص 3 للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

جدول 5- العراق : حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013-2021

(تريليون دينار عراقي؛ ما لم يذكر خلاف ذلك)

	2013	2014	2015		2016			2017	2018	2019	2020	2021
			البرنامج[1/]	تقديرات مبدئية	البرنامج[1/]	البرنامج المُعدَّل		البرنامج	توقعات			
الإيرادات والمنح	42.2	40.2	30.7	34.3	38.8	36.2		38.7	38.5	38.2	37.3	36.1
الإيرادات	42.2	40.2	30.7	34.3	38.8	36.2		38.7	38.5	38.2	37.3	36.1
النفطية	38.6	38.0	27.4	31.2	34.6	32.0		34.4	34.2	33.9	32.9	31.5
غير النفطية	3.5	2.3	3.2	3.1	4.2	4.2		4.3	4.3	4.3	4.4	4.5
المنح	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النفقات	48.0	45.8	45.1	48.5	49.0	50.8		49.8	44.5	41.8	39.1	36.7
النفقات الجارية	30.6	26.5	32.7	30.3	36.8	38.4		38.1	33.4	31.2	28.9	26.9
الرواتب ومعاشات التقاعد	15.0	15.5	22.9	22.8	24.2	26.0		23.7	22.0	20.2	18.5	17.1
الرواتب	11.9	12.3	17.1	17.9	18.6	20.4		18.4	17.0	15.6	14.2	13.1
معاشات التقاعد	3.1	3.2	5.7	4.9	5.6	5.6		5.2	4.9	4.6	4.3	4.0
السلع والخدمات	6.0	3.5	2.7	2.1	3.8	3.3		3.1	2.9	2.7	2.5	2.4
التحويلات	7.3	5.3	6.2	4.7	7.4	7.5		6.9	6.5	6.1	5.7	5.3
شبكة الأمان الاجتماعية	2.8	2.9	3.3	2.4	3.6	3.6		3.3	3.1	2.9	2.7	2.5
التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة [2/]	0.7	0.6	1.2	1.3	1.1	1.4		1.3	1.2	1.1	1.1	1.0
تحويلات أخرى	3.8	1.8	1.8	1.0	2.6	2.5		2.3	2.2	2.0	1.9	1.8
مدفوعات الفائدة	0.4	0.3	0.8	0.7	1.4	1.6		1.6	2.0	2.2	2.2	2.2
تعويضات الحرب [3/]	1.9	1.9	0.0	0.0	0.0	0.0		2.8	0.0	0.0	0.0	0.0
النفقات الاستثمارية	17.4	19.3	12.5	18.2	12.2	12.4		11.7	11.1	10.6	10.2	9.8
النفقات الاستثمارية غير المرتبطة بالنفط	11.8	10.1	5.7	7.9	5.2	4.2		4.0	3.9	3.8	3.7	3.7
النفقات الاستثمارية المرتبطة بالنفط	5.6	9.2	6.8	10.3	7.0	8.3		7.7	7.3	6.9	6.5	6.1
الرصيد (بما في ذلك المنح)	5.8-	5.6-	14.5-	14.3-	10.2-	14.7	-	11.1	6.0-	3.6-	1.8-	0.6-
الرصيد (ما عدا المنح)	5.8-	5.6-	14.5-	14.3-	10.2-	14.7	-	11.1	6.0-	3.6-	1.8-	0.6-
التفاوت الإحصائي	0.5-	1.7-	0.0	0.0	...	...		...	...	...	...	...
فجوة التمويل												
التمويل	6.3	7.3	14.5	14.3	10.2	14.7		11.1	6.0	3.6	1.8	0.6
التمويل الخارجي	4.6	2.3	0.8-	1.8	0.8	0.8-		0.4	0.3	1.7-	2.6-	3.4-
قروض دعم الموازنة	0.0	0.0	1.4	1.5	1.4	2.6		0.6	0.6	0.0	0.0	0.0
المؤسسات المالية الدولية	0.0	0.0	1.4	1.5	0.3	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ثنائي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.9		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات يوروبوند	0.0	0.0	0.0	0.0	1.1	0.7		0.6	0.6	0.0	0.0	0.0
قروض تمويل المشروعات	0.0	0.0	0.2	0.2	0.4	0.5		0.4	0.4	0.3	0.2	0.2
استهلاك الديون	0.4-	0.7-	0.8-	0.9-	1.0-	1.2-		0.7-	0.7-	2.0-	2.8-	3.6-
الأصول في الخارج	5.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحيازات من حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0	0.4	1.2	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

حسابات مستحقة الدفع	0.0	3.0	2.0-	2.5-	0.0	0.3-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
متأخرات	0.0	0.0	0.0	2.2	0.0	2.3-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التمويل المحلي	1.7	5.0	15.3	12.4	9.3	12.2	5.5	3.7	4.6	4.4	4.1
التمويل المصرفي	1.7	1.8	12.8	9.7	8.1	9.4	5.5	3.7	4.6	4.4	4.1
البنك المركزي العراقي	1.5	1.4	7.9	5.5	4.5	7.1	3.3	1.8	1.8	1.1	1.0
القروض	0.0	0.0	8.8	3.4	4.5	7.1	3.3	1.8	1.8	1.1	1.0
الودائع	1.5	1.4	0.8-	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المصارف التجارية	0.1	0.5	4.9	4.3	3.7	2.3	2.1	1.9	2.7	3.3	3.1
القروض	0.1	0.5	4.9	4.3	1.8	0.0	2.1	1.9	2.7	3.3	3.1
الودائع	0.0	0.0	0.0	0.0	1.9	2.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التمويل غير المصرفي	0.0	0.0	0.0	0.0	2.4	4.2	1.3	1.2	0.0	0.0	0.0
حسابات مستحقة الدفع	0.0	0.0	0.0	0.1-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
متأخرات	0.0	0.9	2.5	2.8	1.2-	1.4-	1.3-	1.2-	0.0	0.0	0.0
فجوة التمويل الأولية:	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.3	5.2	2.0	0.7	0.0	0.0
منه التمويل المحدد [4/]	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.3	5.2	1.2-	0.4	0.0	0.0
فجوة التمويل المتبقية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.2	0.3	0.0	0.0
بنود للتذكرة:											
النفقات المرتبطة بالأمن (معدات ورواتب الجيش والشرطة)	6.0	6.4	7.8	8.1	8.5	9.3	8.5	7.8	7.2	6.5	6.0
حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي بعدد أشهر											
الرواتب ومعاشات التقاعد	...	0.2	0.3	0.8	0.3	0.7	0.7	0.8	0.8	0.8	0.8
النفقات الجارية (% إجمالي الناتج المحلي)	30.6	26.5	32.7	30.3	36.8	38.4	38.1	33.4	31.2	28.9	26.9
النفقات الأولية غير النفطية (% إجمالي الناتج المحلي)	40.1	34.5	37.5	37.5	40.7	41.0	37.6	35.2	32.7	30.4	28.4
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (% إجمالي الناتج المحلي) [5/]	40.1	39.1	38.8	38.9	40.7	41.0	37.6	35.2	32.7	30.4	28.4
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي (% إجمالي الناتج المحلي)	36.5-	32.3-	34.2-	34.4-	36.5-	36.8	33.3	30.9-	28.4-	26.0-	23.9-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل (% إجمالي الناتج المحلي) [5/]	36.5-	36.9-	37.0-	35.8-	36.5-	36.8	33.3	30.9-	28.4-	26.0-	23.9-
إجمالي الدين العام (% إجمالي الناتج المحلي)	31.2	33.5	61.7	63.9	66.0	79.0	84.0	85.2	83.1	79.3	74.9
مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة (% إجمالي الناتج المحلي)	1.5	1.4	7.6	5.5	3.3	7.1	3.3	1.8	1.8	1.1	1.0

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القطري رقم 11/16 الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان العراق: البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق – بيان صحفي؛ تقرير الخبراء.

2/ بالنسبة للفترة 2013–2014، تشمل التحويلات الخارجة عن الموازنة المموّلة من مصرف الرافدين إلى المؤسسات المملوكة للدولة.

3/ محسوبة على أساس 5% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب التي تُسدد لدولة الكويت.

4/ راجع جدول النص 3 للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

5/ التعديل يعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و5 أشهر، على الترتيب.

جدول 6- العراق : حسابات المالية العامة للحكومة المركزية، 2013-2021

(% إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

	2013	2014	2015		2016		2017	2018	2019	2020	2021
			البرنامج[1/]	تقديرات مبدئية	البرنامج[1/]	البرنامج المُعَدَّل			البرنامج		
الإيرادات والمنح	78.0	73.2	46.6	51.4	60.0	52.4	58.2	57.7	57.2	55.2	52.5
الإيرادات	77.9	73.2	46.6	51.4	60.0	52.4	58.2	57.7	57.2	55.2	52.5
النفطية	71.4	69.1	41.7	46.7	53.5	46.3	51.8	51.3	50.7	48.7	45.9
غير النفطية	6.5	4.1	4.9	4.7	6.5	6.1	6.4	6.4	6.5	6.5	6.6
المنح	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
النفقات	88.7	83.4	68.6	72.8	75.8	73.6	74.9	66.8	62.5	57.8	53.4
النفقات الجارية	56.5	48.3	49.6	45.5	56.9	55.6	57.3	50.1	46.6	42.7	39.2
الرواتب ومعاشات التقاعد	27.8	28.2	34.7	34.2	37.4	37.7	35.6	32.9	30.2	27.4	24.9
الرواتب	22.0	22.3	26.0	26.8	28.8	29.5	27.7	25.6	23.3	21.1	19.0
معاشات التقاعد	5.8	5.9	8.7	7.3	8.6	8.2	7.8	7.4	6.9	6.3	5.8
السلع والخدمات	11.0	6.4	4.1	3.2	5.9	4.8	4.6	4.3	4.0	3.7	3.4
التحويلات	13.5	9.7	9.5	7.1	11.4	10.8	10.4	9.7	9.1	8.4	7.7
شبكة الأمان الاجتماعي	5.1	5.3	5.0	3.6	5.6	5.2	5.0	4.7	4.3	4.0	3.7
التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة [2/]	1.3	1.1	1.8	1.9	1.8	2.0	2.0	1.8	1.7	1.6	1.5
تحويلات أخرى	7.1	3.4	2.7	1.5	4.1	3.6	3.5	3.2	3.0	2.8	2.6
مدفوعات الفائدة	0.7	0.5	1.3	1.1	2.1	2.3	2.5	3.1	3.3	3.3	3.2
تعويضات الحرب [3/]	3.5	3.4	0.0	0.0	0.0	0.0	4.3	0.0	0.0	0.0	0.0
النفقات الاستثمارية	32.1	35.1	19.0	27.3	18.9	18.0	17.5	16.7	15.9	15.1	14.2
النفقات الاستثمارية غير المرتبطة بالنفط	21.8	18.5	8.6	11.9	8.1	6.0	6.0	5.8	5.6	5.5	5.3
النفقات الاستثمارية المرتبطة بالنفط	10.3	16.7	10.4	15.4	10.8	12.0	11.6	10.9	10.3	9.6	8.9
الرصيد (بما في ذلك المنح)	10.7-	10.2-	22.0-	21.4-	15.8-	21.2-	16.7-	9.0-	5.4-	2.6-	0.9-
الرصيد (ما عدا المنح)	10.7-	10.2-	22.0-	21.4-	15.8-	21.2-	16.7-	9.0-	5.4-	2.6-	0.9-
التفاوت الإحصائي	0.9-	3.1-	...	0.0	...	...	...	...	...	...	...
التمويل	11.6	13.3	22.0	21.4	15.8	21.2	16.7	9.0	5.4	2.6	0.9
التمويل الخارجي	8.5	4.1	1.3-	2.7	1.3	1.1-	0.7	0.5	2.5-	3.8-	5.0-
قروض دعم الموازنة	0.0	0.0	2.2	2.3	2.2	3.8	0.9	0.9	0.0	0.0	0.0
المؤسسات المالية الدولية	0.0	0.0	2.2	2.3	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ثنائي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات يوروبوند	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7	1.0	0.9	0.9	0.0	0.0	0.0
قروض تمويل المشروعات	0.0	0.0	0.3	0.2	0.7	0.7	0.6	0.6	0.4	0.3	0.3
استهلاك الديون	0.8-	1.3-	1.3-	1.3-	1.5-	1.7-	1.0-	1.0-	3.0-	4.1-	5.3-
الأصول في الخارج	9.3	0.1-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحيازات من حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0	0.6	1.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
حسابات مستحقة الدفع	0.0	5.5	3.1-	3.7-	0.0	0.5-	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
متأخرات	0.0	0.0	0.0	3.4	0.0	3.4-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التمويل المحلي	3.1	9.1	23.3	18.7	14.4	17.6	8.2	5.6	6.9	6.4	5.9

التمويل المصرفي	3.1	3.3	19.5	14.6	12.6	13.6	8.2	5.6	6.9	6.4	5.9
البنك المركزي العراقي	2.9	2.5	12.0	8.2	6.9	10.3	5.0	2.7	2.7	1.6	1.5
القروض	0.0	0.0	13.3	5.2	6.9	10.3	5.0	2.7	2.7	1.6	1.5
الودائع	2.9	2.5	1.3-	3.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المصارف التجارية	0.2	0.8	7.5	6.4	5.7	3.3	3.2	2.9	4.1	4.9	4.5
القروض	0.2	0.8	7.5	6.4	2.7	0.0	3.2	2.9	4.1	4.9	4.5
الودائع	0.0	0.0	0.0	0.0	3.3	3.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التمويل غير المصرفي	0.0	0.0	0.0	0.0	3.7	6.1	2.0	1.8	0.0	0.0	0.0
حسابات مستحقة الدفع	0.0	0.0	0.0	0.1-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
متأخرات	0.0	1.6	3.8	4.2	1.8-	2.0-	2.0-	1.8-	0.0	0.0	0.0
فجوة التمويل الأولية:	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.7	7.8	3.0	1.1	0.0	0.0
منها التمويل المحدد[4]/	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.7	7.8	1.7-	0.6	0.0	0.0
فجوة التمويل المتبقية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.8	0.5	0.0	0.0
بنود للتذكرة:											
النفقات المرتبطة بالأمن (معدات ورواتب الجيش والشرطة)	11.0	11.6	11.8	12.2	13.1	13.5	12.7	11.7	10.7	9.7	8.8
حساب وزارة المالية بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي											
بعدد أشهر الرواتب ومعاشات التقاعد	...	0.2	0.3	0.8	0.3	0.7	0.7	0.8	0.8	0.8	0.8
النفقات الجارية (% إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	56.5	48.3	49.6	45.5	56.9	55.6	57.3	50.1	46.6	42.7	39.2
النفقات الأولية غير النفطية (% إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	74.1	62.9	57.0	56.3	62.8	59.4	56.6	52.8	48.9	45.0	41.3
النفقات الأولية غير النفطية المعدلة (% إجمالي الناتج المحلي) [5]/	74.1	71.3	58.9	58.3	62.8	59.4	56.6	52.8	48.9	45.0	41.3
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي (% إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	67.6-	58.7-	52.1-	51.6-	56.3-	53.3-	50.2-	46.4-	42.5-	38.5-	34.8-
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي المعدل (% إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) [5]/	67.6-	67.1-	56.2-	53.6-	56.3-	53.3-	50.2-	46.4-	42.5-	38.5-	34.8-
إجمالي الدين العام (% إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	57.6	61.0	93.8	95.8	102.0	114.3	126.3	127.8	124.3	117.3	109.0
مجموع تمويل البنك المركزي العراقي لعجز الموازنة (% إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	2.9	2.5	12.0	8.2	6.9	10.3	5.0	2.7	2.7	1.6	1.5
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (تريليون دينار عراقي)	148.0	142.6	132.0	123.4	136.1	122.3	127.5	135.7	145.7	158.0	171.4

المصادر : السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القطري رقم 11/16 الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان العراق: البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق – بيان صحفي؛ تقرير الخبراء.

2/ بالنسبة للفترة 2013–2014، تشمل التحويلات الخارجة عن الموازنة الممولة من مصرف الرافدين إلى المؤسسات المملوكة للدولة.

3/ محسوبة على أساس 5% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب التي تُسدد لدولة الكويت.

4/ راجع جدول النص 3 للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

5/ التعديل يعكس تقديرات عام كامل لتحويلات الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و2015. وقد اقتصرت التحويلات الفعلية خلال هذين العامين على شهرين و5 أشهر، على الترتيب.

الجدول 7 – العراق: ميزان المدفوعات، 2013–2021

(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف غير ذلك)

	2013	2014	2015		2016		2017	2018	2019	2020	2021
			البرنامج[1/]	تقديرات	البرنامج[1/]	البرنامج المُعَدَّل			البرنامج		
الميزان التجاري	22.5	16.6	3.5–	0.2–	2.8	4.7–	1.7	2.2	4.0	5.6	8.8
(% من إجمالي الناتج المحلي)	9.6	7.4	2.1–	0.1–	1.5	3.1–	1.1	1.3	2.2	2.8	4.1
الصادرات	89.8	84.0	46.4	49.3	59.4	45.6	53.3	56.2	59.3	61.6	65.1
النفط الخام[2/]	89.4	83.5	46.2	49.0	59.1	45.4	53.0	55.8	58.9	61.0	64.0
صادرات أخرى	0.4	0.4	0.3	0.2	0.3	0.2	0.3	0.3	0.4	0.6	1.1
الواردات	67.3–	67.4–	50.0–	49.5–	56.6–	50.3–	51.5–	54.0–	55.3–	56.0–	56.3–
واردات القطاع الخاص	39.8–	35.2–	28.5–	30.1–	32.9–	31.5–	31.5–	32.5–	33.5–	33.6–	33.8–
واردات الحكومة	27.5–	32.2–	21.5–	19.4–	23.7–	18.8–	20.0–	21.5–	21.8–	22.4–	22.5–
الخدمات، على أساس صاف	13.9–	14.6–	8.1–	10.1–	12.2–	11.5–	11.2–	11.2–	11.3–	11.2–	11.3–
المقبوضات	3.3	4.1	3.9	3.6	4.0	2.8	3.3	3.7	4.2	5.2	6.5
المدفوعات	17.2–	18.7–	12.0–	13.7–	16.1–	14.3–	14.5–	14.9–	15.5–	16.5–	17.8–
الدخل، على أساس صاف	0.5–	0.6–	0.5–	0.3–	0.4–	0.4–	1.0–	1.1–	1.1–	0.9–	0.2–
التحويلات، على أساس صاف	4.9–	3.2–	0.1	0.3	0.0	0.0	4.6–	0.0	0.0	0.0	0.0
خاصة، على أساس صاف	0.2	0.1	0.1	0.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
رسمية، على أساس صاف	5.0–	3.3–	0.0	0.1–	0.0	0.0	4.6–	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب الجاري	3.2	1.7–	12.0–	10.2–	9.8–	16.5–	15.0–	10.1–	8.4–	6.6–	2.7–
(% من إجمالي الناتج المحلي)	1.4	0.8–	7.0–	6.4–	5.5–	11.0–	9.2–	5.9–	4.5–	3.3–	1.3–
الحساب الرأسمالي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب المالي	0.2–	0.9–	1.9–	12.6	1.3–	1.1	3.0	5.0	4.0	4.3	4.5
الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة (صاف)[3/]	5.7	4.6	1.0	3.0	2.0	1.2–	1.0	3.0	4.0	5.3	5.9
أخرى رأسمالية، صاف	5.9–	5.4–	2.9–	9.6	3.3–	2.3	2.0	2.0	0.0	1.0–	1.4–
رسمية، صاف	0.4–	1.0–	0.5–	0.4–	0.1–	0.2–	0.4–	0.4–	2.3–	3.4–	5.9–
الأصول	2.8–	3.5–	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الخصوم	2.4	2.5	0.5–	0.4–	0.1–	0.2–	0.4–	0.4–	2.3–	3.4–	5.9–
المبالغ المنصرفة[4/]	0.4	0.5	0.4	0.4	0.8	0.8	0.7	0.7	0.5	0.4	0.4
استهلاك الديون	0.8–	0.8–	0.8–	0.8–	0.9–	1.0–	1.1–	1.0–	2.8–	3.9–	6.3–
خاصة، صاف	5.6–	4.4–	2.4–	10.0	3.2–	2.5	2.4	2.4	2.4	2.4	4.5
السهو والخطأ	6.1–	20.9–	0.0	17.1–	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الرصيد الكلي	3.1–	23.4–	13.9–	14.7–	11.0–	15.4–	12.0–	5.1–	4.4–	2.3–	1.8
(% من إجمالي الناتج المحلي)	1.3–	10.5–	8.1–	9.3–	6.2–	10.3–	7.4–	3.0–	2.4–	1.1–	0.9

التمويل	3.1	23.4	13.9	14.7	11.0	10.5	3.7	1.6	3.1	2.3	1.8-
صندوق تنمية العراق (زيادة -)[5/]	11.8	5.6	0.3-	1.7-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
إجمالي الاحتياطيات الدولية (زيادة -)	8.5-	11.9	15.9	15.0	8.6	10.7	2.6	0.8	3.9	4.0	0.1-
ائتمان من صندوق النقد الدولي (صاف)	0.2-	0.8-	0.7	0.7	0.1-	0.1-	0.0	0.2-	0.9-	1.7-	1.7-
البنك الدولي	...	0.0	1.2	1.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات اليوروبوند	...	0.0	0.0	0.0	2.0	1.0	1.0	1.0	0.0	0.0	0.0
القرض الأمريكي						2.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (قرض دعم الموازنة)						0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التغير في المتأخرات (سالب = انخفاض)				3.5		3.5-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التغير في المبالغ مستحقة الدفع (سالب = انخفاض)	...	6.7	3.5-	3.9-	0.0	0.5-	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
فجوة التمويل الأولية:	...	0.0	0.0	0.0	0.0	4.9	8.4	3.5	1.3	0.0	0.0
منها التمويل المحدد [6/]						4.9	8.4	2.0-	0.7	0.0	0.0
فجوة التمويل المتبقية:						0.0	0.0	5.5	0.6	0.0	0.0
بنود للتذكرة:											
إجمالي الاحتياطيات الدولية (نهاية الفترة)[7/]	77.8	66.7	51.1	53.4	42.5	42.7	40.1	39.3	35.4	31.5	31.6
(بعدد أشهر واردات السلع والخدمات)	10.8	12.7	8.4	9.9	6.8	7.8	7.0	6.7	5.9	5.1	5.0
إجمالي الناتج المحلي	234.6	222.5	172.3	158.7	178.3	150.1	162.6	172.4	184.7	198.1	211.5
منه: إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	126.9	122.3	113.4	105.9	115.4	103.6	108.1	115.0	123.5	133.9	145.2

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القطري رقم 11/16 الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان العراق: البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق – بيان صحفي؛ تقرير الخبراء.

2/ يعكس صادرات حكومة إقليم كردستان من خلال شركة تسويق النفط العراقية (سومو).

3/ تستبعد عمليات الطرح المزمعة لسندات اليوروبوند في الفترة 2016–2018، والتي تقيد ضمن بند التمويل في ميزان المدفوعات.

4/ تستبعد المبالغ المنصرفة المحتملة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال الفترة 2016–2019، والتي تسهم في سد الفجوة التمويلية. ويعرض جدول النص 3 في تقرير الخبراء هذه المبالغ بمزيد من التفصيل.

5/ يعكس تحويل أرصدة صندوق تنمية العراق من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في مايو/آيار 2014.

6/ راجع جدول النص 3 للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

7/ بدءا من 2014 يشمل الأرصدة المتأتية من إيرادات النفط، بالدولار الأمريكي. وبدءا من الربع الثالث من عام 2015، تستبعد حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي من التعريف حسب تعليمات البنك المركزي العراقي.

الجدول 8- العراق: المسح النقدي، 2013-2021

(بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	2013	2014	2015		2016		2017	2018	2019	2020	2021
			البرنامج[1]/	تقديرات	البرنامج[1]/	البرنامج المُعَدَّل	البرنامج	توقعات			
صافي الأصول الأجنبية	109239	102457	83828	77772	75291	61928	55977	53453	49156	44917	45072
منها: لدى البنك المركزي العراقي	88544	76563	57675	63332	48325	50694	47645	46753	42161	37497	37651
صافي الأصول المحلية	19860-	9820-	17839	6500	38153	29622	41794	53343	65518	78433	91065
المطالبات المحلية	5150-	258-	30401	17313	50715	41435	55806	67455	79730	92745	105477
صافي المطالبات على الحكومة العامة	27021-	24576-	3217	8230-	21671	15893	28895	38927	48915	59096	69261
المطالبات على الحكومة العامة	11856	15892	43873	28516	58326	48639	61640	71673	81661	91841	102007
ناقصا: الخصوم المستحقة للحكومة العامة	38876-	40468-	40656-	36746-	36656-	32746-	32746-	32746-	32746-	32746-	32746-
المطالبات على القطاعات الأخرى	21871	24318	27184	25543	29044	25541	26912	28528	30815	33650	36216
بنود أخرى على أساس صاف	14710-	9562-	12562-	10813-	12562-	11813-	14013-	14113-	14213-	14313-	14413-
النقود بمعناها الواسع	89379	92638	101667	84272	113444	91550	97771	106796	114674	123350	136137
العملة خارج المصارف	34995	36071	40743	34855	44706	33643	32278	35258	35240	37906	41835
الودائع القابلة للتحويل	43342	41348	44534	34659	50245	40614	45935	50175	55713	59928	66140
ودائع أخرى	11041	15218	16390	14757	18492	17293	19558	21364	23721	25516	28161
بنود للتذكرة:											
النقود بمعناها الواسع (النمو %)	15.9	3.6	9.7	9.0-	11.6	8.6	6.8	9.2	7.4	7.6	10.4
النقود بمعناها الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)	32.7	35.7	50.6	45.5	53.9	51.7	51.0	52.5	52.6	52.8	54.5
سرعة تداول النقود بمعناها الواسع (بناءً على إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	1.7	1.5	1.3	1.5	1.2	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3	1.3
الائتمان المقدم للاقتصاد (النمو %)	14.7	11.2	11.8	5.0	6.8	0.0	5.4	6.0	8.0	9.2	7.6
الائتمان المقدم للاقتصاد (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	14.8	17.1	20.6	20.7	21.3	20.9	21.1	21.0	21.1	21.3	21.1

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القطري رقم 11/16 الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان العراق: البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق – بيان صحفي؛ تقرير الخبراء.

الجدول 9 – العراق: الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، 2013–2021

(بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	2013	2014	2015		2016			2017	2018	2019	2020	2021
			البرنامج[1]/	تقديرات	البرنامج[1]/	البرنامج المُعَدَّل		البرنامج				
صافي الأصول الأجنبية	88544	76563	57675	63332	48325	50694	47645	46753	42161	37497	37651	
الأصول الأجنبية	92314	79273	61135	63343	51723	50705	47656	46763	42172	37507	37662	
الأصول الاحتياطية الرسمية	90742	77720	59583	62983	50170	50345	47296	46403	41812	37147	37302	
الذهب	1902	4038	4361	3626	4710	3916	4229	4568	4933	5328	5754	
أخرى	86723	72545	54784	59357	45171	46429	43067	41836	36879	31820	31548	
الحيازات من حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق	2117	1136	438	صفر	289	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	
أصول أجنبية أخرى	1572	1553	1553	360	1553	360	360	360	360	360	360	
الخصوم الأجنبية	3771–	2709–	3460–	10–	3398–	10–	10–	10–	10–	10–	10–	
صافي الأصول المحلية	15265–	10311–	8613	5445–	19333	5180	9777	15970	25188	34949	42304	
الأصول المحلية	864	600	17079	3031	24198	17310	23705	27332	31327	33827	36327	
صافي المطالبات على الحكومة العامة	751	513	16992	2937	24111	17215	23610	27237	31232	33732	36232	
القروض المقدمة للحكومة المركزية	2756	2456	3705	2466	3592	2266	2266	2266	2266	2266	2266	
الحيازات من حوالات الخزينة المخصومة	صفر	31	15227	6225	22227	18811	25206	28833	32828	35328	37828	
مطالبات أخرى	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	
ودائع بالعملة المحلية	1895–	1107–	775–	1522–	542–	1066–	1066–	1066–	1066–	1066–	1066–	
ودائع بالعملة الأجنبية	109–	867–	1166–	4232–	1166–	2796–	2796–	2796–	2796–	2796–	2796–	
أدوات السياسة النقدية[2]/	10797–	6567–	4122–	6455–	521–	10126	11924–	9358–	4135–	3125	7981	
بنود أخرى صافية	5331–	4343–	4343–	2004–	4343–	2004–	2004–	2004–	2004–	2004–	2004–	
الاحتياطي النقدي	73259	66231	66288	57888	67658	55874	57422	62723	67349	72445	79955	
العملة المتداولة	40630	39884	43973	38585	47064	35593	36004	40398	43840	48034	54215	
الاحتياطيات المصرفية	32629	26347	22316	19302	20595	20281	21418	22325	23510	24411	25740	
خصوم سائلة أخرى	20	22	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
بنود للتذكرة												
الاحتياطي النقدي (النمو السنوي، %)	12.6	9.6–	0.1	12.6–	2.1	3.5–	2.8	9.2	7.4	7.6	10.4	
العملة المتداولة (النمو السنوي، %)	14.4	3.1	10.3	3.3–	7.0	7.8–	1.2	12.2	8.5	9.6	12.9	
إجمالي أصول النقد الأجنبي (مليون دولار أمريكي)[3]/	77823	66655	51100	53375	42517	42665	40081	39325	35434	31481	31612	

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ التقرير القطري رقم 11/16 الصادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان العراق: البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق – بيان صحفي؛ تقرير الخبراء.

2/ تمثل أساسا التسهيلات الدائمة لليلة واحدة بالدينار العراقي، وودائع المصارف التجارية بالدولار، والودائع بالعملة المحلية، وحوالات البنك المركزي العراقي.

3/ بدءا من 2014 يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى حساب بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي (أرصدة بالدولار الأمريكي متأتية من إيرادات النفط) في مايو/أيار 2014.

الجدول 10– العراق: الجدول الزمني المقترح لعمليات المراجعة وعمليات الشراء بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016–2019

قيمة عملية الشراء			تاريخ إتاحة الائتمان	الشروط
بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من الحصة	بملايين الدولارات الأمريكية		
455	27.3	639	في 7 يوليو 2016 أو في تاريخ لاحق	موافقة المجلس التنفيذي على اتفاق الاستعداد الائتماني.
455	27.3	639	في 15 سبتمبر/أيلول 2016 أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية يونيو/حزيران 2016، واستكمال المراجعة الأولى بموجب الاتفاق.
455	27.3	639	في 15 ديسمبر/كانون الأول 2016 أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية سبتمبر/أيلول 2016، واستكمال المراجعة الثانية بموجب الاتفاق.
247	14.8	348	في 15 مارس/آذار 2017 أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية ديسمبر/كانون الأول 2016، واستكمال المراجعة الثالثة بموجب الاتفاق.
247	14.8	348	في 15 يونيو/حزيران 2017 أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية مارس/آذار 2017، واستكمال المراجعة الرابعة بموجب الاتفاق.
247	14.8	348	في تاريخ 15 سبتمبر/أيلول 2017 أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية يونيو/حزيران 2017، واستكمال المراجعة الخامسة بموجب الاتفاق.
247	14.8	348	في 15 ديسمبر/كانون الأول 2017 أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية سبتمبر/أيلول 2017، واستكمال المراجعة السادسة بموجب الاتفاق.
247	14.8	348	في 15 مارس/آذار 2018 أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية ديسمبر/كانون الأول 2017، واستكمال المراجعة السابعة بموجب الاتفاق.
247	14.8	348	في 15 يونيو/حزيران 2018 أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية مارس/آذار 2018، واستكمال المراجعة الثامنة بموجب الاتفاق.
247	14.8	348	في 15 سبتمبر/أيلول 2018 أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية يونيو/حزيران 2018، واستكمال المراجعة التاسعة بموجب الاتفاق.
247	14.8	348	في 15 ديسمبر/كانون الأول 2018 أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية سبتمبر/أيلول 2018، واستكمال المراجعة العاشرة بموجب الاتفاق.
245	14.7	347	في 15 مارس/آذار 2019 أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية ديسمبر/كانون الأول 2018، واستكمال المراجعة الحادية عشرة بموجب الاتفاق.
245	14.7	347	في 15 يونيو/حزيران 2019 أو في تاريخ لاحق	الالتزام بمعايير الأداء المستمرة ومعايير الأداء المقررة لنهاية مارس/آذار 2019، واستكمال المراجعة الثانية عشرة بموجب الاتفاق.
3,831	**230.3**	**5396**	**مجموع المبالغ المتاحة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني**	

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول 11 – العراق: مؤشرات الائتمان من صندوق النقد الدولي، 2015–2021

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المبالغ المنصرفة من الائتمان الممنوح من الصندوق (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)	891	1365	987	986	492	صفر	صفر
اتفاق الاستعداد الائتماني، 2009	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
% من الحصة في الصندوق (القديمة)	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
أداة التمويل السريع، 2015	891	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
% من الحصة في الصندوق (القديمة)	75	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016	صفر	1365	987	986	492	صفر	صفر
% من الحصة في الصندوق (الحالية)	صفر	82	59	59	30	صفر	صفر
الالتزامات (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)	432	54	32	163	685	1251	1217
اتفاق الاستعداد الائتماني، 2009 (المجموع)	427	37	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المبالغ المسددة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني 1/	423	37	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
مجموع الرسوم والفائدة	3	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
أداة التمويل السريع، 2015 (المجموع)	5	7	10	121	453	337	1
المبالغ المسددة في إطار أداة التمويل السريع 1/	صفر	صفر	صفر	111	446	334	صفر
مجموع الرسوم والفائدة	5	7	10	10	7	2	1
اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016 (المجموع)	صفر	9	22	41	232	914	1217
المبالغ المسددة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني 1/	صفر	صفر	صفر	صفر	171	868	1191
مجموع الرسوم والفائدة	صفر	9	22	41	62	46	26
% من الحصة في الصندوق (الحالية)		1	1	2	14	55	73
مجموع الالتزامات كنسبة مئوية من:							
صادرات السلع والخدمات	1	صفر	صفر	صفر	2	3	3
الدين العام الخارجي	1	صفر	صفر	صفر	1	2	2
إجمالي الاحتياطيات	1	صفر	صفر	1	3	6	5
إجمالي الناتج المحلي	صفر	صفر	صفر	صفر	1	1	1
الحصة في الصندوق (القديمة)	36	5	3	14	58	105	102
الحصة في الصندوق (الحالية)		3	2	10	41	75	73
الائتمان القائم الممنوح من الصندوق (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع)	928	2256	3243	4118	3993	2792	1600
اتفاق الاستعداد الائتماني، 2009	37	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
أداة التمويل السريع، 2015	891	891	891	780	334	صفر	صفر
اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016		1365	2352	3338	3659	2792	1600
مجموع الائتمان القائم الممنوح من الصندوق كنسبة مئوية من:							
صادرات السلع والخدمات	1	3	6	9	11	7	4
الدين العام الخارجي	2	4	6	7	7	5	3
إجمالي الاحتياطيات	2	7	11	15	16	13	7
إجمالي الناتج المحلي	1	2	3	3	3	2	1
الحصة في الصندوق (القديمة)	78	190	273	347	336	235	135
الحصة في الصندوق (الحالية)		136	195	248	240	168	96

المصادر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تسدد مدفوعات اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة التمويل السريع وفق جدول التزامات خدمة الدين.

الجدول 12 – العراق: مجموع الاحتياجات والمصادر التمويلية، 2016–2019

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	2016	2017	2018	2019
1– مجموع الاحتياجات التمويلية	22.0–	18.0–	10.4–	6.6–
2– مجموع التمويل المتاح	17.1	9.6	6.9	5.3
محلي	18.2	8.9	6.4	8.5
حوالات خزينة وسندات	17.0	11.0	8.5	8.5
منها مشتريات البنك المركزي العراقي	10.7	5.4	3.1	3.4
تمويل آخر 1/	1.2	2.1–	2.1–	0.0
خارجي	1.2–	0.7	0.5	3.1–
تمويل المشروعات	0.8	0.7	0.7	0.5
سندات يوروبوند	1.0	1.0	1.0	0.0
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	0.2	0.0	0.0	0.0
القرض الأمريكي	2.7	0.0	0.0	0.0
تمويل آخر 2/	5.8–	1.0–	1.2–	3.6–
3– فجوة التمويل الأولية	4.9	8.4	3.5	1.3
منها تمويل محدد 3/	4.9	8.4	2.0–	0.7
منه اتفاق الاستعداد الائتماني	1.9	1.4	1.4	0.7
4– فجوة التمويل المتبقية	0.0	0.0	5.5	0.6
بنود للتذكرة:				
إجمالي الاحتياطيات الدولية				
بمليارات الدولارات الأمريكية	42.7	40.1	39.3	35.4
بعدد أشهر الواردات	7.8	7.0	6.7	5.9
سعر الصرف، متوسط	1180.0	1180.0	1180.0	1180.0

المصادر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ يشمل القروض من المصارف التجارية وسحب الودائع واستهلاك الديون والمتأخرات.

2/ يشمل استهلاك الديون والمتأخرات.

3/ راجع جدول النص 3 للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

الجدول 13 – العراق: مؤشرات كفاية الاحتياطيات، 2013–2019							
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاحتياطيات بمليارات الدولارات الأمريكية 1/	77.8	66.7	53.4	42.7	40.1	39.3	35.4
الاحتياطيات بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات	10.8	12.7	9.9	7.8	7.0	6.7	5.9
الاحتياطيات كنسبة مئوية من خدمة الدين الخارجي المستحقة	3,615	3,536	673	903	413	515	383
الاحتياطيات كنسبة مئوية من الاحتياطي النقدي	123.9	117.3	107.5	90.1	82.4	74.0	62.1
الاحتياطيات كنسبة مئوية من النقود بمعناها الواسع	101.5	83.9	73.9	55.0	48.4	43.5	36.5
الاحتياطيات كنسبة مئوية من مقياس صندوق النقد الدولي لكفاية الاحتياطيات 2/ 3/	259	224	195	162	138	133	114
الاحتياطيات كنسبة مئوية من مقياس صندوق النقد الدولي المعدل لكفاية الاحتياطيات 4/	...	...	125	128	108	103	88

المصادر: السلطات العراقية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ اعتبارا من 2014، يشمل أرصدة الحساب بالدولار الأمريكي المتأتية من الإيرادات النفطية.

2/ الاحتياطيات في حدود 100–150 % من مقياس كفاية الاحتياطيات تعتبر كافية. ومقياس كفاية الاحتياطيات هو الحاصل المرجح لإيرادات التصدير والنقود بمعناها الواسع والدين قصير الأجل ورصيد الخصوم الأخرى.

3/ رصيد الخصوم الأخرى ثابت عند مستواه في عام 2012 نظرا لعدم توافر بيانات عن وضع الاستثمار الدولي للعراق في السنوات اللاحقة. وقد يؤدي ذلك إلى عدم دقة البيانات، لا سيما في السنوات اللاحقة.

4/ الاحتياطيات في حدود 100–150% من مقياس كفاية الاحتياطيات المعدل تعتبر كافية. ويتضمن هذا المقياس حدا إضافيا لمراعاة احتمال تراجع أسعار النفط عن المستوى المتوقع (تراجع سنوي مفترض في الأسعار بنسبة 31% خلال عام 2015، وبنسبة 15% خلال الفترة 2016–2019).

المرفق الأول– العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي

من المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط الدولية والصراع مع تنظيم "داعش" إلى حدوث عجز كبير في المالية العامة في عام 2016 وما بعده، برغم الجهود الجارية لضبط أوضاعها. وسوف يؤدي الحصول على قروض جديدة لتمويل العجز إلى حدوث ارتفاع حاد في رصيد الدين العام في 2016 وعلى نحو أكثر تدرجا في الأجل المتوسط تماشيا مع تقلص معدلات العجز في المالية العامة. ويُتوقع ارتفاع مجموع الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى 79% في 2016 وأن يصل في ذروته إلى 85% في 2018 قبل أن يبدأ في الاتجاه نحو الهبوط، ليصل إلى 75% من إجمالي الناتج المحلي في 2021. ويُتوقع ارتفاع الدين الخارجي إلى 48% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام، وأن يصل إلى مستوى ذروة تبلغ 50% من إجمالي الناتج المحلي في 2017 وأن يتراجع إلى 33% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية فترة التنبؤ. وسيظل العراق قادرا على الاستمرار في تحمل ديونه في الأجل المتوسط شريطة تنفيذ عملية تصحيح أوضاع المالية العامة الموصى بها. ومع ذلك، فإن استمرارية القدرة على تحمل الدين تواجه مخاطر يفرضها تنفيذ خطط تصحيح أوضاع المالية العامة، وارتفاع مستوى الدين الخارجي، وارتفاع إجمالي الاحتياجات التمويلية والتأثر بالصدمات الكلية. وتتراجع المخاطر بدرجة طفيفة لأن ثلث إجمالي الاحتياجات التمويلية ينشأ من قيام المصارف المملوكة للدولة بتمديد الدين قصير الأجل بالاضافة الى ان 57% من الدين الخارجي يتكون من متأخرات موروثة لا يزال يتعين إعادة هيكلتها على أساس شروط نادي باريس.

1– **ساءت آفاق الدين في ظل السيناريو الأساسي مقارنة بما ورد في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين في العام الماضي.** فخُفِّضت تقديرات نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2015 من 69% إلى 64% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة لتخفيض تقديرات خبراء الصندوق للدين المحلي تماشيا مع سجلات السلطات التي وازنها جزئيا إجراء تعديل بزيادة الدين القائم للدائنين الأعضاء في نادي باريس بما يتماشى مع البيانات الواردة من نادي باريس. ومع ذلك، تدهورت آفاق عام 2016 وما بعده كثيرا نتيجة لاستمرار تراجع أسعار النفط منذ أواخر عام 2015. وسيلزم الحصول على قروض جديدة لتمويل معدلات العجز الكبيرة في المالية العامة في السنوات 2016 و2017 و2018. ففي عام 2016، يُتوقع أن يصل إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى 29% من إجمالي الناتج المحلي وأن يصل الدين إلى 79% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يمثل تجاوزا للمستويات الحدية لانخفاض المخاطر والبالغة 15% و70% لكل منهما. ويُتوقع أن تصل نسبة ديون العراق إلى مستوى ذروة تبلغ 85% في 2018 وأن تبدأ في التراجع لاحقا تماشيا مع تحسن رصيد المالية العامة. ويُتوقع هبوط الدين إلى 75% من إجمالي الناتج المحلي في 2021 ولكن إجمالي الاحتياجات التمويلية سيظل مرتفعا نتيجة لسداد الدين الخارجي وتجديد أذون الخزانة بشكل كبير مما ينعكس كذلك على ارتفاع الدين قصير الأجل مع مرور الوقت.

2– **من المتوقع أن يتحول تكوين الديون نحو الدين المحلي على المدى المتوسط.** ويُتوقع ارتفاع الدين المحلي من 21% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 إلى 31% من إجمالي الناتج المحلي في 2016 مع تلبية معظم الاحتياجات التمويلية هذا العام عن طريق إصدار سندات محلية، وباستخدام قروض مصرفية والتمويل النقدي غير المباشر من خلال عمليات الإقراض لدى مصرفي الرشيد والرافدين. وستؤدي الحاجة إلى مزيد من التمويل الخارجي في عام 2016، الذي يُقَدَّم معظمه بشروط مُيَسَّرة، إلى زيادة الدين الخارجي من 42% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2015 إلى 48% من إجمالي الناتج المحلي في 2016. كذلك فإن الدين الخارجي المتوقع بلوغه 72 مليار دولار في 2016 يتضمن أيضا رصيدا من المتأخرات الخارجية يبلغ 41 مليار دولار تراكمت في ظل حكومة ما قبل عام 2003 ولا تزال قيد التفاوض. وحسب الفرضيات المتحفظة في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين، لن تُسَوَّى هذه المتأخرات أثناء فترة التوقعات. وسوف يصل الدين الخارجي إلى

مستوى ذروة يبلغ 50% من إجمالي الناتج المحلي في 2017 ثم يتراجع فيما بعد تدريجيا، ليهبط إلى مستوى أقل من رصيد الدين المحلي اعتبارا من 2020 ثم يتراجع إلى حوالي 33% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2021.

3- **كان وسيط أخطاء التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية كبيرا في حالة العراق مقارنة بالبلدان الأخرى.** والسبب وراء ذلك هو أجواء عدم اليقين المحيطة بآفاق أسعار النفط، والصراع وأوجه الضعف في البيانات. وكانت التنبؤات بشأن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والرصيد الأولي في الغالب شديدة التفاؤل. كذلك كانت قيم العراق من القيم الشاذة في التوزيع القُطْري لعمليات تصحيح تمتد ثلاث سنوات للرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية، مما يؤكد وجود مخاطر من عدم التنفيذ الكامل لعملية تصحيح أوضاع المالية العامة المقررة في ظل البرنامج، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من الارتفاع في مستويات الدين.[1]

4- **وتتراجع المخاطر الناشئة من ارتفاع مستوى ديون العراق وإجمالي الاحتياجات التمويلية بصورة جزئية لأن نسبة كبيرة من إجمالي الاحتياجات التمويلية يتمثل في تمديد الديون لدى المصارف المملوكة للدولة كما ان الدين الخارجي يتضمن متأخرات موروثة لا يزال يتعين إعادة هيكلتها على أساس شروط نادي باريس.** فثلث الاحتياجات التمويلية ينشأ من تمديد الديون قصيرة الأجل لدى المصارف المملوكة للدولة التي تحصل على ائتمان من البنك المركزي، مما يحد من مخاطر الاحتياجات غير المرتبطة بالتمديد. وإضافة إلى ذلك، فإن 57% من رصيد الدين الخارجي في 2016 يتكون من متأخرات خارجية (الفقرة 2)، وإذا أُعيد هيكلته على أساس شروط نادي باريس، سيخفض مسار الدين ويخفف مخاطر الصرف الأجنبي. ويتعين تسوية المتأخرات الخارجية بالشروط التي حددها اجتماع نادي باريس عام 2004 حيث اتُفِق على تخفيض صافي القيمة الحاضرة للدين بنسبة 80%. وإذا انخفضت المتأخرات الخارجية إلى 20% من الأصل البالغ 41 مليار دولار أمريكي، ستهبط بالتالي نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من 79% إلى 57% في 2016 وتصل إلى ذروة تبلغ 66% في 2018 قبل أن تتراجع إلى 59% في نهاية الأفق الزمني للتنبؤ.

العراق: مقارنة بين الطرق المختلفة في معالجة المتأخرات

(% من إجمالي الناتج المحلي)

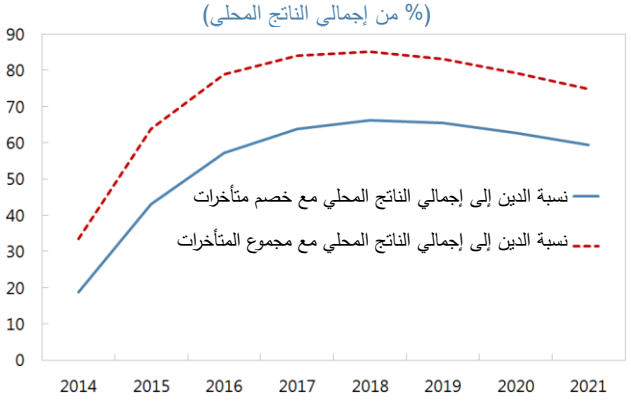

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

5- **وتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى أن نسبة ديون العراق واحتياجاته التمويلية عرضة للتأثر بالصدمات.** فمجموع دين العراق مُعَرَّض بصفة خاصة لصدمة في النمو ولكن حدوث صدمة في أسعار الفائدة أو تفاقم وضع الرصيد الأولي سيؤدي كذلك إلى حدوث ارتفاع كبير في الديون والاحتياجات التمويلية على المدى المتوسط.

[1] العراق ملتزم في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني بتخفيض الرصيد الأولي غير النفطي المُعَدَّل في الفترة من 2016-2019 بنحو 11% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (4.3 تريليون دينار عراقي أو 3.6 مليار دولار).

- **صدمة الرصيد الأولي:** يفترض هذا السيناريو تراجع الرصيد الأولي بمقدار 4 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في 2017 و2018. وستؤدي زيادة العجز إلى ارتفاع نسبة الدين إلى 93% في 2018 وإلى 82% بنهاية فترة التنبؤ.
- **صدمة أسعار الفائدة الحقيقية:** من شأن زيادة مقدارها 10 نقاط مئوية في أسعار الفائدة الحقيقية أن ترفع نسبة الدين إلى 87% من إجمالي الناتج المحلي في 2019 وإلى 84% في 2021.[2]
- **صدمة سعر الصرف الحقيقي:** انخفاض سعر الصرف الحقيقي مرة واحدة بنسبة 10% (انخفاض مقداره 20% في سعر الصرف الاسمي) سيبدل مسار نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بدرجة طفيفة نظرا لتضخم إجمالي الناتج المحلي عند وقوع الصدمة، مما يرفع إجمالي الناتج المحلي تماشيا مع رصيد الدين.
- **صدمة مُركبة:** تؤدى هذه الصدمات مجتمعة إلى ارتفاع الدين إلى 117% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 و2019. وسوف يتراجع الدين إلى 113% من إجمالي الناتج المحلي بنهاية الأفق الزمني للتنبؤ.

6- **تشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في إطار تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي إلى أن نسبة الدين الخارجي في العراق عرضة ايضا للتأثر بالصدمات.** وبينما مسار الدين الخارجي في العراق لن يرتفع إلا بصورة هامشية كرد فعل في مواجهة صدمة في أسعار الفائدة أو صدمة في النمو، فإن وقوع صدمة في الحساب الجاري وانخفاض سعر الصرف الحقيقي سيؤدي إلى ارتفاع كبير في الدين الخارجي.

- **صدمة الحساب الجاري غير المرتبطة بالفائدة:** يؤدي ارتفاع الحساب الجاري ما عدا مدفوعات الفائدة بمقدار نصف انحراف معياري كل عام بدءا من 2017 فصاعدا إلى ارتفاع الدين الخارجي إلى 56% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 قبل أن ينخفض إلى 50% في 2021.
- **صدمة انخفاض سعر الصرف الحقيقي:** يؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي مرة واحدة بنسبة 30% في 2016 إلى ارتفاع الدين الخارجي إلى 80% من إجمالي الناتج المحلي في 2017 ولكن نسبة الدين ستتراجع إلى 53% بحلول عام 2021.
- **صدمة مُركبة:** إن حدوث صدمة مقدارها ربع انحراف معياري في أسعار الفائدة الحقيقية ومعدل النمو والحساب الجاري من شأنه أن يرفع نسبة الدين الخارجي إلى 54% في 2018 و43% بنهاية فترة التوقعات.

[2] إن منهجية تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين من خلال توليد صدمات أسعار الفائدة تستند إلى مخفضات إجمالي الناتج المحلي وليس إلى تضخم مؤشر أسعار المستهلكين. ونظرا لأن هذه المنهجية المعتادة تولد صدمة كبيرة للغاية في حالة العراق، جرى العمل على تهيئة الصدمة بحيث تسبب ارتفاعا أكثر اعتدالا يبلغ 10% في سعر الفائدة الحقيقي.

الشكل البياني 1- العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام— تقييم المخاطر

الخريطة الحرارية

مستوى الدين/1	صدمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	صدمة الرصيد الأولي	صدمة أسعار الفائدة الحقيقية	صدمة سعر الصرف	صدمة الالتزامات الاحتمالية
إجمالي الاحتياجات التمويلية/2	صدمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	صدمة الرصيد الأولي	صدمة أسعار الفائدة الحقيقية	صدمة سعر الصرف	صدمة الالتزامات الاحتمالية
خصائص الدين/3	تصورات السوق	الاحتياجات التمويلية الخارجية	التغير في نسبة الدين قصير الأجل	الدين العام في حيازة غير المقيمين	الدين بالعملات الأجنبية

تطور الكثافات التنبؤية لإجمالي الدين العام الاسمي

(% من إجمالي الناتج المحلي)

السيناريو الأساسي — النسب المئوية: المئين 10–25 ■ المئين 25–75 ■ المئين 75–90

التوزيع المتماثل

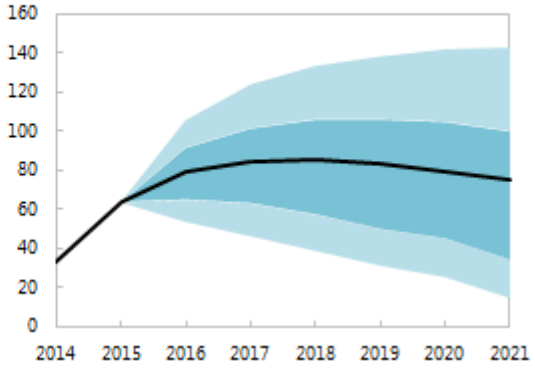

التوزيع المقيد (غير المتماثل)

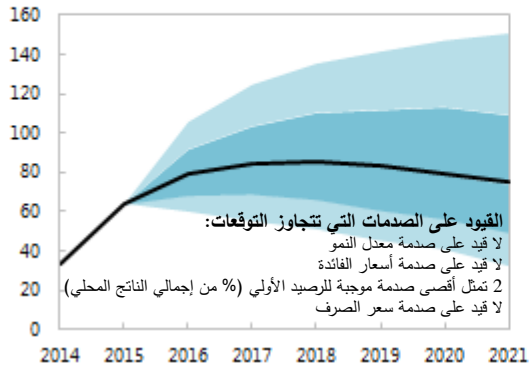

مواطن الضعف في خصائص الدين

(مؤشرات مقابل القواعد المعيارية لتقييم المخاطر، في 2015)

العراق — الحد الأدنى للإنذار المبكر — الحد الأعلى للإنذار المبكر

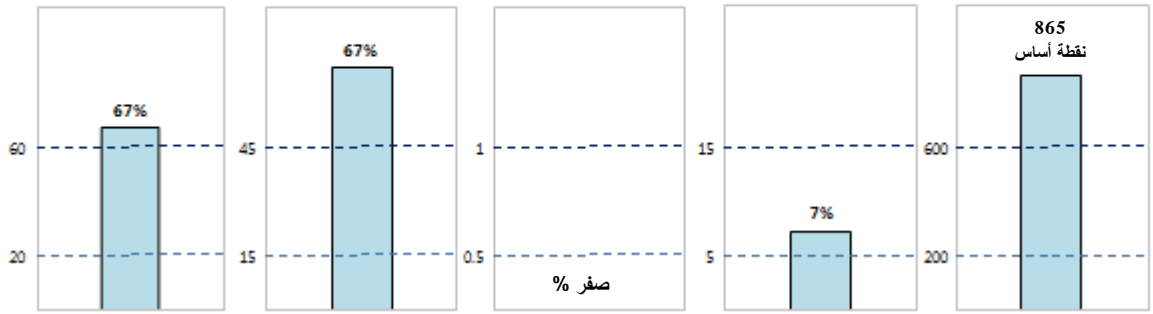

الدين العام بالعملات الأجنبية (% من المجموع)

الدين العام في حيازة غير المقيمين (% من المجموع)

التغير السنوي في الدين العام قصير الأجل (% من المجموع)

الاحتياجات التمويلية الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي)/5

فرق سعر الفائدة على السندات (بنقاط الأساس)/4

المصادر: خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تُظلل الخانة باللون الأخضر في حالة عدم تجاوز المستوى الحدي لعبء الدين البالغ 70% في ظل الصدمة المحددة أو السيناريو الأساسي، وباللون الأصفر إذا تم تجاوزه في ظل الصدمة المحددة ولكن ليس في السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر إذا تم تجاوزه في السيناريو الأساسي، وباللون الأبيض إذا كان اختبار القدرة على تحمل الضغوط ليس ذا صلة.

2/ تُظلل الخانة باللون الأخضر في حالة عدم تجاوز المستوى الحدي لإجمالي الاحتياجات التمويلية البالغ 15% في ظل الصدمة المحددة أو السيناريو الأساسي، وباللون الأصفر إذا تم تجاوزه في ظل الصدمة المحددة ولكن ليس في السيناريو الأساسي، وباللون الأحمر إذا تم تجاوز المعيار في السيناريو الأساسي، وباللون الأبيض إذا كان اختبار القدرة على تحمل الضغوط ليس ذا صلة.

3/ تُظلل الخانة باللون الأخضر إذا كانت القيمة القُطرية أقل من المعيار الأدنى لتقييم المخاطر، وباللون الأحمر إذا كانت القيمة القُطرية تتجاوز المستوى الحدي الأعلى لتقييم المخاطر، وباللون الأصفر إذا كانت القيمة القُطرية تقع بين المستوى الحدي الأدنى والأعلى لتقييم المخاطر. وفي حالة عدم توافر البيانات أو كان المؤشر غير ذي صلة، تُترك الخانة باللون الأبيض.

والمستوى الحدي الأدنى والمستوى الحدي الأعلى لتقييم المخاطر هما:

200 و600 نقطة أساس لفروق أسعار الفائدة على السندات؛ و5% و15% من إجمالي الناتج المحلي للاحتياجات التمويلية الخارجية؛ و0.5% و1% للتغير في نسبة الدين قصير الأجل؛ و15 و45% للدين العام في حيازة غير مقيمين؛ و20% و60% لنسبة الدين المقوم بعملة أجنبية.

4/ مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (نقطة أساس)، متوسط الثلاثة أشهر الأخيرة، 27 فبراير 2016 حتى 27 مايو 2016.

5/ تُعرَّف الاحتياجات التمويلية الخارجية بأنها مجموع عجز الحساب الجاري، واستهلاك إجمالي الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، وإجمالي الدين الخارجي قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

الشكل البياني 2– العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام— مدى واقعية الافتراضات الأساسية

سجل التنبؤات، مقابل كافة البلدان

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(%، فعلي – توقع)
وسيط خطأ التنبؤ للعراق، 2005–2013: 2.28-
بمرتبة مئينية قدرها: %2

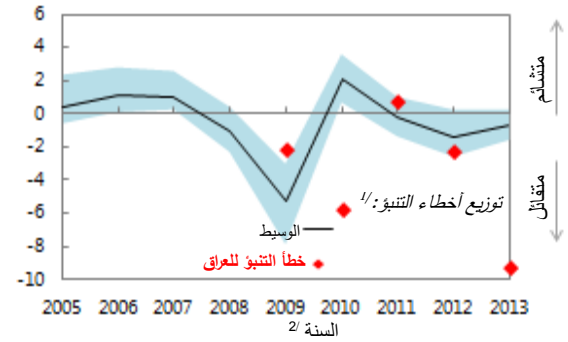

الرصيد الأولي
(% من إجمالي الناتج المحلي، فعلي – توقع)
وسيط خطأ التنبؤ للعراق، 2005–2013: 1.74-
بمرتبة مئينية قدرها: %20

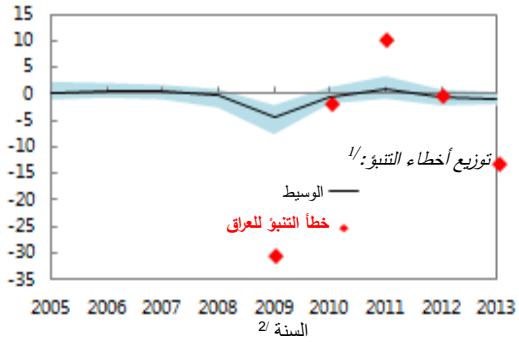

التضخم (مُخفِض)
(%، فعلي – توقع)
وسيط خطأ التنبؤ للعراق، 2005–2013: 1.25
بمرتبة مئينية قدرها: %51

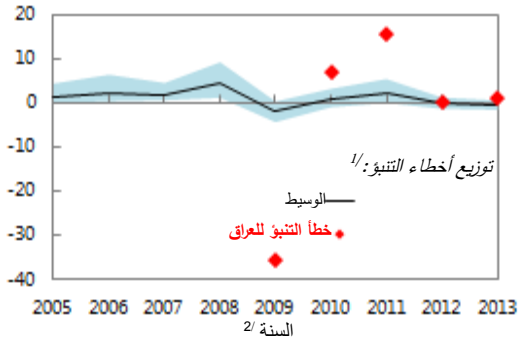

تقييم مدى واقعية تصحيح أوضاع المالية العامة المتوقع

تصحيح يمتد ثلاث سنوات في الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية
(% من إجمالي الناتج المحلي)

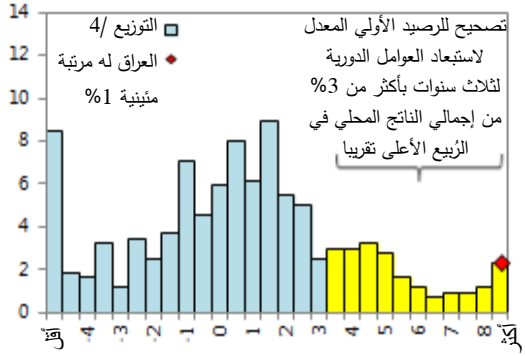

متوسط ثلاث سنوات لمستوى الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية
(% من إجمالي الناتج المحلي)

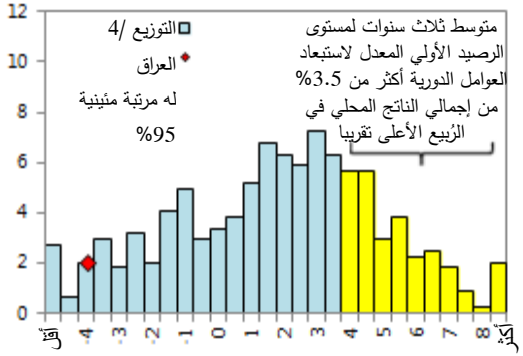

تحليل دورات الانتعاش – الكساد 3/

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(%)
العراق

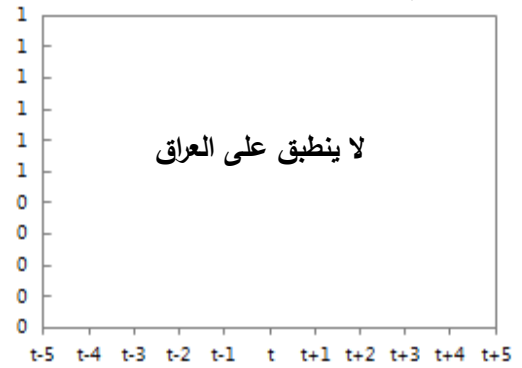

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.
1/ التوزيع الانتشاري يتضمن كافة البلدان، وتشير المرتبة المئينية إلى كافة البلدان.
2/ التوقعات الواردة في عدد الربيع من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للعام السابق.
3/ لا ينطبق على العراق، لأنه لا يستوفي معيار فجوة الناتج الموجبة أو معيار نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.
4/ تغطي البيانات المشاهدات السنوية من 1990 حتى 2011 للاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة التي تزيد ديونها عن 60% من إجمالي الناتج المحلي. نسبة العينة على المحور الرأسي.

الجدول 1– العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام— السيناريو الأساسي

(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق [1]

		فعلية			توقعات				
	2005–2013 [2]	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الدين العام الاسمي	92.0	33.5	63.9	79.0	84.0	85.2	83.1	79.3	74.9
إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام	0.0	4.9	13.4	28.8	23.4	25.0	23.4	26.1	33.1
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	6.3	0.4–	2.4–	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)	14.2	4.7–	27.0–	13.2–	7.8	5.3	5.0	5.2	4.7
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)	21.3	5.2–	28.7–	4.3–	8.3	6.0	7.1	7.3	6.8
سعر الفائدة الفعلي (%) [4]	0.8	0.8	1.5	2.0	2.2	2.6	2.8	2.8	3.0

حسب الوضع في 27 مايو 2016

فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية		
فروق أسعار الفائدة على السندات (بنقاط الأساس) [3]		957
مبادلات مخاطر الائتمان لخمس سنوات (بنقاط الأساس)		982
التصنيفات	الأجنبي	المحلي
موديز	لا يوجد	لا يوجد
ستاندرد أند بور	B–	B–
فيتش	B–	لا يوجد

المساهمة في تغيرات الدين العام

		فعلية			توقعات					
	2005–2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	تراكمي
التغير في إجمالي دين القطاع العام	18.1–	2.4	30.3	15.1	5.0	1.3	2.1–	3.9–	4.4–	11.0
التدفقات المحددة المنشئة للدين	13.9–	7,3	28.2	15.1	5.0	1.3	2.1–	3.9–	4.4–	11.0
العجز الأولي	0.8	5.3	13.5	13.1	9.4	4.0	1.4	0.4–	1.6–	25.9
الإيرادات والمنح الأولية (عدا الفائدة)	48.2	40.2	34.3	36.2	38.7	38.5	38.2	37.3	36.1	224.9
النفقات الأولية (عدا الفائدة)	49.0	45.6	47.8	49.3	48.1	42.5	39.6	36.9	34.5	250.8
ديناميكية الدين التلقائية [5]	14.7–	2.0	14.6	4.2	4.4–	2.7–	3.5–	3.4–	2.8–	12.6–
فروق أسعار الفائدة/النمو [6]	11.1–	2.0	14.2	4.2	4.4–	2.7–	3.5–	3.4–	2.8–	12.6–
منها: سعر الفائدة الحقيقي	7.2–	1.8	13.1	11.1	4.1–	2.2–	1.8–	1.9–	1.3–	0.3–
منها: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	3.9–	0.1	1.1	6.9–	0.3–	0.5–	1.6–	1.5–	1.5–	12.4–
انخفاض سعر الصرف [7]	3.5–	0.0	0.4	...	...	...	...	...	...	...
التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين	0.0	0.0	0.0	2.2–	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.2–
التدفقات الأخرى (+ تخفيض الاحتياجات التمويلية) (سالبة)	0.0	0.0	0.0	2.2–	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.2–
الالتزامات الاحتمالية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
برجى التحديد (2) (مثلا، تدفقات دين أخرى) (+زيادة)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
القيمة الباقية، بما في ذلك التغير في الأصول [8]	4.2–	4.9–	2.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

الرصيد الأولي المحقق لاستقرار الدين [9]
2.8–

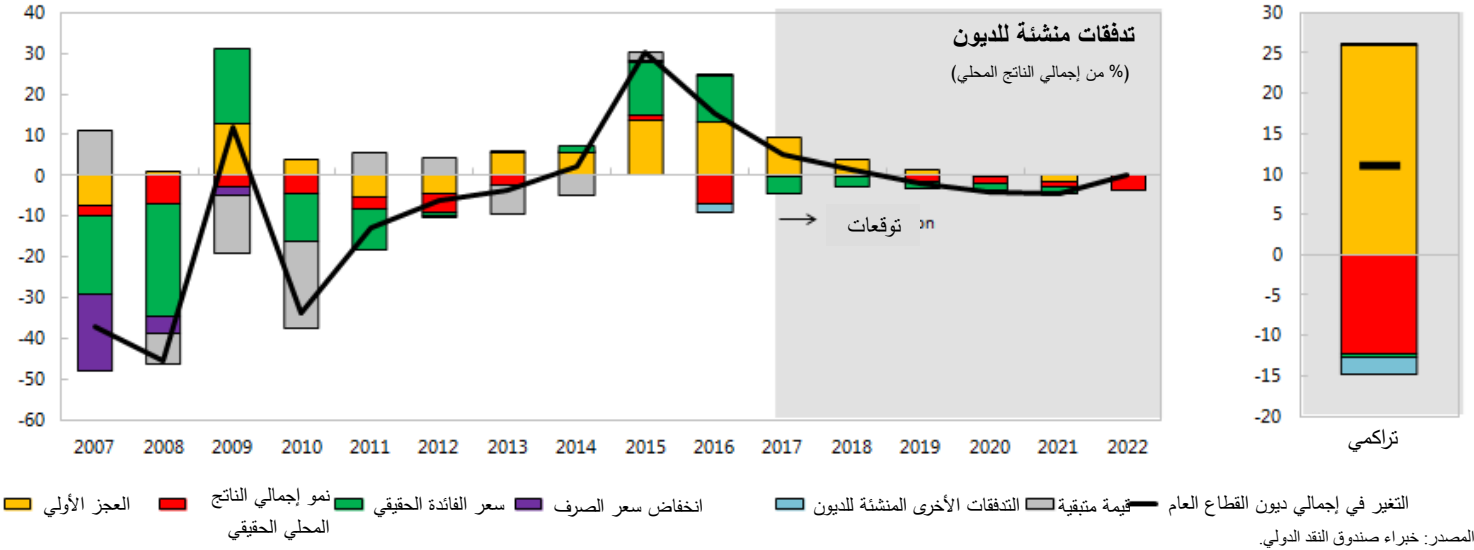

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ يُعرَّف القطاع العام بأنه الحكومة العامة.

2/ بناء على البيانات المتاحة.

3/ مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (نقطة أساس).

4/ يُعرَّف بأنه مدفوعات الفوائد مقسومة على رصيد الدين (باستثناء الضمانات) في نهاية السنة السابقة.

5/ يتم اشتقاقها على أنها $[r - \pi(1+g) - g + ae(1+r)]/(1+g+\pi+g\pi)$ مضروبا في نسبة الدين في الفترة السابقة، حيث r= سعر الفائدة الاسمي الفعلي؛ π= معدل نمو مُخفِض إجمالي الناتج المحلي؛ g= معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ a= نسبة الدين المقوَّم بالعملات الأجنبية؛ وe= انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقيسا بالزيادة في قيمة الدولار الأمريكي بالعملة المحلية).

6/ تُشتق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية رقم 5 حيث $r - \pi (1+g)$ ومساهمة النمو الحقيقي هي -g.

7/ تُشتق مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية 5 حيث $ae(1+r)$.

8/ يشمل التغيرات في الأصول وإيرادات الفائدة (إن وجدت). وبالنسبة للتوقعات، يشمل تغيرات سعر الصرف خلال فترة التوقعات.

9/ تفترض أن المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتدفقات المحددة الأخرى المنشئة للديون) تظل عند مستوى آخر سنة من سنوات التوقعات.

الشكل البياني 3– العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام—عناصر الدين العام والسيناريوهات البديلة

عناصر الدين العام

حسب أجل الاستحقاق

(% من إجمالي الناتج المحلي)

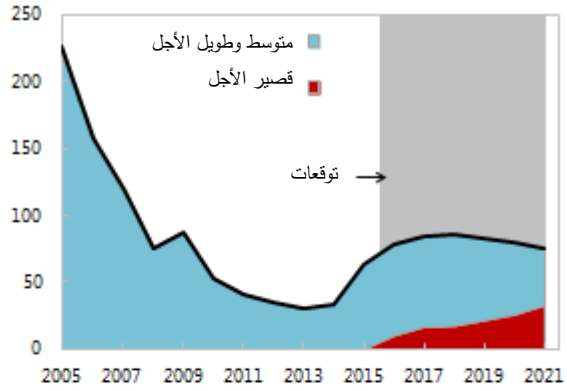

حسب العملة

(% من إجمالي الناتج المحلي)

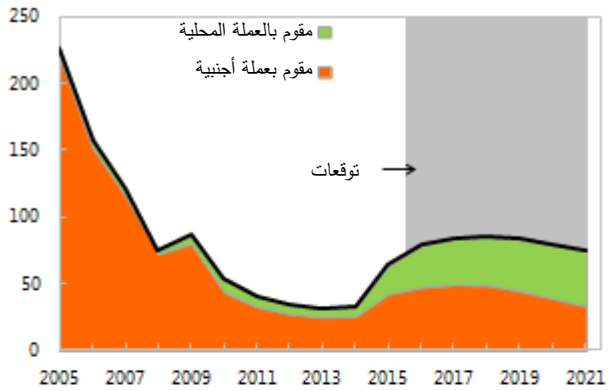

السيناريوهات البديلة

السيناريو الأساسي — السيناريو التاريخي ..... الرصيد الأولي الثابت - - -

إجمالي الدين العام الاسمي

(% من إجمالي الناتج المحلي)

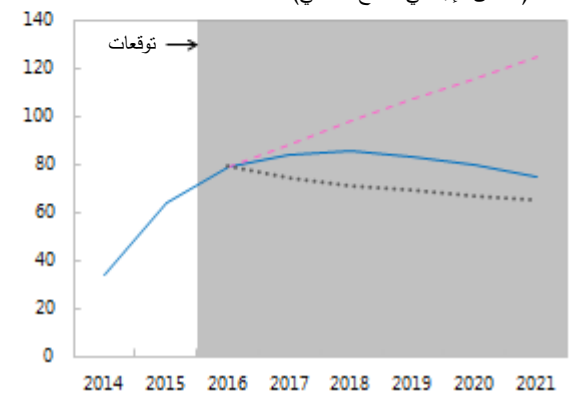

إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام

(% من إجمالي الناتج المحلي)

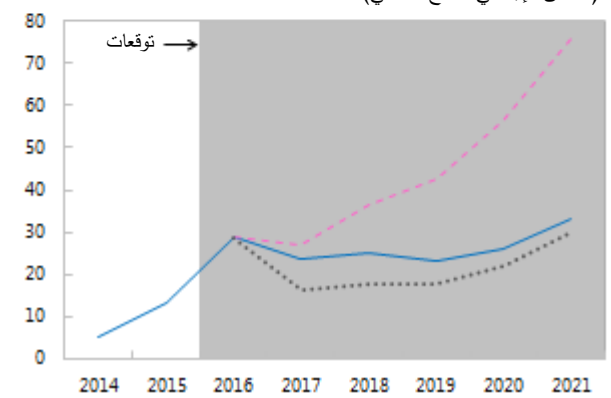

الفرضيات الأساسية

(%)

السيناريو الأساسي	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
التضخم	13.2–	7.8	5.3	5.0	5.2	4.7
الرصيد الأولي	13.1–	9.4–	4.0–	1.4–	0.4	1.6
سعر الفائدة الفعلي	2.0	2.2	2.6	2.8	2.8	3.0
سيناريو الرصيد الأولي الثابت						
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
التضخم	13.2–	7.8	5.3	5.0	5.2	4.7
الرصيد الأولي	13.1–	13.1–	13.1–	13.1–	13.1–	13.1–
سعر الفائدة الفعلي	2.0	2.2	2.6	2.8	2.8	2.8

السيناريو التاريخي	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	10.3	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1
التضخم	13.2–	7.8	5.3	5.0	5.2	4.7
الرصيد الأولي	13.1–	2.7–	2.7–	2.7–	2.7–	2.7–
سعر الفائدة الفعلي	2.0	2.2	2.5	2.7	2.7	2.9

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني 4– العراق: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام – اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المالية الكلية

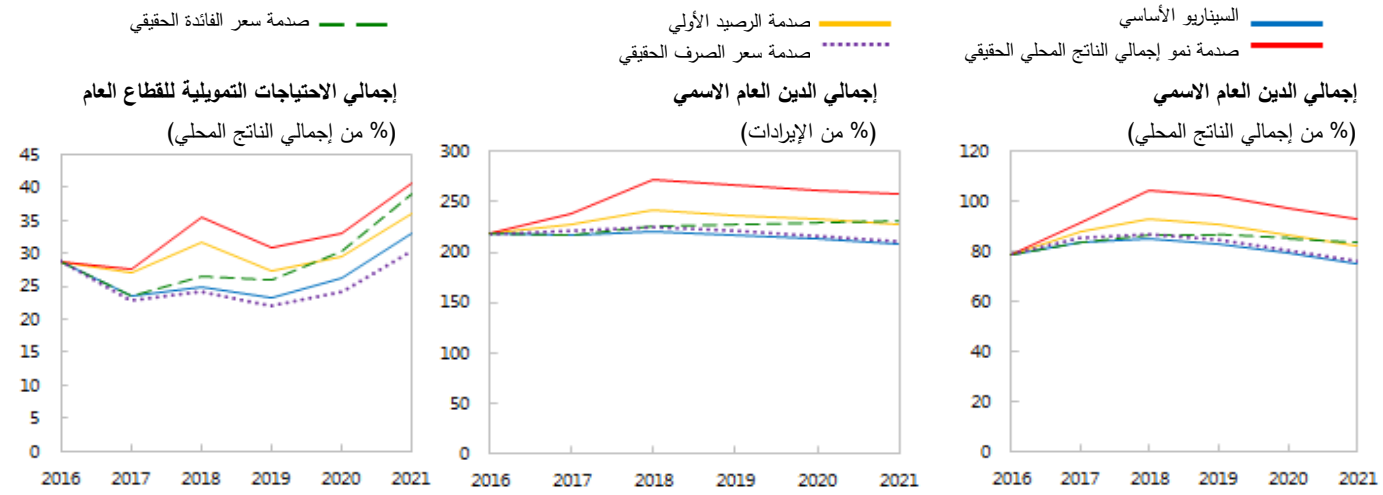

اختبارات إضافية للقدرة على تحمل الضغوط

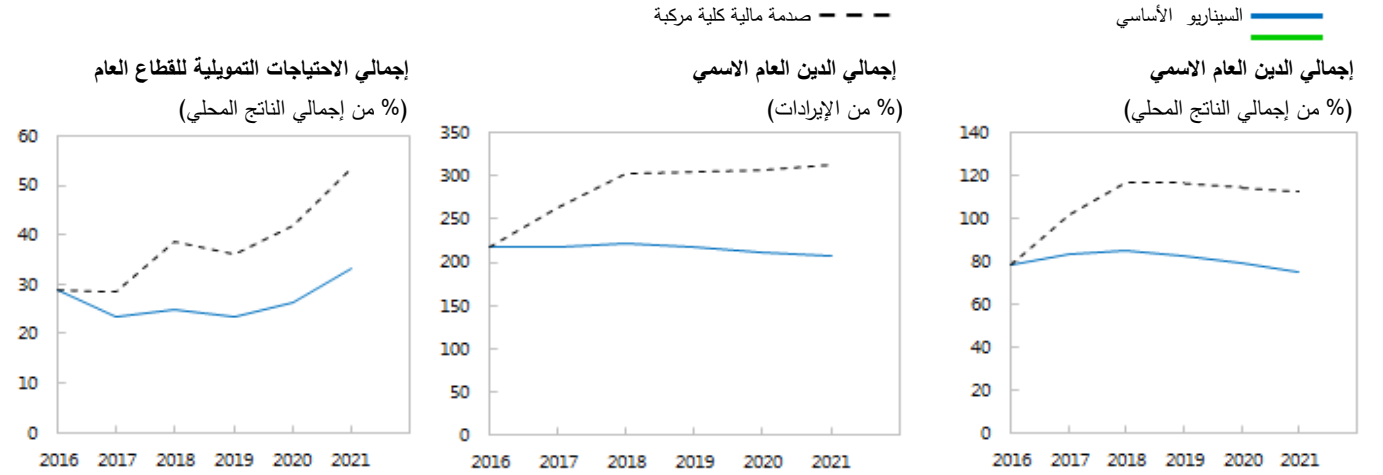

الفرضيات الأساسية

(%)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صدمة الرصيد الأولي						
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
التضخم	13.2–	7.8	5.3	5.0	5.2	4.7
الرصيد الأولي	13.1–	13.2–	7.7–	1.4–	0.4	1.6
سعر الفائدة الفعلي	2.0	2.2	2.8	3.1	3.0	3.1
صدمة سعر الفائدة الحقيقي						
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
التضخم	13.2–	7.8	5.3	5.0	5.2	4.7
الرصيد الأولي	13.1–	9.4–	4.0–	1.4–	0.4	1.6
سعر الفائدة الفعلي	2.0	2.2	4.6	5.6	6.0	6.3
صدمة مركبة						
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	10.3	4.6–	4.3–	2.0	1.9	2.0
التضخم	13.2–	6.6	4.0	5.0	5.2	4.7
الرصيد الأولي	13.1–	13.2–	9.7–	1.4–	0.4	1.6
سعر الفائدة الفعلي	2.0	2.4	4.5	5.6	6.0	6.3

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صدمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي						
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	10.3	4.6–	4.3–	2.0	1.9	2.0
التضخم	31.2–	6.6	4.0	5.0	5.2	4.7
الرصيد الأولي	13.1–	12.6–	9.7–	1.4–	0.4	1.6
سعر الفائدة الفعلي	2.0	2.2	2.8	3.2	3.0	3.2
صدمة سعر الصرف الحقيقي						
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	10.3	0.5	0.7	2.0	1.9	2.0
التضخم	13.2–	17.8	5.3	5.0	5.2	4.7
الرصيد الأولي	13.1–	9.4–	4.0–	1.4–	0.4	1.6
سعر الفائدة الفعلي	2.0	2.4	2.5	2.7	2.7	2.9

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول 2– العراق: إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، 2011–2021

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	فعلي					توقعات						
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الحساب الجاري بخلاف الفوائد المحقق لاستقرار الدين/6
السيناريو الأساسي: الدين الخارجي	32.8	27.7	25.3	25.9	42.3	**47.7**	**49.6**	**49.1**	**44.8**	**39.2**	**33.1**	**4.5–**
التغير في الدين الخارجي	11.1–	5.1–	2.4–	0.6	16.4	5.5	1.9	0.5–	4.3–	5.6–	6.0–	
التدفقات المحددة المنشئة للدين الخارجي (9+8+4)	24.2–	12.9–	5.8–	0.1	15.0	7.2	8.4	3.8	1.4	0.2–	2.2–	
عجز الحساب الجاري، باستثناء مدفوعات الفوائد	12.4–	7.0–	1.6–	0.5	6.1	10.6	8.4	5.0	3.7	2.7	0.8	
العجز في ميزان السلع والخدمات	13.3–	8.5–	3.6–	0.9–	6.5	10.8	5.8	5.2	3.9	2.9	1.2	
الصادرات	44.4	44.5	39.7	39.6	33.3	32.2	34.8	34.7	34.4	33.7	33.8	
الواردات	31.1	36.0	36.0	38.7	39.8	43.0	40.6	40.0	38.3	36.6	35.0	
صافي التدفقات الرأسمالية الداخلة غير المنشئة للدين (سالب)	1.0–	1.3–	2.4–	2.1–	1.9–	0.8	0.6–	1.7–	2.2–	2.7–	2.8–	
ديناميكية الدين التلقائية/1	10.8–	4.6–	1.7–	1.6	10.7	4.2–	0.6	0.6	0.1–	0.2–	0.3–	
مساهمة سعر الفائدة الاسمي	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.8	0.9	0.8	0.7	0.5	
مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	2.5–	3.9–	2.0–	0.1	0.9	4.6–	0.2–	0.3–	0.9–	0.8–	0.7–	
مساهمة تغيرات الأسعار وسعر الصرف/2	8.7–	1.0–	0.0	1.3	9.5	…	…	…	…	…	…	
القيمة المتبقية، شاملة التغير في إجمالي الأصول الأجنبية (3–2)/3	13.1	7.8	3.3	0.5	1.4	1.7–	6.5–	4.3–	5.7–	5.4–	3.8–	
نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (%)	73.9	62.2	63.7	65.3	126.8	148.1	142.5	141.4	130.3	116.2	97.9	
إجمالي الاحتياجات التمويلية الخارجية (بمليارات الدولارات الأمريكية)/4	21.9–	13.7–	2.2–	3.3	11.6	23.9	18.4	13.7	14.4	14.5	13.1	
% من إجمالي الناتج المحلي	11.8–	6.3–	0.9–	1.5	7.3	15.9	11.3	7.9	7.8	7.3	6.2	
سيناريو تكون فيه المتغيرات الرئيسية عند متوسطاتها التاريخية/5						**47.7**	**34.3**	**23.7**	**13.3**	**4.5**	**2.3–**	**1.1–**
الفرضيات الاقتصادية الكلية الرئيسية التي يستند إليها السيناريو الأساسي						10سنوات المتوسط التاريخي	الانحراف المعياري					
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	7.5	13.9	7.6	0.4–	2.4–	5.2	4.7	0.7	2.0	1.9	2.0	
مُخفض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (التغير %)	24.7	3.0	0.0	4.7–	27.0–	8.9	21.7	5.3	5.0	5.2	4.7	
سعر الفائدة الخارجي الاسمي (%)	1.1	1.1	1.0	1.0	0.9	0.6	0.4	1.9	1.9	1.6	1.3	
نمو الصادرات (على أساس القيمة بالدولار الأمريكي، %)	52.0	17.7	4.1–	5.3–	40.0–	13.9	34.8	5.8	6.1	5.2	7.1	
نمو الواردات (على أساس القيمة بالدولار الأمريكي، %)	8.5	35.8	7.8	1.9	26.7–	13.4	19.0	4.3	2.8	2.4	2.2	
رصيد الحساب الجاري، باستثناء مدفوعات الفائدة	12.4	7.0	1.6	0.5–	6.1–	3.4	7.3	5.0–	3.7–	2.7–	0.8–	
صافي التدفقات الرأسمالية الداخلة غير المنشئة للديون	1.0	1.3	2.4	2.1	1.9	1.4	0.7	1.7	2.2	2.7	2.8	

المصادر: صندوق النقد الدولي، بيانات الاقتصادي المختص بالعراق، وتقديرات خبراء الصندوق.

1/ تُشتق على أنها [r – g – r(1+g) + ea(1+r)]/(1+g+r+gr) مضروبا في رصيد الدين الخارجي في الفترة السابقة، بحيث r= سعر الفائدة الفعلي الاسمي على الدين الخارجي، r= التغير في مُخفض إجمالي الناتج المحلي على أساس القيمة بالدولار الأمريكي، g= معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

e= ارتفاع سعر الصرف الاسمي (مقيسا بالزيادة في قيمة الدولار الأمريكي بالعملة المحلية)، و a= نسبة الدين المقوم بالعملة المحلية إلى مجموع الدين الخارجي.

2/ تُعرَّف مساهمة التغيرات في الأسعار وسعر الصرف على أنها [(1+g+r+gr)]/[ea(1+r) + (1+g)r−] مضروبا في رصيد الدين في الفترة السابقة. وتزيد r مع الارتفاع في قيمة العملة المحلية (e > صفر) وتزايد التضخم (على أساس مُخفِض إجمالي الناتج المحلي).

3/ بالنسبة للتوقعات، يتضمن السطر تأثير التغيرات في الأسعار وسعر الصرف.

4/ يُعرَّف على أنه عجز الحساب الجاري، مضافا إليه استهلاك الدين متوسط وطويل الأجل مضافا إليه الدين قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

5/ المتغيرات الأساسية تتضمن نمو إجمالي الناتج الحقيقي؛ وسعر الفائدة الاسمي؛ ونمو مُخفِض الدولار؛ وكلا من الحساب الجاري بخلاف الفوائد والتدفقات الداخلة بخلاف الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

6/ الرصيد الثابت طويل الأجل المحقق لاستقرار نسبة الدين بافتراض أن المتغيرات الأساسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، ونمو مخفض الدولار، والتدفقات الداخلة بخلاف الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) تظل عند مستوى آخر سنة من سنوات التوقعات.

العراق

الشكل البياني 5- العراق: استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي: اختبارات الحدود/1 /2

(الدين الخارجي % من إجمالي الناتج المحلي)

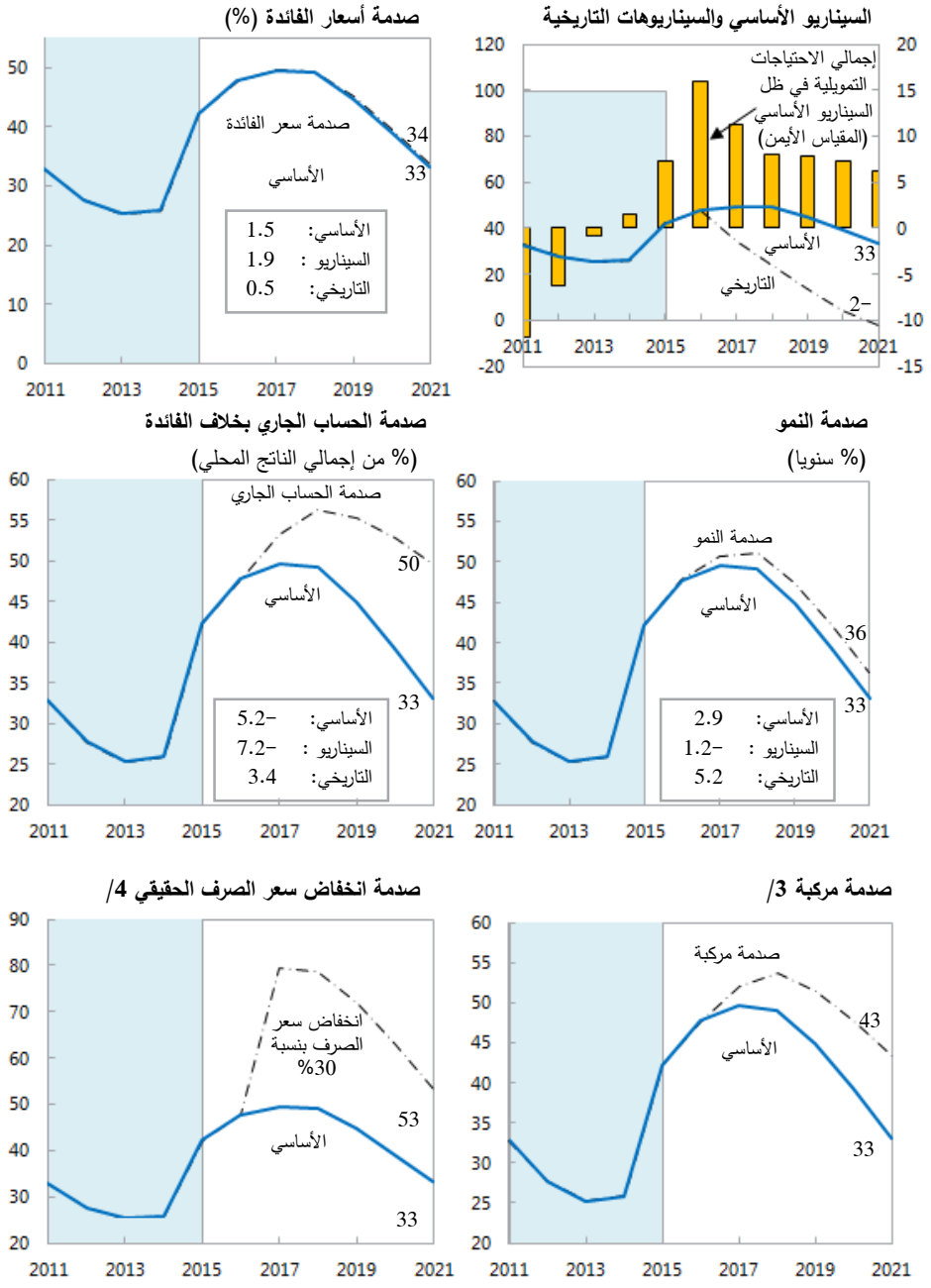

المصادر: صندوق النقد الدولي، بيانات الاقتصادي المختص بالعراق، وتقديرات خبراء الصندوق.

1/ تمثل المساحات المظللة بيانات فعلية. الصدمات المنفردة هي صدمات دائمة مقدارها نصف انحراف معياري واحد. الأرقام داخل المربعات تمثل متوسط التوقعات للمتغيرات ذات الصلة في السيناريو الأساسي والسيناريو الذي يتم عرضه. كذلك يتم بيان المتوسط التاريخي للمتغير على مدى عشر سنوات.

2/ بالنسبة للسيناريوهات التاريخية، تُحسَب المتوسطات التاريخية على مدى العشر سنوات، وتُستخدَم المعلومات لتوقع ديناميكية الدين لخمس سنوات مقبلة.

3/ تُطبَّق صدمات دائمة مقدارها ربع انحراف معياري على سعر الفائدة الحقيقي، ومعدل النمو، ورصيد الحساب الجاري.

4/ يحدث انخفاض لمرة واحدة في سعر الصرف الحقيقي مقداره 30% في عام 2016.

ملحق: خطاب نوايا

بغداد في 19 يونيو/حزيران 2016

السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي
700 19th Street, N.W.
Washington, DC 20431, USA

عزيزتي السيدة لاغارد،

1- كما تعلمون، لقد أصيب الاقتصاد العراقي بصدمة مزدوجة منذ منتصف 2014.

2- الأولى هي الهجمات التي شنها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والتي عرضت العراق لخطر داهم. وقد حققت القوات الأمنية العراقية تقدما ملحوظا في حربها ضد تنظيم داعش، بمساعدة شركائنا الدوليين. غير أن هذه الهجمات أسفرت عن إزهاق آلاف الأرواح وتسببت في أزمة إنسانية طاحنة. فقد شُرِّد أكثر من أربعة ملايين شخصا في المحافظات الشمالية منذ شهر يونيو/حزيران 2014، بالإضافة إلى 250 ألف لاجئ سوري نزح إلى العراق منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا المجاورة. ويُلاحَظ أن حوالي نصف النازحين داخلياً هم من الأطفال الذين أُجبروا على العيش في ظروف صعبة والتعرض لمخاطر صحية جسيمة. وتفرض أزمة اللاجئين ضغوطا كبيرة أيضا على شبكة البنية التحتية والخدمات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، دمرت الحرب الأصول والبنية التحتية العامة والخاصة، ولا تزال تشكل عائقا كبيرا أمام النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي، كما تسببت في إضعاف حركة التجارة المحلية والخارجية.

3- أما الصدمة الثانية فتمثلت في هبوط أسعار النفط العالمية بنسبة 50% تقريبا منذ منتصف 2014، مما تسبب في صدمة خارجية كبيرة لميزان المدفوعات وإيرادات الموازنة العامة اللذين يعتمدان في الأساس على عائد تصدير النفط. وأدت الصدمة إلى تدهور شديد في رصيد الحساب الجاري، كما استنفدت احتياطياتنا الدولية من النقد الأجنبي، وأحدثت عجزا كبيرا في الموازنة وفجوة واسعة في تمويلها.

4- ولمعالجة هذه الصدمات، بدأت الحكومة في بداية عام 2015 تنفيذ عملية تصحيح كبيرة لأوضاع المالية العامة دعمناها بالبدء في برنامج يتابعه خبراء الصندوق وافقتم عليه في ديسمبر/كانون الأول 2015. ويهدف هذا البرنامج إلى إثبات جودة الأداء بغية الانتقال في أسرع وقت ممكن إلى اتفاق تمويلي محتمل مع الصندوق. وكما نوضح في المذكرة المرفقة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية، لقد حققنا ثلاثة من الأهداف الإرشادية الخمسة في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015 و مارس/آذار 2016 بالإضافة إلى جميع المعايير الهيكلية الثلاثة للمراجعة الأولى في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق.

5- وعلى هذه الخلفية، تطلب الحكومة عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات ويتيح الحصول على 3831 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (230% من حصة عضويتنا). وتتعهد الحكومة بأن تنفذ في الفترة 2016-2019 السياسات الاقتصادية والمالية الموضحة في المذكرة المرفقة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية للوصول بالنفقات تدريجيا إلى المستوى الأدنى الجديد للإيرادات النفطية واحتواء الدين في حدود يمكن الاستمرار في تحملها. وتصف المذكرة عملية الضبط المالي الكبيرة التي أجرتها الحكومة بالفعل في عام 2015 والخطط الرامية إلى مواصلة تنفيذها في 2016. وستقتصر الحكومة في عام 2016 على تنفيذ 85% من مستوى الإنفاق الأولي غير النفطي المُجاز في الموازنة التي وافق عليها البرلمان لعام 2016 لأن أسعار النفط أصبحت أقل بكثير مؤخرا من مستوى 45 دولارا للبرميل الذي استندت إليه موازنة 2016. وفي ظل قوانين إدارة المالية العامة المطبقة في العراق، يجوز للحكومة أن تقوم بالتنفيذ دون مستوى الموازنة المعتمدة من البرلمان عندما تقل الإيرادات عما افترضته الموازنة. وللحد من أثر الضبط المالي على الفقراء، ستقوم الحكومة بحماية الإنفاق الاجتماعي وتتعهد بألا يصل إلى حد أدنى معين أثناء فترة اتفاق الاستعداد الائتماني. وتصف المذكرة أيضا سياسة النقد الأجنبي، وإدارة المالية العامة، والرقابة المصرفية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتدابير مكافحة الفساد التي تتعهد الحكومة بتنفيذها في الفترة 2016-2019.

6- وترى الحكومة أن التدابير والسياسات المحددة في المذكرة المرفقة ملائمة لبلوغ أهداف هذا البرنامج وستتخذ أي خطوات أخرى يمكن أن تكون ضرورية لبلوغها. وسوف تتشاور الحكومة مع خبراء الصندوق حول اعتماد هذه التدابير قبل إجراء أي تعديل في السياسات الموضحة في المذكرة المرفقة.

7- وستقدم الحكومة لخبراء الصندوق المعلومات ذات الصلة المشار إليها في مذكرة التفاهم الفنية المرفقة بشأن التقدم المحقق في ظل البرنامج.

8- وتنوي الحكومة إعلان محتوى تقرير خبراء الصندوق، بما في ذلك هذا الخطاب، والمذكرة المرفقة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية، ومذكرة التفاهم الفنية، ومرفق المعلومات التابع لهذا التقرير. ومن ثم فإنها تجيز لخبراء الصندوق نشر هذه الوثائق على موقعه الإلكتروني بمجرد موافقة المجلس التنفيذي على اتفاق الاستعداد الائتماني.

مع خالص التحية،

/توقيع/
هوشيار محمود زيباري
وزير مالية العراق

/توقيع/
علي محسن إسماعيل العلاق
محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة

المرفقات:
1- مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.
2- مذكرة التفاهم الفنية

الملحق الأول – مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية

1- تعرض مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية (MEFP) المستجداتِ الاقتصادية الأخيرة في الفترة 2015 – 2016، والآفاقَ المتوقعة والسياسات الاقتصادية والمالية للفترة 2016 – 2019 ارتباطا باتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) بين العراق وصندوق النقد الدولي (IMF).

الخلفية، والمستجدات الاقتصادية الأخيرة، والأداء في ظل البرنامج الذي يُتابعه خبراء الصندوق:

ألف- خلفية:

2- يتعرض العراق لخطر داهم من جراء هجمات ما يُسمّى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ("داعش"). وقد حققت قوات الأمن العراقية تقدما ملحوظا في محاربة هذا التنظيم بمساعدة شركائنا الدوليين. والواقع أنه تم استرداد جزء كبير من المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش في أعقاب غزوه للبلاد. ومع ذلك، فمن غير المحتمل أن تضع هذه الحرب أوزارها في القريب العاجل، بل إنّها ستظل تؤثر على حياة العراقيين والاقتصاد الوطني.

3- وقد أدت هجمات تنظيم داعش أيضا إلى زيادة عدد النازحين داخليا- الذين يُقدَّرُ عددُهم بحوالي 3.7 مليون نسمة في إبريل/نيسان 2016 – كما أن هناك قرابة 10 ملايين عراقي (أو ثلث السكان تقريباً) يحتاجون إلى مساعدات إنسانية. ومع وجود 246 ألف لاجئ سوري داخل العراق، يصبح العراق رابع أكبر بلد مضيف للاجئين السوريين في المنطقة. ويُقيم معظم اللاجئين- الذين تشكِّل النساء والأطفال 60% منهم – في شمال العراق حيث يقع أيضا إقليم كردستان الذي منحهم الإقامة وحق العمل. ويتسبب تدفق اللاجئين إلى العراق في تفاقم الوضع الإنساني الداخلي الصعب بالفعل الذي تواجهه الحكومة العراقية.

4- وفي إطار جدول أعمال الحكومة للإصلاح الاقتصادي والسياسي، اعتمد العراق خطة شاملة تقوم على الإصلاحات التي أعلنها رئيس الوزراء في أغسطس/آب 2015. وتركز الخطة على ستة محاور رئيسية، هي الأمن، والاستقرار وإعادة الإعمار، والنزاهة والشفافية، والإجراءات التنفيذية، والتشريعات، واختيار كبار المسؤولين الإداريين وتعيين الموظفين، وتفعيل الإقراض للمشاريع الصناعية والزراعية والسكنية. وتهدف الخطة إلى تحسين الموازنة وزيادة الإيرادات على المدى المتوسط والطويل بما يتراوح بين 20-33 تريليون دينار عراقي سنويا. وتشمل الخطوات الأولى المقرر أن تبدأ قبل يوليو/تموز 2016 الإصلاحات الإدارية (التي لا تتطلب تغييرات في القوانين)، وإدخال تعديلات على القواعد المنظمة للتحويلات، وتطبيق ضرائب جديدة. كذلك تدعو الخطة المعتمدة إلى تعزيز دور هيئة النزاهة.

باء- آخر التطورات الاقتصادية:

5- *انكمشَ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.4% في عام 2015 رغم ما تحقق من نمو قوي (12.8%) في الإنتاج النفطي* الذي يقع برمته في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. وتشير التقديرات

أيضا إلى انكماش الإنتاج غير النفطي بنسبة 18.7%.[1] وفي الفترة من يناير/كانون الثاني–مايو/أيار 2016، أنتج العراق 4.4 مليون برميل يوميا، منها ما يقدر بنحو 0.8 مليون برميل أنتجها إقليم كردستان وشركات نفط الشمال ونفط الوسط، كما صدَّرت الحكومة الاتحادية 3.3 مليون برميل يوميا بمتوسط سعر بلغ 29 دولارا للبرميل مقارنة بسعر 45 دولارا مفترضة في موازنة 2016. وفي عام 2015، كان متوسط التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك منخفضا، حيث بلغ 1.4%، ولكن المرجح أن يكون هذا التقدير دون المستوى الفعلي نظرا لأن الرقم القياسي يستثني من تغطية المناطق التي يحتلها تنظيم داعش. وفي إبريل/نيسان 2016 بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 1.9% محسوبا على أساس سنوي مقارن.

6- *وقد اتّسع عجز الحساب الجاري مسجلاً 6.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015*، وتم تمويله في الأساس باستخدام 13 مليار دولار أمريكي من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية التي انخفضت إلى 53.4 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 9.9 شهرا من واردات السّلع والخدمات) في نهاية عام 2015.

7- *وفي عام 2015، زاد عجز المالية العامة إلى 14.3% من إجمالي الناتج المحلي بسبب هبوط أسعار النفط رغم إجراءات الضبط المالي الكبيرة*، الأمر الذي خفّض الرّصيد الأولي غير النّفطي المُعَدَّل[2] بمقدار 13.5% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، والإنفاق الأولي غير النفطي المُعَدَّل بنسبة 30% بالقيمة الحقيقية، وهو ما جاء في معظمه من خفض الاستثمارات غير النفطية والسلع والخدمات والتحويلات. وتم تمويل معظم ما ترتب على ذلك من عجز بإصدار حوالات خزينة شاركت واكتتبت فيها البنوك الحكومية (الرشيد والرافدين والمصرف العراقي للتجارة)، وقروض قدمتها هذه البنوك (بما يعادل 9.8% من إجمالي الناتج المحلي)، منها 44% أُعيد تمويلها من خلال نافذة الخصم لدى البنك المركزي العراقي. كذلك تم تمويل العجز عن طريق قرضين من صندوق النقد الدولي[3] والبنك الدولي بلغت قيمة كل منهما 1.2 مليار دولار، وسحب الودائع الحكومية لدى البنك المركزي العراقي والبنوك المملوكة للدولة (بقيمة 3.7 تريليون دينار عراقي، أو 2% من إجمالي الناتج المحلي)، وتراكم المتأخرات المستحقة للموردين المحليين (5.2 تريليون دينار عراقي أو 2.8% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015، الفقرة 11) وشركات النفط الدولية (4.1 تريليون دينار عراقي أو 2.2% من إجمالي الناتج المحلي). وأثناء الربع الأول من 2016، وصل عجز المالية العامة إلى 2.4% من إجمالي الناتج المحلي بينما وصل العجز الأولي غير النفطي إلى 5.6% من إجمالي الناتج المحلي حيث كانت الإيرادات النفطية أقل بكثير مما ورد في البرنامج نظرا لانخفاض أسعار النفط عن المتوقع في البرنامج (الفقرة 5)، وكانت الأجور ومعاشات التقاعد والتحويلات والفوائد هي المدفوعات ذات الأولوية بالنسبة للسلطات، مما أضر بالإنفاق على

[1] تتضمن هذه التقديرات كل مناطق العراق، بما فيها المناطق المحتلة من تنظيم داعش. ولحساب هذا التقدير، تم تعديل أرقام الإنتاج التي جمعها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (COSIT) بعد يونيو/حزيران 2014، لمراعاة استبعاد معظم إنتاج المناطق التي يحتلها داعش بعد هذا التاريخ من الأرقام الصادرة عن الجهاز.

[2] لتيسير المقارنة عبر السنوات، تم تعديل بيانات الرصيد الأولي غير النفطي لاحتساب تقدير عام كامل من التحويلات من الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان في 2014 و 2015، وهما العامان اللذان تمت فيهما التحويلات الفعلية لشهرين وخمسة أشهر فقط، على الترتيب.

[3] راجع التقرير القُطْري التالي عن العراق: IMF Country Report No. 15/235. Iraq: 2015 Article IV Consultation and Request for Purchase under the Rapid Financing Instrument.

السلع والخدمات والاستثمارات غير النفطية. وقد استمر تنفيذ الاستثمارات النفطية وتم تمويلها عن طريق تراكم المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية (الفقرة 11).

8- وارتفع *فرق أسعار الصرف بين السوق الرسمية والسوق الموازية* من متوسط 3% في ديسمبر/كانون الأول 2015، إلى حوالي 9% في مايو/أيار 2016، بينما قلَّص البنك المركزي العراقي حجم المزادات التي يقيمها للنقد الأجنبي في السوق الرسمية.

9- وزاد *العائد الدولاري على السندات العراقية التي تستحق في عام 2028 من* 7.5% في شهر مايو/أيار 2015 إلى 12.5% في يناير/كانون الثاني 2016، ثم هبط إلى حوالي 11% في مايو/أيار 2016.

10- وفي يناير/كانون الثاني 2016 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية منح قرض بقيمة 2.7 مليار دولار أمريكي لتغطية مبيعات المعدات العسكرية للعراق؛ كما أعلنت ألمانيا في فبراير/شباط 2016 منح قرض للمشاريع في العراق بقيمة 500 مليون يورو.

جيم- الأداء في ظل البرنامج الذي يُتابعه خبراء الصندوق:

11- *كان الأداءُ مُرْضيا إلى حد كبير في ظل البرنامج الذي يُتابعه خبراء الصندوق.*[4]

- *فقد تحقق ثلاثة من الأهداف الإرشادية الخمسة المحددة لنهاية ديسمبر/كانون الأول 2015 في ظل البرنامج* (الجدول 1).
  - ظل *الرصيد الأولي غير النفطي* أعلى من الحد الأدنى المُقرر في البرنامج بمقدار 5.2 تريليون دينار عراقي (6.1 مليار دولار أمريكي)، نظرا لإنفاق موارد أقل من المقررة للأجور ومعاشات التقاعد، والسلع والخدمات، والتحويلات، بالرغم من التجاوز في الإنفاق الاستثماري وقصور أداء الإيرادات غير النفطية.
  - تجاوز *رصيد إجمالي احتياطيات البنك المركزي* الحدّ الأدنى المقرر في البرنامج بحوالي 274 مليون دولار أمريكي.
  - ظل *صافي الموجودات الداخلية للبنك المركزي* دون الحد الأقصى المقرر في البرنامج بمقدار 13 تريليون دينار عراقي.
  - كان *الإنفاق الاجتماعي* أقل قليلا من الحد الأدنى المقرر في البرنامج (بمقدار تريليون دينار عراقي واحد) بسبب نقص السيولة في نهاية العام.
- وتجاوزت *المتأخرات الخارجية* حدها الأقصى الصفري بمقدار 3.556 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015، وبمقدار 4.670 دولار أمريكي في نهاية مارس/آذار 2016، وهو مقدار الفواتير الصحيحة الصادرة عن شركات النفط العالمية المستحقة منذ أكثر من ثلاثة أشهر. وتجري الحكومة مناقشات مع شركات النفط العالمية

[4] راجع التقرير القُطْري: IMF Country Report No. 16/11. Iraq: Staff-Monitored Program.

للانتهاء من سداد هذه المتأخرات بالتدريج مع حلول سبتمبر/أيلول 2016 ومنع تراكم أي متأخرات جديدة بعد 30 يونيو/ حزيران 2016 في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني (معيار أداء يتعلق برصيد المتأخرات القائمة المستحقة لشركات النفط العالمية ومعيار أداء مستمر بشأن التراكم الصفري للمتأخرات الخارجية الجديدة، الجدول3). ويعتبر سداد المدفوعات في حينها لشركات النفط الدولية أمرا ضروريا لتأمين الاستثمارات النفطية وإيرادات النفط التي ستظل المصدر الرئيسي لتمويل الإنفاق العام والواردات في العراق.

- *وتشير التقديرات الأولية إلى استيفاء ثلاثة أهداف إرشادية في نهاية مارس/آذار 2016 وعدم استيفاء هدفين* (الجدول 1):
  - *رصيد إجمالي احتياطيات البنك المركزي العراقي* تجاوز الحد الأدنى المقرر في البرنامج بمقدار 7 مليارات دولار.
  - ظل *صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي* أدنى من الحد الأقصى المقرر في البرنامج بمقدار 19 تريليون دينار عراقي.
  - ظل *الرصيد الأولي غير النفطي* أعلى من الحد الأدنى المقرر في البرنامج بمقدار 10 تريليون دينار عراقي (8.5 مليار دولار) بسبب التنفيذ المنقوص لكل بنود الإنفاق الأولي غير النفطي (الفقرة 7).
  - كان *الإنفاق الاجتماعي* دون الحد الأدنى المقرر في البرنامج (بمقدار 1.6 تريليون دينار عراقي) بسبب نقص السيولة. وتلتزم الحكومة بسد هذا القصور في الإنفاق مع نهاية العام، بدعم من حزمة المساعدات الدولية.

- *وقد استوفت الحكومة العراقية كل القواعد المعيارية الهيكلية المطلوبة في المراجعة الأولى للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق* (الجدول 2).

  - أكملت وزارة التخطيط إجراء مسح *للمتأخرات المحلية* المتعلقة بالإنفاق الاستثماري والتي راكمتها جميع وزارات الحكومة الاتحادية في نهاية شهر فبراير/شباط 2016.
  - انتهت وزارة المالية والبنك المركزي العراقي من إعداد *قائمة بكل الحسابات المصرفية التي تسيطر عليها وزارة المالية وجميع الوحدات الحسابية الأساسية والفرعية التابعة للحكومة المركزية* لدى البنك المركزي العراقي، والبنوك التجارية والبنوك المملوكة للدولة حسب الوضع في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015. ويصل مجموع هذه الودائع إلى 9.3 تريليون دينار عراقي منها 2.9 تريليون دينار عراقي كان يحتفظ بها البنك المركزي العراقي، و3.7 تريليون دينار عراقي في مصرف الرشيد، و2.5 تريليون دينار عراقي في مصرف الرافدين، و0.2 تريليون دينار عراقي في المصرف العراقي للتجارة (TBI)، وصفر في البنوك الأخرى.
  - عين مصرفا الرشيد والرافدين شركة إرنست آند يونغ *لتدقيق بياناتهما المالية لعام 2014 طبقا للمعايير الدولية.*
  - لم تُستوف بعد القواعد المعيارية الهيكلية التي تتطلبها المراجعة الثانية للبرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق. والتقدم جار في إدخال تعديلات على مشروع قانون الإدارة المالية المقرر عرضه على وزير المالية للموافقة، وهو من القواعد المعيارية الهيكلية التي تتطلبها المراجعة الأولى في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني (الفقرة 25).

السياسات الاقتصادية والمالية للسنوات 2016–2019

12- *أدت زيادة ضعف أسعار النفط العالمية إلى تراجُع آفاق الاقتصاد منذ التقييم الذي أجري وقت مناقشة البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق (نوفمبر/تشرين الثاني 2015).* ومع زيادة التراجع الحاد في أسعار النفط العراقي المتوقعة من 45 دولارا إلى 34.5 دولارا في 2016 (وبحجم مماثل في السنوات المستقبلية)، نشأت فجوة تمويلية كبيرة قدرها 14 مليار دولار سنويا دون اتخاذ تدابير أخرى أو الحصول على مزيد من التمويل. ومع إجراء تصحيح إضافي في المالية العامة بما يعادل نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي سنويا في 2016 وما بعدها مقارنة بالبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق (من خلال التدابير الموضحة أدناه)، والاستخدام الإضافي لاحتياطيات النقد الأجنبي، يمكن أن تنخفض الفجوة التمويلية لتصل إلى 4.9 مليار دولار أمريكي في 2016 و 13.2 مليار دولار في الفترة 2017–2019، وهو ما يمكن أن يقدمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمانحين. ويمكن أن يؤدي التقشف المالي المقترح في 2016 إلى حدوث خفض في العجز الأولي غير النفطي المعدل بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي مقارنة بموازنة 2016. ونظرا للحرب الدائرة مع تنظيم داعش، إلى جانب التقشف المالي الحاد، يُتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 5% في 2016. ولكن من المحتمل أن يرتفع المستوى المتوسط للناتج النفطي في 2016 بمقدار 21% مقارنة بمتوسط العام الماضي، إذا افترضنا مستوى الإنتاج النفطي الذي تحقق بالفعل في أوائل 2016 بسبب الاستثمارات الكبيرة السابقة إلى جانب الاستثمارات الجارية في القطاع النفطي. وعلى ذلك، يُتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي بمقدار 10.3% في عام 2016. ويمكن أن يتسع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 11% من إجمالي الناتج المحلي في 2016 نظرا لهبوط أسعار النفط، على أن يتحسن على المدى المتوسط مع حدوث بعض الانتعاش في أسعار النفط، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتحقيق تقدم في استعادة المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش. ومن شأن ارتفاع أسعار النفط وضبط أوضاع المالية العامة – الذي ينبغي أن يستمر بعد فترة البرنامج – أن يخفض عجز المالية العامة الكلي إلى أقل من 1% من إجمالي الناتج المحلي في 2021 ويعود بميزان المدفوعات إلى تحقيق فائض بحلول عام 2021. ويمكن أن يصل الدَيْن العام إلى ذروة قدرها 85% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018 بينما يعاود إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية الارتفاع مسجلا 31.5 مليار دولار أمريكي (5.1 شهرا من واردات السلع والخدمات) في 2020.

ألف- سياسة النقد الأجنبي

13- *الحكومة ملتزمة بالحفاظ على نظام سعر الصرف المربوط بالدولار الأمريكي.* ويوفر هذا النظام ركيزة اسمية أساسية في بيئة تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين ناهيك عما أدى إليه الصراع مع داعش من إضعاف للقدرات في مجال السياسات. وسيقوم البنك المركزي بزيادة مبيعات النقد الأجنبي لمعاملات الصرف الجارية الصحيحة في السوق الرسمية من أجل تقليص فارق سعر الصرف بين السوق الرسمية والسوق الموازية (الفقرة 8).

14- *وستقوم الحكومة برفع القيود الباقية على الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف تدريجياً بهدف القضاء على تشوهات سعر الصرف.* وسيكون هذا التحرك نحو قبول التزامات المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي بمثابة إشارة إيجابية إلى مجتمع الاستثمار بأن العراق ملتزم بالحفاظ على نظام الصرف المتحرر من القيود ومن ممارسات

تعدد أسعار الصرف للمعاملات الدولية الجارية، مما يمهد السبيل لمناخ أعمال موات. وكخطوة أولى، سيصادق مجلس الوزراء على تعديل في قانون الاستثمار ويقدمه للبرلمان، أو يصدر البنك المركزي لائحة تنفيذية توضيحية لرفع القيود المفروضة على تحويل عائدات الاستثمار مما ينشئ قيدا على الصرف (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول 5)، حسب التوصية الصادرة مؤخرا عن بعثة الصندوق للمساعدة الفنية. وكخطوة ثانية، سيقوم البنك المركزي مع نهاية 2016 بتحويل الحدود الأسبوعية المقررة لشراء النقد في مزادات العملة الأجنبية الأسبوعية إلى حدود إرشادية، أي أن أي بنك يتطلب نقداً إضافياً لتغطية نفقات السفر المشروعة لعملائه سيكون بمقدوره الحصول على المبلغ المطلوب الذي يتجاوز هذه الحدود عند تقديم الوثائق الملائمة. وسيعلن البنك المركزي هذه السياسة من خلال شرحها في مؤتمر صحافي ونشرها عبر موقعه الإلكتروني الخارجي.

باء- سياسة المالية العامة

15- للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي واستمرارية الدين في حدود يمكن تحملها، تلتزم الحكومة بمواصلة جهودها لضبط أوضاع المالية العامة وصولا بالإنفاق إلى مستوى الموارد المتاحة في الفترة 2016-2019. ويتطلب ذلك (1) إجراء خفض كبير في الرصيد الأولي غير النفطي المعدل[5] (معيار أداء، الجدول 3) بما يعادل حوالي 11% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (4.3 تريليون دينار عراقي أو 3.6 مليار دولار)، خلال الفترة 2016-2019؛ و (2) تحقيق زيادة كبيرة في التمويل على المدى القصير، على أن يكون معظمها من التمويل المحلي وإن كانت تشمل التمويل الخارجي أيضا، وعلى أن تتوافق مع استمرارية الدين في حدود يمكن تحملها على المدى المتوسط.

16- وللحد من أثر الضبط المالي على السكان، تقوم الحكومة بحماية الإنفاق الاجتماعي، أي الإنفاق على الصحة والتعليم والتحويلات التي تدعم شبكة الأمان الاجتماعي والنازحين داخلياً واللاجئين (هدف إرشادي، الجدول 3).

17- ولتعزيز استمرارية الدين في حدود يمكن تحملها، ستعاود الحكومة النقاش مع دائني العراق غير الأعضاء في نادي باريس الذين لا تزال لديهم متأخرات خارجية قائمة على العراق بقيمة 41 مليار دولار أمريكي كانت قد تراكمت في عهد صدام حسين قبل عام 2003 وتشكل الجزء الأكبر من رصيد الدين الخارجي الكلي الذي بلغ 67 مليار دولار في نهاية عام 2015. وستستمر المفاوضات مع هؤلاء الدائنين للحصول على تخفيف لأعباء الدين بنفس الشروط المطبقة في حالة الدائنين من أعضاء نادي باريس، أي بتخفيض نسبته 80% من صافي القيمة الحالية للدين. وستبحث الحكومة مع نادي باريس إمكانية طلب إعادة جدولة المستحقات المتبقية للدائنين الأعضاء في نادي باريس دون التأثير على صافي القيمة الحالية.

[5] يعرّف رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي بأنه الفرق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات الأولية غير النفطية، أي مع استبعاد مدفوعات الفائدة، راجع مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 8.

18- وللحد من نقص السيولة في عام 2017، اتفقت السلطات مع الحكومة الكويتية على تأجيل آخر لموعد سداد تعويضات الحرب المتأخرة المستحقة للكويت والتي تصل إلى 4.6 مليار دولار أمريكي (5.4 تريليون دينار عراقي أو 4.3% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) لما بعد عام 2017.

19- وتنظر الحكومة الاتحادية في تحسين أساليبها المتبعة بما يسهل تنفيذ عملية اقتسام الموازنة بينها وبين حكومة إقليم كردستان. وفي هذا الصدد، ينظر الطرفان في استبعاد الإيرادات النفطية لحكومة إقليم كردستان، والتي تعتزم حكومة الإقليم تكليف شركات تدقيق دولية بتدقيقها بدءا من أول يوليو/تموز 2016، إلى جانب تحويلات الموازنة التي تؤول لحكومة إقليم كردستان في ظل ترتيبات اقتسام الموازنة. وفي نفس الوقت، سيكون هناك معامِل تعديل في معيار الأداء المتعلق بالرصيد الأولي غير النفطي (الفقرة 32) للحكومة الاتحادية، في حالة عدم تنفيذ اتفاقية اقتسام الموازنة مع حكومة الإقليم (مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 14).

برنامج المالية العامة في 2016

20- تلتزم الحكومة في عام 2016 بتقليص العجز الأولي غير النفطي بحيث لا يتجاوز 65.2 تريليون دينار عراقي (53.3% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)، مقابل 76.7 تريليون دينار عراقي (أي 56.3% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في موازنة 2016. ومن الإجراءات المسبقة المطلوبة موافقة مجلس الوزراء على تقرير ربع سنوي عن تنفيذ الموازنة وتعميمه على البرلمان، على أن يتضمن التقرير توقعات الإيرادات والنفقات لما تبقى من 2016 مع توضيح هذا التغير وتفسير الاختلافات مقارنة بموازنة 2016، والإجراءات التي سيتم اتخاذها لضمان بقاء تنفيذ الموازنة متسقا مع الإطار الاقتصادي الكلي المتفق عليه في اتفاق الاستعداد الائتماني (إجراء مسبق، الجدول 5). ومن الإجراءات المسبقة الأخرى موافقة وزير المالية على خطة إنفاق للوحدات الحسابية وموافاتها بهذه الخطة، وفقا للإطار الاقتصادي الكلي المتفق عليه بمقتضى اتفاق الاستعداد الائتماني. وسيتحقق برنامج المالية العامة هذا من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- تحصيل *إيرادات غير نفطية* لا تقل عن 7.4 تريليون دينار عراقي (6.1% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) مقابل 8.8 تريليون دينار عراقي (6.5% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في موازنة عام 2016 بالرغم من تخفيض توقعات النمو غير النفطي إلى -5% مقابل صفر في الموازنة، بسبب الإجراء التالي:
  - زيادة الإيراد الضريبي من ضريبة الدخل الشخصي من خلال تخفيض الإعفاءات، مما سيحقق 0.3 تريليون دينار عراقي في 2016 (الفقرة 23)؛
- احتواء *الإنفاق الأولي غير النفطي* في حدود 72.6 تريليون دينار عراقي (أي 59.4% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) مقابل 85.5 تريليون دينار عراقي (أي 62.8% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في موازنة عام 2016؛ وسيتم تحقيق معظم هذا التخفيض من خلال الإجراءات التالية:
  - *خفض فاتورة الأجور* بمقدار 3 تريليون دينار عراقي، من خلال التناقص الطبيعي للعمالة، وتأخير تعيين موظفين جدد، وتخفيض المزايا الاستنسابية، وتعديل رواتب العاملين في الأجهزة العسكرية والأمنية في ضوء

العدد الملاحَظ للعاملين المتغيبين دون إجازة؛ ولا يزال ذلك يفســـح المجال أمام زيادة مقدارها 3 تريليون دينار عراقي في فاتورة الأجور مقارنة بعام 2015؛

- *خفض مدفوعات معاشـــات التقاعد* بمقدار 1.8 تريليون دينار عراقي، من خلال إنفاذ القواعد القائمة التي تحظر الحصـول على معاشـات تقاعدية متعددة أو معاشـات تقاعدية بدون حد أدنى لفترة المسـاهمة أو قبل سـن التقاعد القانوني؛ ولا يزال ذلك يفسح المجال أمام زيادة معاشات التقاعد بمقدار تريليون دينار عراقي مقارنة بعام 2015؛
- *خفض بند السلع والخدمات* بمقدار 2.2 تريليون دينار عراقي، مع إفساح المجال لزيادة رسوم الكهرباء من 360 مليار دينار عراقي إلى 675 مليار دينار عراقي، نتيجة لزيادة التعرفة بمقدار خمس أضـــعاف بناء على قرار مجلس الوزراء (الفقرة 24) ولا يزال ذلك يفسح المجال أمام زيادة مقدارها 1.9 تريليون دينار عراقي في بند السلع والخدمات مقارنة بعام 2015 مع استبعاد رسوم الكهرباء؛
- *خفض التحويلات* بمقدار 2.4 تريليون دينار عراقي، بوســـائل منها تخفيض الإنفاق على تجديد مخزون الطعام في نظام التوزيع العام (PDS) نظرا لارتفاع مســـتوى هذا المخزون في نهاية 2015 عن المســـتوى المحدد في البرنامج؛ ولا يزال ذلك يفسح المجال أمام زيادة التحويلات بمقدار 4.5 تريليون دينار عراقي مقارنة بعام 2015، وزيادة تحويلات شبكة الأمان الاجتماعي بمقدار 1.8 تريليون دينار عراقي، وهو ما يشمل زيادة في نظام التوزيع العام بمقدار 0.2 تريليون دينار عراقي؛
- خفض *النفقات الاســتثمارية غير النفطية* بمبلغ إضــافي قدره 3.6 تريليون دينار عراقي من خلال إعطاء أولوية للمشـــاريع التي بدأت بالفعل والتركيز على أهم المشـــاريع الجديدة، وتأجيل المشـــاريع الأخرى لســـنوات لاحقة؛ وســـينطوي ذلك على تخفيض قدره 7.3 تريليون دينار عراقي في النفقات الاســـتثمارية غير النفطية مقارنة بعام 2015؛
- تخفيض الأجور ومعاشـات التقاعد وغيرها من البنود بما يتضـمن أيضـا *اقتسـام العبء الكبير مع حكومة إقليم كردستان*، وهو ما يتناسب بشكل عام مع حصتها في موازنة الحكومة الاتحادية: فبينما كان من المقرر أن تبلغ التحويلات إلى حكومة إقليم كردســتان 13.1 تريليون دينار عراقي في موازنة 2016، ســيتم تخفيض هذا الرقم إلى 9.8 تريليون دينار عراقي في برنامج المالية العامة المعدل لعام 2016.

21- ولتمويل عجز المالية العامة الأولي غير النفطي (65.2 تريليون دينار عراقي)، ومدفوعات الفائدة (2.8 تريليون دينار عراقي) والإنفاق الاستثماري النفطي (14.7 تريليون دينار عراقي) سيكون على الحكومة الاستعانة بإيرادات النفط (56.6 تريليون دينـار عراقي) والتمويـل المحلي (21.5 تريليون دينـار عراقي) والتمويـل الخـارجي (4.5 تريليون دينـار عراقي):

- ســيتم تغطية *التمويل المحلي* من خلال إصـــدار حوالات خزينة (14.9 تريليون دينار عراقي)، تقوم البنوك التجارية بإعادة تمويل معظمها (ما يصـــل إلى 12.6 تريليون دينار عراقي) من خلال نافذة الخصـــم في البنك المركزي، وبإصـدار سـندات وطنية للجمهور (5 تريليون دينار عراقي) والسـحب من ودائع الحكومة لدى القطاع المصـرفي (4 تريليون دينار عراقي). وســتتم إعادة النظر في مبلغ التمويل النقدي غير المباشــر من البنك المركزي عند إجراء أول

مراجعة في ظل النجاح في تعبئة التمويل المحلي بطرق أخرى. وإذا وصلت إيرادات النفط إلى مستويات أعلى من المفترض في البرنامج، تتعهد الحكومة بادخار ما يُحصَّل من إيرادات نفطية زائدة تتجاوز المبلغ المفترض في البرنامج من أجل تخفيض التمويل النقدي غير المباشر من البنك المركزي العراقي لسد عجز الموازنة.

- سيتم تغطية *التمويل الخارجي* من خلال قروض من صندوق النقد الدولي وذلك بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني (1.9 مليار دولار أمريكي)، والبنك الدولي من خلال قرض لدعم سياسات التنمية يُصرف في ديسمبر/كانون الأول 2016 (مليار دولار)، ومن خلال إصدار سندات بضمان كامل من الولايات المتحدة (مليار دولار)، وقروض من البنك الدولي بضمان من فرنسا (450 مليون دولار)، والمملكة المتحدة (430 مليون دولار)، وكندا (120 مليون دولار)، وقروض لدعم الموازنة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) (بمبلغ 200 مليون دولار)، وإصدار سندات أوروبية (يوروبوند) في الربع الأخير من 2016 (مليار دولار). كذلك ستتم تغطية التمويل الخارجي من خلال قروض للمشاريع من الحكومة الأمريكية (2.7 مليار دولار، الفقرة 11)، وألمانيا (167 مليون يورو، أي 500 مليون يورو تصرف على مدار ثلاث سنوات، الفقرة 11)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (323 مليون دولار)، والبنك الدولي (120 مليون دولار)، وإيطاليا (66 مليون دولار)، والبنك الإسلامي للتنمية (54 مليون دولار).

22- ولن تلجأ الحكومة إلى مراكمة المتأخرات لتمويل العجز، إنما تلتزم بحد أقصى صفري للمتأخرات الخارجية الجديدة تجاه دائنيها الخارجيين بعد 30 يونيو/حزيران 2016 (معيار أداء مستمر، الجدول 1)، والتخلص التدريجي من رصيد المتأخرات القائمة تجاه شركات النفط الدولية مع نهاية 2016 (الفقرة 11) والقيام بحصر منتظم للمتأخرات المحلية بما يضمن عدم مراكمة متأخرات جديدة وسداد القائم منها بعد تدقيق الحسابات على النحو الملائم (الفقرة 25، النقطة الثالثة).

جيم- الإصلاحات على جانب الإيرادات

23- لدعم الإيرادات، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- *توسيع قاعدة ضريبة الأجور*: وافق مجلس الوزراء على قرار بأن يشمل الوعاء الضريبي كل رواتب وأجور موظفي الحكومة غير العسكريين الذي يشغلون وظائف أعلى من الدرجة الثانية، بما في ذلك الراتب الأساسي وأي مدفوعات ومكافآت وبدل ساعات العمل الإضافي وغيرها من المخصصات (باستثناء مخصصات الزوجة والأطفال) (إجراء مسبق، الجدول 5). ومن المتوقع أن يحقق هذا القرار إيرادا ضريبيا إضافيا بمقدار 0.3 تريليون دينار عراقي في 2016 و 0.6 تريليون دينار عراقي في 2017 عند تطبيقها على العام كله.
- *تدقيق البيانات المالية لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق 600/300 لدى البنك المركزي العراقي*، وذلك للتحقق من وصول جميع إيرادات النفط إلى الخزينة العامة ومراقبة استخدام الموارد المودعة في ذلك الحساب. وستستمر وزارة المالية في تدقيق جميع المعاملات التي تحرك رصيد حسابها بالعملة الأجنبية لدى البنك المركزي (حساب 300/600)، وذلك بواسطة شركة تدقيق دولية تقوم بالتدقيق كل ستة أشهر، كما ستنشر تقارير التدقيق على موقعها الإلكتروني الخارجي خلال ستة أشهر من نهاية كل فترة تدقيق نصف سنوية (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول 5).

- إجراء *عملية تشخيصية تشمل قوانين الضرائب والجمارك* بهدف تبسيطها وتوسيع القاعدة الضريبية. وستقوم وزارة المالية، بحلول نهاية شهر سبتمبر/أيلول من عام 2016، بإعداد تدابير للسياسة الضريبية تكفل زيادة الإيرادات الضريبية والجمركية بمساعدة فنية من الصندوق والبنك الدولي. ويمكن أن تشمل هذه التدابير استحداث ضريبة للقيمة المضافة [6] أو ضريبة مبيعات، أو ضريبة دخل تطبق على من يتقاضون معاشات تقاعدية، أو ضريبة مكوس، إلخ.. وستعمل الحكومة على استحداث تدابير للسياسة الضريبية بهدف زيادة الإيرادات الضريبية غير النفطية في مشروع موازنة 2017.

- إجراء *عملية تشخيصية تشمل الإدارتين الضريبية والجمركية* بهدف تحديثهما وتوسيع القاعدة الضريبية بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). ومع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016، ستقترح وزارة المالية استراتيجية لتعزيز الإدارة الضريبية والجمركية بمساعدة فنية من الصندوق والبنك الدولي. وستقترح هيئة الجمارك مع نهاية أغسطس/آب 2016 استراتيجية لتطبيق نظام معلومات أسيكودا (UNCTAD ASYCUDA) في عملها.

دال- إصلاحات الإنفاق

24- ستتخذ الحكومة الإجراءات التالية لتخفيض الإنفاق:

- *السيطرة على تطور الأجور ومعاشات التقاعد* من خلال مزيج من التدابير التالية:
  - تجميد التعيينات الجديدة في القطاعات غير الأمن والصحة والتعليم في 2016؛
  - قيام ديوان الرقابة المالية بعمليات تدقيق لمتلقي الأجور والمعاشات التقاعدية مع نهاية أغسطس/آب 2016 للقيام أولاً بتحديد المدفوعات للعمالة الوهمية والمتقاعدين الوهميين، ثم إلغائها (قاعدتان معياريتان هيكليتان، الجدول5)؛
  - القيام مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016 بتغيير محدِّدات نظام معاشات التقاعد العام على النحو الذي اقترحه البنك الدولي[7].

- *إصلاح قطاع الكهرباء* من خلال مزيج من التدابير التالية:

[6] قد ينتج عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%، والتي أقر مجلس دول التعاون الخليجي فرضها بدءاً من عام 2018، تحقيق إيرادات سنوية بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي في تلك البلدان.

[7] طبقا للبنك الدولي، من شأن تعديل قانون معاشات التقاعد 2014/9 لإدخال التعديلات البارامترية التالية أن يحقق وفورات تراكمية تتجاوز تريليون دينار عراقي واحد حتى 2018، و31 تريليون دينار عراقي حتى 2028: (1) تخفيض معدل التراكم من 2.5% الى 1.5%؛ (2) زيادة الحد الأدنى للخدمة من 15 سنة الى 20 سنة لاستحقاق المعاش التقاعدي؛ (3) تغيير الراتب الأساسي لاحتساب المعاش التقاعدي من السنوات الثلاثة الأخيرة الى السنوات السبع الأخيرة؛ و(4) تقليل الحالات المؤهِّلة للحصول على معاشات التقاعد بالنسبة للورثة الباقين على قيد الحياة بحيث تقتصر على الأزواج والأبوين والأطفال (الفقرة 52، صفحة 24 من تقرير البنك الدولي World Bank, Iraq – Emergency Fiscal Stabilization, Energy Sustainability, and State-Owned Enterprise Transparency Development Policy Financing, December 2015).

- تنفيذ جدول تعرفات الكهرباء التصاعدية الذي وضعته وزارة الكهرباء في 2015، والذي يمكن أن يولد إيرادا إضافيا لقطاع الكهرباء بما يقرب من 2.2 تريليون دينار عراقي (1.8% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي). وسيتم استخدام الإيرادات الإضافية لتمويل الاستثمار الخارج عن الموازنة وتسديد القروض المصرفية لشركات الكهرباء[8]، ولن تؤدي زيادة التعرفة إلى زيادة التعرفة المطبقة على فئة الاستهلاك دون 600 كيلواط ساعة شهريا لحماية الشرائح الأكثر فقرا؛

- تقليل احتراق الغاز عن طريق استخدامه في إنتاج الكهرباء، وهو ما يرى البنك الدولي أنه يمكن أن يولد وفورات سنوية للخزينة قدرها 1.4 تريليون دينار عراقي (1.2 مليار دولار، أو 1.1 % من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) بتكلفة مقدمة قدرها 0.5 مليار دولار بدءا من 2017:[9] لتحقيق هذه الغاية، قامت وزارة النفط بدفع كل متأخرات عام 2015 البالغة 204 مليون دولار لشركة غاز البصرة، وستدفع مع نهاية مايو/أيار متأخراتها لعام 2016 والبالغة 140 مليون دولار أمريكي، والمبلغ التقديري المتبقي عن مشتريات الغاز من شركة غاز البصرة في 2016 وقيمته 700 مليون دولار أمريكي خلال فترة التعاقد التي تصل الى 45 يوما من إصدار الفواتير، كما ستستخدم مبلغا لا يقل عن 145 مليون دولار أمريكي من موازنتها الاستثمارية لعام 2016 من أجل تمويل المشروع الاستثماري الخافض لاحتراق الغاز في شركة غاز البصرة.

- *إصلاح نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)*:[10] تعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على وضع قاعدة بيانات تقوم على قياس السعة المالية من خلال متغير بديل (PMT) بمساعدة من البنك الدولي. وعند استكمال قاعدة البيانات المذكورة، سيكون لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قاعدة بيانات يتم استخدامها لتحديد أهلية الحصول على التحويلات النقدية بناء على الموازنة المتاحة. ويمكن استخدام نفس قاعدة البيانات في برامج أخرى (أي نظام التوزيع العام) لتوجيه ما تقدمه من مساعدات (نقدية أو عينية) للأسر الفقيرة بناء على درجة رخائها التي يحددها قياس السعة المالية من خلال متغير بديل.

- *إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة:* تضم المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة في العراق مجموعة كبيرة من الكيانات العامة، بما فيها المديريات/الدوائر والأجهزة الوزارية. وتوجد في العراق 176 مؤسسة مملوكة للدولة يعمل فيها ما يزيد على 550 ألف موظف، منهم ما يقدر بنحو 30% إلى 50% عمالة زائدة. وكثير من هذه المؤسسات المملوكة للدولة لا يقوم توفيره للوظائف العامة على أساس منطقي كاف. لذلك فهي مسببة للخسائر من الناحية الهيكلية وتشكل عبئا

[8] في 2015، كان مجموع استهلاك الكهرباء 42 تيراواط، وبلغت الإيرادات المحصلة 0.8 تريليون دينار عراقي، بينما بلغت تكلفة إنتاج الكهرباء 5 تريليون دينار عراقي على أساس 5 دولارات لبرميل النفط المورد. ويمكن أن تؤدي هذه الزيادة في التعرفة الى زيادة المبيعات إلى 3 تريليون دينار عراقي وتقليص الفجوة بينها وبين تكلفة الإنتاج إلى 2 تريليون دينار عراقي. وفي 2015، استهلكت الحكومة المركزية 4.5 تيراواط. وستؤدي هذه الزيادة في التعرفة الى زيادة تكلفة فاتورة الكهرباء التي تتحملها من 73 مليار دينار عراقي في 2015 الى 675 مليار دينار عراقي في 2016، مقارنة بمبلغ 360 مليار دينار عراقي في موازنة 2016. وبالتالي، تمت زيادة الائتمان لأغراض استهلاك الكهرباء في برنامج المالية العامة المعدل لعام 2016 (الفقرة 20).

[9] تقرير البنك الدولي، ديسمبر/كانون الأول 2015، الصفحة 28، الفقرة 62.

[10] الانتقال الى نظام بطاقات تموينية أدق استهدافا للمستحقين يمكن أن يحقق وفورات سنوية تصل إلى 1.8 تريليون دينار عراقي (1.4% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي). راجع "*دعم الغذاء والكهرباء*" في التقرير القُطْري لصندوق النقد الدولي رقم 15/236. العراق: قضايا مختارة.

كبيرا على الموارد العامة. غير أنه لا توجد معلومات عن نطاق وحجم التكاليف التي تُحملها هذه المؤسسات للاقتصاد والقطاع المالي والمالية العامة في العراق، نتيجة لضعف إعداد التقارير عن أهم الإحصاءات المالية والاقتصادية للمؤسسات غير المالية المملوكة للدولة البالغ عددها 176 مؤسسة. وبالمثل، هناك شفافية مالية محدودة في المؤسسات المملوكة للدولة. وقد بدأت الحكومة، بمساعدة من البنك الدولي، في إنشاء قاعدة بيانات لرصد المخاطر التي تشكلها المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة على المالية العامة. وبناء على هذه المعلومات، ستضع الحكومة تدابير لإعادة هيكلة المؤسسات غير المالية المملوكة للدولة عند إجراء المراجعات المستقبلية في ظل "اتفاق الاستعداد الائتماني."

هاء- إصلاحات الإدارة المالية العامة

25- من أجل تعزيز الانضباط المالي، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- *يقوم وزير المالية بالموافقة على مشروع قانون جديد للإدارة المالية في ضوء تعليقات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على المشروع الأخير المقدم لمجلس الشورى* (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول 5). وسيتضمن مشروع القانون موافقة مسبقة من وزارة المالية على الالتزامات متعددة السنوات؛ ومجموعتين من تقارير تنفيذ الموازنة، أحدهما على أساس نقدي والآخر يتضمن بالتدريج عددا متزايدا من العناصر المقيسة على أساس الاستحقاق؛ وتدوين للنية الحالية بعدم استثمار أي إيرادات نفطية فائضة في الموجودات المحلية.

- *تحسين إعداد التقارير المعنية بإحصاءات مالية الحكومة (GFS):* بناء على توصيات المساعدة الفنية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، سترسل وزارة المالية لخبراء الصندوق جداول تقارير المالية العامة (بما فيها الإيرادات والنفقات والتمويل) في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015، ونهاية مارس/آذار 2016 ونهاية يونيو/حزيران 2016، وفقا لدليل إحصائيات مالية الحكومة الصادر عن الصندوق في عام 2014 (GFSM 2014، قاعدة معيارية هيكلية للمراجعة الأولى، الجدول 5). وتقوم الوزارة بنشر هذه الجداول على أساس ربع سنوي وفقا لدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر لعام 2014 بفاصل زمني مدته ربع عام واحد، وذلك على موقع الوزارة الإلكتروني الخارجي اعتبارا من بداية يناير/كانون الثاني 2017.

- *مسح المتأخرات المحلية وتدقيقها وسدادها:*

  - ستصدر الحكومة في مسوح ربع سنوية تطورات تراكم المتأخرات من خلال عملية تسجيل ومتابعة منتظمة وتفصيلية للالتزامات القائمة غير المدفوعة. وستستكمل مسحا لكل المتأخرات المحلية، أي المدفوعات المستحقة منذ أكثر من 90 يوما، في نهاية يونيو/حزيران 2016، بما في ذلك (1) الإنفاق الجاري الذي تديره وزارة المالية (رواتب ومعاشات تقاعدية وسلع وخدمات ومشتريات رأسمالية)؛ و (2) الاستثمارات غير النفطية التي تديرها وزارة التخطيط (المشاريع وأي عقوبات مرتبطة بها). وستقدم وزارة المالية تقريرا موحدا يستفيض في شرح كل هذه المتأخرات للوزارات ذات الصلة. (قاعدة معيارية هيكلية للمراجعة الأولى، الجدول 5).

  - على أساس كل من هذه المسوح، ستعد الحكومة خططا لسداد المتأخرات بانتظام عقب انتهاء ديوان الرقابة المالية من عملية تدقيق مستقلة للمتأخرات ووضع جدول زمني للسداد وفقا لقدرة الحكومة على التمويل. وقد أدرجت الحكومة في برنامج المالية العامة المعدل لعام 2016 (الفقرة20) إصدار سندات مدتها سنتان بقيمة مؤقتة قدرها

2.5 تريليون دولار أمريكي وسعر فائدة 5%، لسداد جزء من المتأخرات المحلية المتعلقة بالاستثمارات غير النفطية التي حددتها وزارة التخطيط، والتي تبلغ 7.5 تريليون دينار عراقي (الفقرة 11). وستحدد الحكومة حجم هذا الإصدار على ضوء نتائج تدقيق المتأخرات الذي يجريه ديوان الرقابة المالية مع نهاية أغسطس/آب 2016، وتبعا لقدرتها على التمويل.

- ستتقيد الحكومة بحد أقصى لتراكم المتأخرات المحلية المتعلقة بالاستثمار غير النفطي، وفقا للمسح الذي أجرته وزارة التخطيط (هدف إرشادي، الجدول 5). وسيتم توسيع نطاق هذا الهدف الإرشادي ليشمل كافة المتأخرات المحلية في سياق المراجعات المستقبلية، على ضوء نتائج مسح المتأخرات المحلية المتعلقة بالنفقات الجارية في سياق المراجعة الأولى. وسيتم تعزيز هذا الهدف الإرشادي ليصبح معيارا للأداء فيما يتصل بالتراكم الصفري للمتأخرات المحلية بمجرد أن تصبح الحكومة قادرة على مراقبتها بدقة ومنع تراكمها.

- *اتخاذ خطوات للانتقال الى حساب الخزانة الواحد (TSA)*. وكخطوة أولى، قامت وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بوضع قائمة بكافة الحسابات المصرفية التي تسيطر عليها وزارة المالية وكافة الوحدات الحسابية الرئيسية والفرعية للحكومة الاتحادية، سواء في البنك المركزي العراقي أو البنوك المملوكة للدولة والبنوك التجارية، في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015 (الفقرة 11). وستقوم وزارة المالية في المستقبل بتنفيذ الإجراءات التالية:

- تشكيل مجموعة عمل تتضمن ممثلين لوزارة المالية، والبنك المركزي العراقي، ومصرفي الرشيد والرافدين والمصرف العراقي للتجارة للوقوف على مدى جاهزية أنظمة الدفع والسداد في البلاد، ووضع خطة لتحديث الأنظمة بما يتيح تشغيل حساب الخزانة الواحد مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016.

- وضع استراتيجية وتصميم خطة عمل لتطوير حساب الخزانة الواحد بالتدريج مع نهاية مارس/آذار 2017، في ضوء حالة البنية التحتية لإدارة تكنولوجيا المعلومات المصرفية والمالية القائمة والمخططة.

- إنشاء وحدة لإدارة التدفق النقدي (CMU) وتفويضها في وضع تنبؤات للتدفق النقدي من شأنها تحديد الاحتياجات النقدية على مدار سنة الموازنة كأحد مسؤولياتها الرئيسية (مع نهاية يونيو/ حزيران 2016) بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي. وينبغي أن تشمل توقعات التدفق النقدي تفاصيل عن كافة المقبوضات والمدفوعات الى ومن حسابات الحكومة المركزية وينبغي استخدامها لإعلام الوحدات الحسابية بعمليات التمويل. وستقوم وحدة إدارة التدفق النقدي بوضع تنبؤات الإيرادات النقدية لفترة متحركة مدتها 12 شهر مع نهاية سبتمبر/أيلول 2016؛ وتنبؤات الإنفاق النقدي لفترة متحركة مدتها 12 شهر بناء على الوحدات الحسابية الأوسع مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016. وعلى مدار 2017، ستعمل الحكومة على بناء قدرات وحدة إدارة التدفق النقدي لكي تتمكن من وضع خطط نقدية دقيقة داخل سنة الموازنة، بما في ذلك تحليل السيناريوهات.

- تشكيل لجنة لإدارة النقدية مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016 للقيام بما يلي: (1) الإشراف على تمويل الموازنة بصورة منظمة وجيدة التوقيت، وهو ما يشمل مراقبة كل التدفقات الخارجة من والداخلة الى حساب الخزانة الواحد/الحسابات الرئيسية للخزينة، وكافة عمليات تحصيل الإيرادات وإنفاقها؛ (2) مراقبة الموقف المالي الكلي والاقتصادي الكلي والنقدي، وتفعيل الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب؛ (3) ضمان تنسيق وتبادل

المعلومات بين الأطراف المعنية الرئيسية؛ (4) تيسير المناقشات بشأن السياسات. وستضم اللجنة التي يرأسها أكبر مسؤول في وزارة المالية ممثلين لدائرة إدارة الدين، ودائرة الموازنة، والخزينة، ووزارة النفط، والوحدات الحسابية الكبرى، والبنك المركزي العراقي.

- القيام تدريجيا بإدخال كافة العمليات النقدية المتعلقة بالحكومة في حساب الخزانة الواحد، بدءا باستخدام عمليات صفرية الرصيد في الفترة 2017–2018، في ضوء نتائج عمليات تدقيق البيانات المالية لمصرفي الرشيد والرافدين، وبالتزامن مع تنفيذ استراتيجية إعادة هيكلتهما (الفقرة 28) وحالة السيولة لدى أي بنك توجد فيه حسابات للحكومة.

- *تتطبق التواريخ النهائية التالية على تنفيذ موازنة 2016:* بالنسبة للالتزامات الخاصة بالنفقات التشغيلية العادية والنفقات الرأسمالية غير النفطية، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016؛ بالنسبة للالتزامات الخاصة بالنفقات الأخرى، 20 ديسمبر/كانون الأول 2016؛ بالنسبة لأوامر الدفع، 31 ديسمبر/كانون الأول 2016؛ بالنسبة لتجهيز أوامر الدفع من قبل المحاسبين والتفويض بالدفع وتسوية النفقات، 31 يناير/كانون الثاني 2017. وبذلك تكون الفترة المحاسبية الإضافية مقتصرة على العمليات المحاسبية، وسيتم إرسال تعميم لنهاية العام مع نهاية سبتمبر/أيلول 2016 يحدد المواعيد النهائية للالتزامات الخاصة بالنفقات والتحقق منها لضمان تصفية جميع النفقات بتاريخ 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

- *تصميم وتنفيذ نظام لمراقبة الالتزامات من أجل تنفيذ الموازنة وفقاً لتوصيات المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي:* ولتجنب ظهور متأخرات جديدة يجب أن يكون التركيز الفوري على ما يلي:
  - إعداد تقرير شهري عن تنفيذ الموازنة بناء على مدخلات من الوحدات الحسابية؛
  - تقنين السيولة النقدية لكل وحدة حسابية؛
  - تحسين تسجيل الالتزامات: صدور قرارات من وزير المالية ووزير التخطيط تتطلب من كل الوحدات الحسابية تسجيل كافة الالتزامات القائمة؛ وقيام وزارة المالية بإصدار تقرير عن كل الالتزامات المتكررة والاستثمارية (مصنفة حسب المشروع) بالتنسيق مع وزارة التخطيط (قاعدتان معياريتان هيكليتان، الجدول 5)؛
  - حظر أي التزام يتجاوز المخصصات الربع سنوية؛
  - تصميم النماذج القياسية المطلوبة لإعداد دليل لنظام مراقبة الالتزامات وفقاً للملحق 3 من تقرير المساعدة الفنية الذي أصدرته إدارة شؤون المالية العامة في ديسمبر/كانون الأول 2015 (مع نهاية يونيو/حزيران 2016)؛[11]
  - تدريب الوحدات الحسابية على النظام الجديد، بما في ذلك وضع تعريف واضح للالتزامات (مع نهاية أغسطس/آب 2016)؛
  - إلزام جميع الوحدات الحسابية بتسجيل كل الالتزامات القائمة (مع نهاية سبتمبر/أيلول 2016)؛

[11] إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، تعزيز مشروع قانون الإدارة المالية العامة وتنفيذ الموازنة، سوزان فلين وجاك شعراوي ويانيس بلاتايس، وتوفيق رحمة الله، وأرون شريواستوا، الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2015.

- قيام وزارة المالية بإصدار تقرير بكل الالتزامات المتكررة والاستثمارية (لكل مشروع)، بالتنسيق مع وزارة التخطيط، حسب الوضع في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016؛
- التأكد من تصـــميم وظيفة مراقبة الالتزامات في النظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS) مع نهاية يوليو/تموز 2016؛
- اختبار وظيفة مراقبة الالتزامات في المواقع التجريبية للنظام المتكامل لمعلومات الإدارة المالية (وفقا للخطط التجريبية لهذا النظام) مع نهاية عام 2018.

- *تصميم وتنفيذ نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS) بمساعدة من البنك الدولي.*

- كخطوة أولى، تعتمد وزارة المالية خارطة طريق مع نهاية يونيو/حزيران 2016 تفصّـــل المتطلبات الوظيفية الأساسية مثل: دليل الحسابات، وتتبّع النفقات على أساس متعدد السنوات؛ وترحيل الموارد من سنة إلى أخرى، وإدارة السلف وترتيبات إدارة النقدية؛
- كخطوة ثانية، تتخذ وزارة المالية الخطوات اللازمة للتعاقد مع شـــركة لتطوير نظام IFMIS، وتنشـــر وثائق العطاءات القياسـية النهائية على موقعها الالكتروني مع نهاية يوليو/تموز 2016، وتوقع العقد مع الشـركة التي يقع عليها الاختيار لتطوير نظام IFMIS مع نهاية فبراير/شباط 2017؛
- وكخطوة ثالثة، تقوم وزارة المالية بتطوير نظام IFMIS واختباره وقبوله مع نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2018؛
- وكخطوة أخيرة، تقوم وزارة المالية بتعميم نظام معلومات الإدارة المالية بالتدريج في المواقع التجريبية بما فيها وزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة الداخلية ووزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة ومحافظتي بغداد وبابل مع نهاية يونيو/حزيران 2020.

- *تنفيذ الإصلاح المطلوب في إدارة الاستثمار العام (PIM) بمساعدة البنك الدولي، وفقا للمرسوم رقم 445 الصادر في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2015 حول إدارة الاستثمارات العامة:*

- تصميم الهيكل التنظيمي للوحدة المركزية لإدارة الاستثمار العام في وزارة التخطيط الاتحادية (بحلول إبريل/نيسان 2016) ووضع هذا الهيكل موضع التنفيذ الكامل (بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2016)؛
- القيام بحصر مفصّل لحافظة مشاريع الاستثمار العامة (القائمة والجديدة ذات التكلفة التي لا تقل عن 10 ملايين دولار) على كل من مسـتوى الوزارات والمحافظات ونشـر الحصـر على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط، مع إجراء دراسة جدوى من خلال تحليل التكاليف والمنافع وكفاءة الإنفاق (مع نهاية يونيو/حزيران 2016)؛
- إجراء تقييم للاحتياجات لتحديد القدرات المطلوبة في الوحدة المركزية لنظام إدارة الاســـتثمار العام في وزارة التخطيط الاتحادية وفي محافظتي بغداد وبابل حيث يتم تجريب نظام IFMIS (مع نهاية نوفمبر/تشـــرين الثاني 2016)؛

- تدريب الوحدة المركزية لإدارة الاستثمار العام وفقاً للتوصيات التي يخرج بها تقييم احتياجات القدرات مع التركيز في البداية على الجوانب الأساسية في منهج الإطار المنطقي وتقييم المشروع المتكامل (مع نهاية 2017).

- *تدقيق تنفيذ الموازنة:* يقدم ديوان الرقابة المالية للبرلمان تقريره المعني بتنفيذ موازنة 2015 قبل أن تقدم الحكومة للبرلمان مشروع موازنة 2017.

- *تعزيز إدارة الدين:* سيتم تعزيز القدرات في دائرة الدين العام بمساعدة فنية من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وهي واحدة من أكبر الجهات التي تقدم قروضا ثنائية وبشروط ميسرة للعراق. وبدءا من شهر أكتوبر/تشرين الأول 2015، عُقِدت حلقة تطبيقية بدعم من خبراء في إدارة الدين العام ينتمون إلى الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. وسيلي ذلك مجموعة من برامج التدريب تتألف من سلسلة من الندوات والتدريب العملي لتعزيز القدرات في دائرة الدين العام. وقد تُعقد بعض الدورات التدريبية بالتعاون مع بلدان مجاورة ومؤسسات مالية دولية. وكخطوة أولى، ستسعى دائرة الدين العام إلى الحصول على مساعدة لتعزيز النظم التي تعتمد عليها في قيد الديون.

واو- إجراءات مكافحة الفساد

26- تتخذ الحكومة الإجراءات التالية لمكافحة الفساد:

- بعد مراجعة مجلس الشورى، يعتمد مجلس الوزراء مسودة تعديلات قانون 2011 المنشئ لهيئة النزاهة من أجل تعزيز حوكمتها ومساءلتها وإشرافها واستقلاليتها، ومنحها صلاحيات تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول 5)، ويحيل التعديلات إلى البرلمان في موعد أقصاه يناير/كانون الثاني 2017. وستتضمن مسودة التعديلات العناصر الأساسية لوضع إطار قانوني يتضمن الوضوح بشأن صلاحيات الهيئة، أي أهدافها ووظائفها والصلاحيات المخولة لها لتحقيقها؛ ووضوح الحوكمة والإشراف وهيكل للمساءلة، والاستقلالية التشغيلية والمالية، ومعايير الأهلية للتعيين في الهيئة، ووضع قواعد وإجراءات واضحة وشفافة للفصل من العمل، وحماية إدارتها وموظفيها. كذلك تتضمن مسودة التعديلات المتطلبات اللازمة لإقامة نظام شامل للإقرار بالموجودات (في العراق وخارجه) من جانب كبار المسؤولين العموميين وأعضاء أسرهم وشركائهم، واشتراط نشر هذا الإقرار.

- ووفقا لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سيقوم مجلس الوزراء باعتماد تعديلات القانون الجنائي لتجريم كافة أعمال الفساد بما فيها الإثراء غير المشروع والرشوة في القطاع الخاص وعرقلة سير العدالة، وإحالة هذه التعديلات الى البرلمان في موعد أقصاه ديسمبر/كانون الأول 2016.

- ووفقا لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سيقوم مجلس الوزراء باعتماد عدة مشاريع قوانين تقوم هيئة النزاهة على استكمالها حاليا لتقوية الإطار التشريعي لمكافحة الفساد، وإحالة هذه المشاريع الى البرلمان في موعد أقصاه فبراير/شباط 2017. وتتعلق مشاريع القوانين بإتاحة المعلومات وتضارب المصالح واسترداد الموجودات وحماية الشهود والمبلغين عن التجاوزات.

زاي- الرقابة المصرفية

27- في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 كان عدد البنوك العاملة في العراق 56 بنكا، منها سبعة مملوكة للدولة تضم بنكا إسلاميا واحدا، و 32 بنكا خاصا منها 6 بنوك إسلامية، و17 فرعا أجنبيا منها 5 بنوك إسلامية. وتهيمن البنوك الحكومية على القطاع المالي ولديها الجزء الأكبر من الموجودات والقروض، إذ أن حوالي 90% من موجودات الجهاز المصرفي ترجع لثلاثة من هذه البنوك الحكومية، وهي مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة.

28- وتتصف المراكز المالية لمصرف الرشيد ومصرف الرافدين بالهشاشة عقب سنوات من العمليات شبه المالية. وكخطوة أولى نحو إعادة هيكلة هذين المصرفين، قامت وزارة المالية بتعيين مدققين دوليين لمراجعة أحدث بياناتهما المالية وفقاً للمعايير الدولية، بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لإعادة هيكلة هذين المصرفين ومع البنك الدولي. وسيرفع المدققون تقاريرهم لوزارة المالية مع نهاية أغسطس/آب 2016. وكخطوة ثانية، تقوم وزارة المالية مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016 بتقديم خطة مفصلة لإعادة هيكلة هذين المصرفين بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لإعادة هيكلة المصرفين ومع البنك الدولي في ضوء نتائج عمليات التدقيق المشار إليها أعلاه.

29- وسيستمر البنك المركزي في تنفيذ إجراءات إصلاحية لتعزيز استقرار القطاع المصرفي في العراق، وهو ما يشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- العمل على مراجعة وتقييم الإجراءات الاحترازية المطبّقة لدى البنك المركزي بمساعدة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؛
- تعزيز الرقابة المصرفية بما في ذلك الرقابة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
- إعداد ونشر مؤشرات الاستقرار المالي والتي سيتم وضع تفاصيلها بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي (مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016)؛
- إعمال الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي لدى البنوك والبالغ 250 مليار دينار عراقي (214 مليون دولار)، وهو مستوى من رأس المال تم استيفاؤه في جميع البنوك الخاصة باستثناء بنك واحد؛
- التعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي في تصنيف البنوك. وقد تم بالفعل تصنيف 17 بنكا، فحصل ثلاثة منها على مرتبة *"مُرضٍ"*، وثمانية منها على مرتبة *"مقبول"*، وستة منها على مرتبة *"ضعيف"*؛
- التعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي في تحسين القواعد الاحترازية التي تحكم *"السيولة"* و*"نسبة كفاية رأس المال"*؛
- إعداد نظام لتأمين الودائع ينص على إنشاء مؤسسة عامة مرخصة من البنك المركزي تتيح للبنوك فرصة المشاركة في رأسمالها؛
- التعاقد مع شركة خاصة لتزويد البنك المركزي بنظام السجل الائتماني لتبادل المعلومات بين البنوك حول مقترضيهم المشتركين الحاليين والمحتملين؛

- إصدار قانون مصرفي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات الإسلامية؛
- فرض عقوبات مالية وإدارية على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية في حالة عدم التزامها بالقوانين والقواعد التنظيمية النافذة؛
- البدء في استخدام نظام رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) في العراق.

وبناء على تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه الصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2015، ستعمل الحكومة على تعزيز الإطار القانوني لدى البنك المركزي العراقي لينص على وجود إشراف مستقل على عملياته. وسيعتمد مجلس إدارة البنك بنهاية أكتوبر/تشرين الأول 2016 لائحة داخلية جديدة للجنة التدقيق تحظر تمثيل مسؤولين تنفيذيين من البنك في اللجنة (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول 5). وسيوافق مجلس الوزراء مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016 على تعديلات في قانون البنك المركزي وعرضها على البرلمان لتعزيز حوكمة البنك وتقوية إطار الرقابة الداخلية تمشيا مع توصيات تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه الصندوق (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول 5). وعلى وجه التحديد، ينبغي تعديل قانون البنك المركزي بحيث يتضمن ما يلي: (1) تحديد معايير اختيار المدقق الخارجي وتعيينه في الوقت المناسب (أي قبل نهاية السنة المالية التي يتعين تدقيق كشوفها المالية)؛ (2) تحويل صلاحية تعيين المدقق الخارجي من وزارة المالية إلى البنك المركزي؛ (3) النص على تعيين المدقق الخارجي لفترات متعددة السنوات؛ (4) النص على نشر الكشوف المالية المدققة؛ (5) إنشاء لجنة للتدقيق وتحديد صلاحياتها وتشكيلها وتمثيلها في مجلس إدارة البنك المركزي؛ (6) تغيير تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي لتتألف الأغلبية من غير التنفيذيين؛ (7) دعم استقلالية رئيس المدققين الداخليين؛ (8) اشتراط استخدام أسعار فائدة يحددها السوق في عمليات المقرض الأخير. وينبغي تطوير التعديلات المقترحة بالتشاور مع صندوق النقد الدولي.

حاء- تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

30- *تنفذ الحكومة إصلاحات لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.* وسيساهم ذلك في تحسين اندماج النظام المالي المحلي في الاقتصاد العالمي، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتحسين الحوكمة، وتقليص حجم القطاع غير الرسمي، وتعطيل التمويل الذي تحصل عليه "داعش"، والحد من التهديدات الإرهابية التي تشكلها.

- كخطوة أولى، تعتمد الحكومة مع نهاية أغسطس/آب 2016 لائحة لإنشاء آلية تكفل الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الإرهاب وتمويل الإرهاب وفقا للتوصية 6 الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (قاعدة معيارية هيكلية، الجدول 5). وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد البنك المركزي مع نهاية أغسطس/آب 2016 قواعد تنظيمية تفرض على الكيانات المرخصة تدابير وقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل تطبيق قانون 2015 تمشيا مع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- وكخطوة ثانية، سيعمل البنك المركزي على تطوير قدراته الرقابية لتعزيز امتثال هذه الكيانات للالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، يعتمد البنك مع نهاية يناير/كانون الثاني 2017 إجراءات

للتفتيش الميداني القائم على المخاطر، كما يعتمد مع نهاية إبريل/نيسان 2017 أدوات للرقابة المكتبية على الكيانات المرخصة. ومع نهاية مارس/آذار 2016، يخصص البنك خمسة مراقبين من ذوي الخبرة لتغطية قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على النحو الواجب أثناء عمليات الفحص الميداني وضمان فعالية التنفيذ. ومع نهاية يناير/كانون الثاني 2017، يعين البنك خمسة مراقبين إضافيين يتمتعون بالخبرة اللازمة.

- ويعمل البنك المركزي بالتنسيق مع مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تزويد وحدة الاستخبارات المالية (مكتب مكافحة غسل الأموال) بكافة الموارد المالية والبشرية والفنية اللازمة لضمان تشغيل الوحدة تشغيلا كاملا وتنفيذها لوظائفها على نحو فعال. وسيوفر البنك لمكتب مكافحة غسل الأموال موازنة ملائمة مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016. وبالإضافة إلى ذلك، يعين المكتب مع نهاية مارس/آذار 2017 خمسة محللين ماليين إضافيين من ذوي الخبرة[12] لتولي تحليل تقارير المعاملات المشبوهة وتوزيعها في الوقت المناسب على الهيئات المعنية بإنفاذ القانون. وسيعين المكتب خمسة محللين ماليين إضافيين من ذوي الخبرة مع نهاية مارس/آذار 2018.

- تعتمد الحكومة مع نهاية ديسمبر/كانون الأول 2016 قواعد تنظيمية شاملة لتنظيم عمل ناقلي الأموال، تطبيقا لشروط المادتين 34 و 35 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمشيا مع توصية فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وحينئذ تتخذ الإدارة الجمركية التدابير الملائمة لضمان فعالية تنفيذ هذه القواعد بغية رصد العمليات العابرة للحدود التي يتم من خلالها النقل المادي للعملة والأدوات المالية القابلة للتداول والصادرة لحاملها التي يُشتبه في ارتباطها بجرائم تمويل الإرهاب أو غسل الأموال أو بجرائم أصلية، أو التي اتسم الإفصاح عنها ببيانات زائفة.

طرائق البرنامج ومراقبته

31- سيتم في سياق البرنامج إجراء مراجعات ربع سنوية وتحديد معايير أداء ربع سنوية لكل من الرصيد الأولي غير النفطي، ورصيد الدين العام الكلي، ورصيد صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي، والاحتياطيات الرسمية بالعملات الأجنبية، وعدم وجود متأخرات خارجية جديدة، ورصيد المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية، وهدفين إرشاديين للإنفاق الاجتماعي ورصيد المتأخرات المحلية القائمة المتعلقة بالاستثمار غير النفطي، بدءا من يونيو/حزيران 2016 (الجدول 3). وستحدد كل مراجعة للبرنامج بضع قواعد معيارية هيكلية في مجالات ضرورية لنجاحه (ويتضمن الجدول رقم 5 قائمة المراجعة الأولى والثانية والثالثة). ومن المتوقع الانتهاء من المراجعة الأولى في 15 سبتمبر/أيلول 2016 أو بعد هذا التاريخ، والمراجعة الثانية في أو 15 ديسمبر/كانون الأول 2016 أو بعد هذا التاريخ، والمراجعة الثالثة في 15 مارس/آذار 2017 أو بعد هذا التاريخ.

[12] في مايو/أيار 2016، كان يعمل في وحدة الاستخبارات المالية سبعة محللين.

الجدول 1- العراق: الأهداف الكمية في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق، 2015-2016 [1/]

(بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	ديسمبر 2015				مارس 2016				يونيو 2016	سبتمبر 2016	ديسمبر 2016
	البرنامج[2/]	الهدف المعدل	التقدير	الحالة	البرنامج[2/]	الهدف المعدل	التقدير	الحالة	البرنامج[2/]	البرنامج[2/]	البرنامج[2/]
رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي (الحد الأدنى؛ الرصيد في نهاية الفترة، بملايين الدولارات الأمريكية)	51100	53433	53707	مستوفى	43064	43640	50567	مستوفى	38945	37849	42517
صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي العراقي (الحد الأقصى؛ الرصيد في نهاية الفترة)	12956	9487	3441-	مستوفى	22029	21349	2549	مستوفى	27186	28912	23677
الرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية (حد أدنى) [3/]	(68801)	(68969)	(63674)	مستوفى	(20949)	(20949)	(9927)	مستوفى	(39365)	(58621)	(76705)
الإنفاق الاجتماعي (حد أدنى) [3/]	17456		16494	غير مستوفى	4355		2789	غير مستوفى	8710	13829	18949
المتأخرات الخارجية الجديدة عن الدين القائم/المعاد جدولته والاقتراض الجديد (بملايين الدولارات الأمريكية؛ الحد الأقصى) [4/]	صفر		3556	غير مستوفى	صفر		4670	غير مستوفى	صفر	صفر	صفر
<u>بنود للتذكرة:</u>											
سعر تصدير النفط العراقي (دولار أمريكي/برميل، متوسط ربع السنة)	39.56		40.57		41.5		24.9		43.6	45.8	49.1

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

1/ ترد التعاريف في مذكرة التفاهم الفنية بتاريخ 22 ديسمبر/كانون الأول 2015 ضمن التقرير القُطري الصادر عن الصندوق برقم 16/11.

2/ التقرير القطري للصندوق رقم 16/11.

3/ تراكميا من 1 يناير/كانون الثاني.

4/ يتعين المراقبة المستمرة. وهدف ديسمبر/كانون الأول 2015 هو هدف تراكمي من 1 نوفمبر/تشرين الثاني.

الجدول 2– العراق: الإجراءات المسبقة والمعايير الهيكلية المقترحة في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق، 2016

الإجراءات	المراجعة المقررة التي تُستكمَل الإجراءات مع حلول موعدها	المبرر الاقتصادي الكلي	الحالة
الإجراء المسبق للحصول على موافقة الإدارة العليا			
موافقة مجلس الوزراء على التعديلات في مشروع موازنة 2016 لكي تتمشى مع الإطار الاقتصادي الكلي المتفق عليه بموجب البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وعرضها على البرلمان.		الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي	مستوفى
القاعدة المعيارية الهيكلية			
انتهاء وزارة التخطيط مع نهاية سبتمبر/أيلول 2015 من مسح المتأخرات المحلية المتعلقة بالإنفاق الاستثماري التي راكمتها جميع وزارات الحكومة الاتحادية. وينبغي أن تشمل التفاصيل مبلغ المتأخرات، وهوية الجهة الدائنة، والفاتورة، وتحديد السلع والخدمات المقدمة، وخط الائتمان المدرج في الموازنة الذي يجيز هذا الإنفاق.	المراجعة الأولى	تعزيز إدارة النقدية	مستوفى
انتهاء وزارة المالية والبنك المركزي من إعداد قائمة بجميع الحسابات المصرفية الخاضعة لإشراف وزارة المالية وجميع الوحدات الحسابية الرئيسية والفرعية للحكومة المركزية لدى البنك المركزي والبنوك الحكومية والتجارية. وينبغي أن تشمل التفاصيل الأرصدة في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015، ورقم الحساب، والاسم، والموقع، والغرض، والصلاحية، ومن لهم حق التوقيع.	المراجعة الأولى	تعزيز إدارة النقدية	مستوفى
تعيين مدقق دولي واحد أو أكثر لتدقيق آخر الكشوف المالية لمصرفي الرشيد والرافدين وفقا للمعايير الدولية.	المراجعة الأولى	تعزيز استقرار القطاع المالي.	مستوفى
موافقة وزير المالية على مشروع قانون الإدارة المالية في ضوء تعليقات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على آخر مشروع قانون تم تقديمه إلى مجلس الشورى.	المراجعة الثانية	تعزيز الإدارة المالية العامة.	غير مستوفى

المصدر: السلطات العراقية.

الجدول 3: العراق: معايير الأداء والأهداف الإرشادية في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني 2016–2017 [1/]

(بمليارات الدينارات العراقية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	2016			2017			
	يونيو البرنامج	سبتمبر البرنامج	ديسمبر البرنامج	مارس [2/] البرنامج	يونيو [2/] البرنامج	سبتمبر [2/] البرنامج	ديسمبر [2/] البرنامج
معايير الأداء							
إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي (الحد الأدنى؛ الرصيد في نهاية الفترة، بملايين الدولارات الأمريكية)	39298	34910	42665	41051	39881	39008	40081
صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي (الحد الأقصى؛ الرصيد في نهاية الفترة)	13122	17200	7184	9303	11028	12438	11781
الرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية (الحد الأدنى) [3/]	(32918)	(49145)	(65156)	(15995)	(31990)	(47985)	(63980)
إجمالي الدين العام (المحلي والأجنبي) (الحد الأقصى؛ الرصيد في نهاية الفترة)	137483	142208	143584	147708	152942	162213	167278
المتأخرات الخارجية الجديدة على الدين القائم/المعاد جدولته والاقتراض الجديد (بملايين الدولارات الأمريكية؛ الحد الأقصى) [4/]	2300	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
رصيد المتأخرات المستحقة لشركات النفط الدولية (الحد الأقصى)	3600	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الهدف الإرشادي							
الإنفاق الاجتماعي (حد أدنى) [3/]	7434	12619	18228	2876	7434	12619	18228
رصيد المتأخرات المحلية القائمة على الاستثمارات غير النفطية (حد أقصى)	7500	7500	7500	7500	7500	7500	7500
<u>بنود للتذكرة:</u>							
التحويلات إلى حكومة إقليم كردستان [3/]	3852	6841	9828	2452	4908	7367	9828
التمويل الخارجي [3/ 5/]	(1655)	(5660)	(1375)	(314)	(628)	(527)	835
المساهمات الدولية لسد الفجوة التمويلية [3/ 6/]	–	1508	5797	704	1761	8011	904
سعر تصدير النفط العراقي (دولار أمريكي/برميل، متوسط ربع السنة)	35.7	37.5	39.9	40.3	40.3	40.3	40.3

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ ترد التعاريف في مذكرة التفاهم الفنية المرفقة.

2/ أهداف إرشادية: سيتم تحديد معايير الأداء لهذه التواريخ عند انعقاد المراجعة الأولى.

3/ تراكميا من 1 يناير/كانون الثاني.

4/ بصفة مستمرة. هدف يونيو/حزيران 2016 تراكمي من تاريخ توقيع خطاب النوايا.

5/ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الجدول 4 في تقرير خبراء الصندوق.

6/ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الجدول 4 وجدول النص رقم 3 في تقرير خبراء الصندوق.

الجدول 4– العراق: الإنفاق الاجتماعي [1/]

(بمليارات الدينارات العراقية، تراكميا من بداية العام)

	ديسمبر 2015		مارس 2016		يونيو 2016		سبتمبر 2016		ديسمبر 2016	
	البرنامج[2/]	التقدير	البرنامج[2/]	التقدير	البرنامج[2/]	البرنامج المعدل[3/]	البرنامج[2/]	البرنامج المعدل[3/]	البرنامج[2/]	البرنامج المعدل[3/]
مجموع الإنفاق الاجتماعي (الحد الأدنى)	17456	16494	4355	2789	8710	7434	13829	12619	18949	18228
شبكة الأمان الاجتماعي	1215	1104	496	صفر	991	765	1487	1215	1982	1800
نظام التوزيع العام (الدعم الغذائي)	2250	1503	556	صفر	1112	450	1667	900	2223	1485
دعم القمح والأرز	1604	1102	396	صفر	792	270	1188	630	1585	1080
مساعدة ودعم للاجئين العراقيين	192	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	95	صفر	189	صفر
مساعدة ودعم للنازحين داخليا	900	720	صفر	3	صفر	33	445	450	889	900
دعم المزارعين	457	405	صفر	صفر	صفر	45	226	180	452	405
وزارة الصحة ووزارة البيئة – أجور	2546	2591	668	637	1335	1260	2003	1889	2671	2520
وزارة التعليم العالي– أجور	2035	2186	564	446	1128	1035	1691	1553	2255	2070
وزارة التربية والتعليم– أجور	6258	6882	1676	1703	3352	3149	5027	4724	6703	6300
وزارة الصحة ووزارة البيئة – السلع والخدمات						324		864		1350
وزارة التعليم العالي – السلع والخدمات						25		65		99
وزارة التربية والتعليم– السلع والخدمات						77		149		219

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ ترد التعاريف في مذكرة التفاهم الفنية بتاريخ 22 ديسمبر/كانون الأول 2015 ضمن التقرير القُطري الصادر عن الصندوق برقم 16/11 وفي مذكرة التفاهم الفنية المرفقة.

2/ مذكرة التفاهم الفنية في ديسمبر/كانون الأول 2015، ضمن التقرير القطري الصادر عن صندوق النقد الدولي رقم 16/11. يستبعد إنفاق وزارتي الصحة والتعليم على السلع والخدمات من تعريف الحد الأدنى للإنفاق الاجتماعي.

3/ مذكرة التفاهم الفنية المرفقة تدرج إنفاق وزارتي الصحة والتعليم على السلع والخدمات في تعريف الحد الأدنى للإنفاق الاجتماعي.

الجدول 5– العراق: الإجراءات المسبقة والقواعد المعيارية الهيكلية المقترحة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016– 2017

الإجراءات	المراجعة المقررة التي تُستكمَل الإجراءات مع حلول موعدها	المبرر الاقتصادي الكلي	الحالة
الإجراءات المسبقة			
موافقة مجلس الوزراء على تقرير تنفيذ الموازنة ربع السنوي وتعميمه على البرلمان، على أن يتضمن توقعات الإيرادات والنفقات لبقية عام 2016 والتي تعكس برنامج المالية العامة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني، ويقدم تفسيرا للاختلافات عن موازنة 2016، والإجراءات الواردة في الفقرة 20 من "مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية" والتي يتعين اتخاذها لضمان أن يظل تنفيذ الموازنة متسقا مع الإطار الاقتصادي الكلي بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني.		الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي	مستوفى
موافقة مجلس الوزراء على قرار بإدراج جميع رواتب وأجور موظفي الدولة غير العسكريين من الدرجة الثانية فما فوقها، بما في ذلك الراتب الأساسي والبدلات الإضافية والحوافز وبدل ساعات العمل الإضافية وغيرها من البدلات (ما عدا المخصصات للزوجة والأطفال)، ضمن الوعاء الضريبي لكل الموظفين الخاضعين لضريبة الدخل.		زيادة الإيرادات غير الضريبية	مستوفى
موافقة وزير المالية على خطة إنفاق للوحدات الحسابية بما يتمشى مع الإطار الاقتصادي الكلي المتفق عليه في اتفاق الاستعداد الائتماني، وتوزيع الخطة على الوحدات الحسابية.		الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.	مستوفى
القواعد المعيارية الهيكلية			
تستكمل وزارة المالية جداول إعداد تقارير المالية العامة في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2015، ونهاية مارس/آذار 2016، ونهاية يونيو/حزيران 2016 وفقا لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014 الصادر عن صندوق النقد الدولي.	المراجعة الأولى	تحسين شفافية المالية العامة.	
يوافق وزير المالية على مشروع قانون الإدارة المالية في ضوء تعليقات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أحدث مشروع أُحيل إلى مجلس الشورى، على النحو المحدد في الفقرة 25 من "مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية".	المراجعة الأولى	تعزيز إدارة المالية العامة.	
يستكمل ديوان الرقابة المالية تدقيق جدول المستفيدين من الرواتب الحكومية لتحديد العمالة الوهمية، أي من يحصلون على أجور دون ما يبررها من القانون أو اللوائح المطبقة.	المراجعة الأولى	خفض النفقات الجارية.	
يستكمل ديوان الرقابة المالية تدقيق جدول المستفيدين من معاشات التقاعد الحكومية لتحديد الأسماء الوهمية، أي من يحصلون على أجور بدون مبرر قانوني أو تنظيمي.	المراجعة الأولى	خفض النفقات الجارية.	
يعتمد مجلس الوزراء لائحة داخلية تنشئ آلية للالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الإرهاب وتمويل الإرهاب تمشيا مع التوصية 6 الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.	المراجعة الأولى	تقوية الروابط مع النظام المالي الدولي	
استكمال مسح لجميع المتأخرات المحلية، أي المدفوعات المستحقة لمدة تزيد على 90 يوما، في نهاية يونيو/حزيران 2016، بما في ذلك: (1) الإنفاق الجاري الذي تديره وزارة المالية (الرواتب ومعاشات التقاعد والسلع والخدمات والمشتريات الرأسمالية) و(2) الاستثمارات غير النفطية التي تديرها وزارة التخطيط (المشاريع وما يرتبط بها من عقوبات). وتعد وزارة المالية تقريرا مفصلا موحدا عن كل هذه المتأخرات التي راكمتها الوزارات المدرجة.	المراجعة الأولى	تحسين شفافية المالية العامة	

الجدول 5– العراق: الإجراءات المسبقة والقواعد المعيارية الهيكلية المقترحة في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني، 2016– 2017 (تتمة)

الإجراءات	المراجعة المقررة التي تُستكمل الإجراءات مع حلول موعدها	المبرر الاقتصادي الكلي	الوضع
القواعد المعيارية الهيكلية			
يتخذ وزير المالية ووزير التخطيط قرارات تلزم جميع الوحدات الحسابية بتسجيل كل الالتزامات القائمة.	المراجعة الثانية	تحسين إدارة النقدية	
تنشر وزارة المالية في موقعها الخارجي على شبكة الإنترنت البيانات المالية لصندوق تنمية العراق والحساب اللاحق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، بعد تدقيقها طبقا للمعايير الدولية.	المراجعة الثانية	تحسين شفافية المالية العامة	
يوافق مجلس إدارة البنك المركزي على لائحة داخلية جديدة للجنة التدقيق تحظر تمثيل مسؤولين تنفيذيين من البنك في اللجنة.	المراجعة الثانية	تعزيز الحوكمة في البنك المركزي.	
يوافق مجلس الوزراء على مسودة تعديلات قانون عام 2011 المنشئ لهيئة النزاهة، بغية تعزيز حوكمتها ومسؤولياتها وإشرافها واستقلاليتها، ومنحها صلاحيات تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على النحو المحدد في الفقرة 26 من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، ويعرض مسودة التعديلات على البرلمان.	المراجعة الثالثة	مكافحة الفساد	
تصدر وزارة المالية تقريرا عن كافة الالتزامات المتكررة والاستثمارية (مصنفة حسب المشروع) بالتنسيق مع وزارة التخطيط.	المراجعة الثالثة	تحسين إدارة النقدية	
يوافق مجلس الوزراء على تعديلات قانون البنك المركزي لتقوية الحوكمة وإطار الرقابة الداخلية في البنك المركزي، تمشيا مع توصيات تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه صندوق النقد الدولي وعلى النحو المحدد في الفقرة 30 من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، ويعرض تعديلات القانون على البرلمان.	المراجعة الثالثة	تعزيز الحوكمة في البنك المركزي.	
يوافق مجلس الوزراء على تعديل قانون الاستثمار، أو تصدر وزارة المالية لوائح تنفيذية توضيحية لإلغاء القيد القائم على تحويل عائدات الاستثمار والذي ينشئ قيدا على الصرف، ويعرض تعديل القانون على البرلمان.	المراجعة الثالثة	تحسين مناخ الأعمال بإلغاء القيود على المعاملات الدولية الجارية	

المصدر: السلطات العراقية.

الملحق الثاني–العراق: مذكرة التفاهم الفنية

1– تحدد هذه المذكرة معايير الأداء الكمية والأهداف الإرشادية لبرنامج السلطات العراقية الاقتصادي للفترة من يونيو/حزيران 2016 إلى يونيو/حزيران 2019 في إطار اتّفاق الاستعداد الائتماني (SBA). وتمثل معايير الأداء هذه، الواردة في الجدول 3 من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ("MEFP") والمرفقة بخطاب النوايا بتاريخ 19 يونيو/حزيران 2016، التفاهمات التي تم التوصل إليها بين السلطات العراقية وخبراء صندوق النقد الدولي، كما تحدد دورية إرسال البيانات إلى خبراء الصندوق لأغراض الرقابة، والمواعيد النهائية لإرسالها.

ألف: معايير الأداء والأهداف الإرشادية

2– فيما يلي معايير الأداء للبرنامج الاقتصادي:

(1) حد أدنى لرصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي؛

(2) حد أقصى لصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي؛

(3) حد أدنى للرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية؛

(4) حد أقصى لرصيد المتأخرات القائمة المستحقة لشركات النفط العالمية (IOCs)؛

(5) حد أقصى مستمر لمتأخرات المدفوعات الخارجية الجديدة المتعلقة بسداد أي ديون قائمة أو معادة جدولتها أو بالديون الجديدة التي تتحمّلها الحكومة المركزية و/أو على البنك المركزي العراقي؛

(6) حد أقصى لإجمالي الدين العام الكلي (المحلي والخارجي).

3– الأهداف الإرشادية هي:

(1) حد أدنى لإنفاق الحكومة المركزية في المجالات الاجتماعية،

(2) حد أقصى لرصيد المتأخرات المحلية القائمة المتعلقة بسداد النفقات الاستثمارية غير النفطية.

باء: التعاريف

4– سيُستَخدَمُ سعرُ صرف محدد بواقع 1.180 دينار عراقي للدولار الأمريكي لأغراض مراقبة البرنامج. وسيستخدم هذا السعر لتحويل قيمة جميع الموجودات والمطلوبات الأجنبية، المقومة بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي، إلى الدينار العراقي، حسب الاقتضاء. أما موجودات ومطلوبات البنك المركزي العراقي، المُقوّمة بحقوق السحب الخاصة ("SDRs")، وبالعملات الأجنبية بخلاف الدولار الأمريكي، فسيتم تحويل قيمتها إلى الدولار الأمريكي بأسعار صرفها مقابل حقوق السحب الخاصة السائدة في 19 مايو/أيار، وفقا لما يُنشر في الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي. وستُستَخدَم نفس القاعدة لتحويل المَعْلَمات ذات الصلة بالدين الخارجي.

5- ولأغراض مراقبة البرنامج، وما لم يُحدد شيء آخر بخلاف ذلك، تُعَرَّف الحكومة المركزية بأنها تشمل الإدارة المركزية، وحكومة إقليم كردستان، وكذلك الهيئات المدرجة في القسم 6 من ميزانية الحكومة الفيدرالية (المجالس المحلية، وشبكة الإعلام العراقي، واللجنة الأولمبية الوطنية العراقية، وبيت الحكمة، وأمانة بغداد، والبلديات، وكذلك المديرية العامة للمجاري والمديرية العامة للمياه).

6- يُعَرَّف **إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي** بأنه استحقاقات البنك المركزي على غير المقيمين، التي تخضع لسيطرة البنك المركزي، والمقومة بعملات أجنبية قابلة للتحويل، والمتاحة فوراً للبنك المركزي بدون شروط لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، أو للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي، والتي لا يجنبها البنك المركزي لسداد مدفوعات محددة. وهي تشمل حيازات البنك المركزي العراقي من الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، ووضع (مركز) الاحتياطي العراقي لدى صندوق النقد الدولي، والمبالغ النقدية بالعملات الأجنبية، وحيازات غير المقيمين من سندات الملكية وسندات الدين، والودائع بالعملة الأجنبية في الخارج، بما في ذلك حساب الحكومة بالعملة الأجنبية (الحساب رقم 600/300). وتُستبعد من الموجودات الاحتياطية أي موجودات مرهونة أو مضمونة أو ملتزم بها على أي نحو آخر؛ والاستحقاقات على المقيمين؛ والمعادن النفيسة بخلاف الذهب النقدي؛ والموجودات بعملات غير قابلة للتحويل؛ والموجودات غير السائلة، والاستحقاقات بالنقد الأجنبي الناشئة عن مشتقات بعملات أجنبية مقابل العملة المحلية (مثل العقود المستقبلية والآجلة والمبادلات وعقود الخيار). ولأغراض مراقبة البرنامج، سيتم تقييم رصيد الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بأسعار الصرف المقررة في البرنامج (الفقرة 4). وسيقوم المدقق الخارجي للبنك المركزي العراقي بتدقيق مخزون احتياطيات النقد الاجنبي خلال شهرين بعد تاريخ الاختبار.

7- ويشمل **صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي:** (1) صافي الاستحقاقات على الحكومة العامة، ويتألف من إجمالي الاستحقاقات على الحكومة العامة ناقصا ودائع الحكومة العامة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي؛ (2) إجمالي الاستحقاقات على شركات الإيداع الأخرى؛ (3) أدوات السياسة النقدية وتشمل الودائع لأجل، المقومة بالدينار وبالعملات الأجنبية، وحوالات البنك المركزي العراقي لدى شركات الإيداع الأخرى؛ (4) صافي الاستحقاقات على الشركات العامة غير المالية؛ (5) الاستحقاقات على القطاع الخاص. ولأغراض اتفاق الاستعداد الإئتماني هذا، يُستبعد من صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي البنود الأخرى الصافية (OIN)، والتي تتألف من صافي قيمة الموجودات غير المالية، والحساب الرأسمالي وحساب الاحتياطيات، وبنود تعديل حساب صندوق النقد الدولي (الفروق بين السجل الوطني وسجل صندوق النقد الدولي)، والاعتمادات. وسيقوم المدقق الخارجي للبنك المركزي العراقي بتدقيق مخزون صافي الموجودات المحلية خلال شهرين من تاريخ الاختبار. ولأغراض هذه الفقرة، تعرَّف الحكومة العامة بأنها الحكومة المركزية حسب تعريفها في الفقرة 5 وكل الكيانات الحكومية الأخرى التي للبنك المركزي استحقاقات عليها أو تجاهها.

8- ويُعرَّف **الرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية** بأنه الفرق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات الأولية غير النفطية مقيسة على أساس الاستحقاق. وتُعرَّف **الإيرادات** غير النفطية بأنها إجمالي الإيرادات والمنح عدا المقبوضات المرتبطة بالنفط (صادرات النفط الخام والمواد المكررة والتحويلات من المؤسسات المملوكة للدولة المرتبطة بالنفط). وتُعرَّف النفقات الأولية غير النفطية بأنها مجموع النفقات، شاملة الإنفاق خارج الموازنة المصرح به وفق المراسيم الحكومية، وباستثناء: (1) مدفوعات الفائدة على الدين المحلي والخارجي؛ (2) جميع أنواع الإنفاق المرتبط بالنفط (بما في ذلك تعويضات الحرب).

9- وتُعَرَّف **المتأخرات القائمة لشركات النفط الدولية** بأنها فواتير شركات النفط الدولية التي تصدق عليها وزارة النفط وتُستحق لما يزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ إرسالها للفواتير.

10- وتُعرَّفُ، على النَّحو التالي، **متأخرات مدفوعات الدين الخارجي الجديدة التي تستحقّ على الدين المعاد جدولته، والدين الخارجي الجديد المتعاقد عليه، أو المضمون من جانب الحكومة المركزية، باستثناء حكومة إقليم كردستان و/أو البنك المركزي العراقي:**

- تتألف متأخرات المدفوعات الخارجية من التزامات خدمة الدين الخارجي (الأصل والفائدة)، التي يحلّ موعد استحقاقها، والتي لم تُسدد خلال فترة السماح المُحدّدة في الاتفاقات المتعاقد عليها التي يحل أجل استحقاقها بعد 30 يونيو/حزيران 2016.

- وفقا لما ورد في الفقرة 8 من المبادئ التوجيهية المعنية بشرطية الدين العام في اتفاقات الصندوق، والتي اعتمدها المجلس التنفيذي بالقرار رقم 15688-(107/14)، الصادر في 5 ديسمبر/كانون الأول 2014، فإن المقصود بمصطلح *"الدين"* هو أنه التزام جارٍ (أي ليس احتمالياً)، ينشأ بموجب اتفاق تعاقدي ينطوي على تقديم قيمة في شكل موجودات (بما في ذلك العملة) أو خدمات، ويقضي بقيام الطرف الملتزم بسداد دفعة واحدة أو أكثر في شكل موجودات (بما في ذلك العملة) أو خدمات في نقطة (نقاط) زمنية ما مستقبلا؛ وسوف تُسدِّد هذه المدفوعات أصل و/أو فوائد المطلوبات المترتبة على الاتفاق بموجب العقد. ويمكن أن تأخذ الديون عدة أشكال تشمل الأشكال الرئيسة منها:

  - *القروض*، أي السُّلف النقدية التي يمنحها المُقرِض للطرف الملتزم على أساس تعهد من جانب الملتزم بسداد الأموال مستقبلا (وتشمل الودائع، والسندات، وسندات الدين غير المضمونة، والقروض التجارية، وائتمانات المشترين)، والتبادل المؤقت للموجودات التي تعادل القروض المغطاة بضمان كامل، والتي تقضي بسداد الطرف الملتزم للأموال، وبدفع فائدة عادة، بإعادة شراء الضمان من المشترى مستقبلاً (مثل اتفاقات إعادة الشراء وترتيبات المبادلة الرسمية)؛

  - *ائتمانات المُورِّدين*، أي العقود التي يسمح المورد بموجبها للطرف الملتزم بتأجيل سداد المدفوعات حتى انقضاء فترة ما بعد تاريخ تسليم السلع أو تقديم الخدمات.

  - *عقود التأجير*، أي الترتيبات التي يجري بموجبها تقديم ممتلكات يحق للمستأجر استخدامها لفترة (فترات) زمنية محددة تكون عادة أقصر من مجموع العمر التشغيلي المتوقع للممتلكات، بينما يحتفظ المؤجِّر بحقه في ملكيتها. ولأغراض المبادئ التوجيهية، فإن الدين هو القيمة الحالية (عند بدء التأجير) لكل مدفوعات التأجير المتوقع سدادها أثناء فترة الاتفاق، باستثناء المدفوعات التي تغطي عمليات تشغيل الممتلكات أو إصلاحها أو صيانتها.

  - *المتأخراتُ* والغرامات والأضرار الصادر بشأنها حكم قضائي والناشئة عن عدم السداد بموجب التزام تعاقدي ضمن فترة السماح المتعاقد عليها، تُعتبرُ كلُّها من الديون. وفي ظل هذا التعريف، فإنه لا ينشأُ دينٌ عن عدم أداء مدفوعات بموجب التزام لا يعتبر ديناً (مثل الدفع عند التسليم).

- ولأغراض البرنامج، يُعرَّف الدين الخارجي على أساس إقامة مُقدِّم الائتمان.

11- يُعرَّفُ **مجموع الدين العام المتعاقد عليه أو المضمون من الحكومة المركزية** بما يلي:

- يُعرَّفُ مُصطلح "الدين" كما ورد ذكره في الفقرة السابقة (10).
- مجموع الدّين العام هو حاصل جمع الدين المحلي والدين الخارجي، مع تعريف الدين الخارجي والدين المحلي استناداً إلى محل إقامة مُقدِّم الائتمان (الدائن).
- يَستَبعِدُ مجموعُ الدين العام الدَّينَ الذي تتعاقد عليه حكومة إقليم كردستان.
- يشمل مجموعُ الدين العام استحقاقات البنك المركزي العراقي على الحكومة المركزية.
- يشمل مجموعُ الدين العام المتأخراتِ حسبما ورد تعريفها في الفقرتين 9 و13، ولكنه يستبعد أي مدفوعات لسداد المتأخرات المحلية المتعلقة بالاستثمار غير النفطي المدرجة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية (الفقرة 25، النقطة الثالثة، النقطة الفرعية الثانية) لأن مدفوعات سداد هذه المتأخرات ينبغي أن تنتظر نتائج عملية التدقيق التي يجريها ديوان الرقابة المالية للتحقق من سلامتها.
- يَستَبعِدُ مجموع الدين العام الائتمان قصير الأجل المتعلق بالموردين (الذي يقل عن 90 يوما).
- سيقوم مدقق خارجي بتدقيق إجمالي الدين العام المتفق عليه أو المضمون من الحكومة المركزية وفقا للتعريف الوارد في الفقرة 11، خلال مدة شهرين بعد مواعيد الاختبار.

12- يُعَرَّف **الإنفاق الاجتماعي** (الجدول 4 في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية) بأنه حاصل الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعية، ونظام التوزيع العام، والدعم على القمح والأرز، ومساعدات دعم اللاجئين السوريين والنازحين في الداخل، ودعم المزارعين، والسلع والخدمات ورواتب موظفي وزارات الصحة، والبيئة، والتربية والتعليم، والتعليم العالي. وسوف تُحدّد الأهداف السنوية بنسبة 90% من النفقات المذكورة أعلاه في الموازنة المتفق عليها في إطار اتّفاق الاستعداد الإئتماني. وسيتم قياس الإنفاق في الوقت الذي تُحوّل فيه وزارة المالية المبالغ إلى وحدات الانفاق.

13- **ورصيد المتأخرات المحلية القائمة المتعلقة بسداد النفقات الاستثمارية غير النفطية** هو قيمة الفواتير المرتبطة بالاستثمار غير النفطي التي لا تُسدد لما يزيد على 90 يوما بعد تاريخ إرسالها للفواتير، حسب قياس المسوح المنتظمة التي تجريها وزارة التخطيط.

جيم: مُعامِلات التعديل

14- يُعدَّل الحد الأدنى للرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية، والحد الأقصى لمجموع الدين العام إذا كان المبلغ الفعلي للتحويل الموجه من الحكومة المركزية إلى حكومة إقليم كردستان أقل من المبلغ المحدد في البرنامج. وفي تلك

الحالة، يُعدّل الحد الأدنى للرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية بالزيادة، كما يُعدّل الحد الأقصى لمجموع الدين العام بالتخفيض، وذلك بالقيمة المطلقة لمبلغ الفرق.

15- تُعدّل الحدود القصوى لصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي بالزيادة إذا كان التمويل الأجنبي، المعرَّف لأغراض هذه الفقرة والثلاث فقرات التالية بأنه مجموع التمويل الخارجي والمساهمات الدولية لسد فجوة التمويل المشار إليها في الجدول 3 من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، أقل من المقرر في البرنامج بما يصل إلى حد 1.18 تريليون دينار عراقي. وسيكون حجم التعديل مساوياً الفرق بين التمويل الخارجي الملاحظ، وبين ذلك المُدرج (المقرر) في البرنامج بسقوف تساوي المبالغ المذكورة في الجمل السابقة.

16- يعدل الحد الأقصى لرصيد صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بالتخفيض في حال كان التمويل الخارجي أعلى مما هو مدرجٌ في البرنامج. وسيكون حجم التعديل مساوياً الفرق بين التمويل الخارجي المُلاحَظ وذلك المُدْرَج في البرنامج.

17- يُعدَّل الحد الأدنى لرصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي بالتخفيض إذا كان التمويل الأجنبي أقل مما هو مدرج في البرنامج ليكون في حدود مليار دولار أمريكي. وسيكون حجم التصحيح مساويا للفرق بين القيمة المُشاهدة والقيمة المحددة في البرنامج للتمويل الأجنبي وبحد أقصى القيمة الواردة في الجملة السابقة.

18- يُعدَّل الحد الأدنى لرصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي بالزيادة إذا كان التمويل الأجنبي أعلى مما هو مقرر في البرنامج. وسيكون حجم التعديل مساوياً الفرق بين التمويل الخارجي الملاحظ، وبين ذلك المدرج في البرنامج.

دال: توفير المعلومات لخبراء الصندوق

19- لمراقبة التطورات في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني، تُوافق السلطات على تزويد الصندوق بالمعلومات المبينة أدناه بعد الحصول على الموافقة على اتفاق الاستعداد الائتماني. وينطوي تصميم برنامج التصحيح الاقتصادي، الذي وضعته السلطات العراقية، على معايير أداء وأهداف إرشادية تستند إلى أساس ربع سنوي، وينبغي تقديم النتيجة الفعلية في غضون ثمانية أسابيع من نهاية ربع السنة. غير أنه تيسيراً للمراقبة المنتظمة، ينبغي تقديم كثير من المؤشرات بمعدلات تواتر أعلى، حسب المشار إليه أدناه:

أهم المؤشرات المالية

- **المُجْمَلات النقدية والمالية الأولية** على أساس أسبوعي كما في *"المؤشرات المالية الرئيسية"*، وتشمل بيانات سعر الصرف (اليومية)، والعملة المتداولة، والودائع القابلة للتحويل والودائع الأخرى لدى المصارف التجارية، والأرصدة في الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي العراقي، وأسعار الفائدة على القروض والودائع لدى المصارف التجارية، وحيازات الأوراق المالية الحكومية، والائتمانات الحالية للقطاعين العام والخاص. وينبغي الإبلاغ عن البيانات، ما عدا بيانات أسعار الصرف، خلال مدة أقصاها ثلاثة أسابيع من نهاية الفترة المرجعية.

القطاع الحقيقي

- مؤشرات النشاط النفطي بشأن إنتاج واستخدام النفط الخام والغاز، وإنتاج وبيع المُنتجات النفطية المكررة (للتصدير والاستخدام المحلي)، بما في ذلك المواد المتبقية الثقيلة والأسعار المرتبطة بها (شهرياً). وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات خلال مدة أقصاها شهران من نهاية الشهر المرجعي.

- مؤشرات النشاط الاقتصادي الحقيقي غير النفطي (ربع سنوي)، بما في ذلك إنتاج الإسمنت والأسمدة والكهرباء، وينبغي الإبلاغ عنها خلال مدة أقصاها شهران من نهاية الشهر المرجعي.

- مجموع الناتج المحلي الإجمالي المبلغ به خلال مدة أقصاها اثنا عشر أسبوعاً من نهاية ربع السنة المرجعي.

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك، شاملا الأرقام القياسية للمدن الرئيسية (شهرياً). وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات خلال مدة أقصاها شهراً واحداً من نهاية الشهر ذي الصلة.

القطاع النقدي والمالي

- إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي (أسبوعي)، وأرصدة حساب الحكومة بالعملات الأجنبية (حساب 600/300). وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات خلال مدة أقصاها أسبوعان من نهاية الأسبوع المرجعي. وسوف يقوم المُدقّق الخارجي لعمليات البنك المركزي العراقي بتدقيق قيمة إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي في نهاية كل ربع سنة، حسبما تمّ تعريفها في الفقرة 6، كما سوف تُرسل القيمة المُدقّقة إلى الصندوق خلال شهرين بعد تاريخ إجراء كل اختبار.

- الميزانية العمومية الشهرية للبنك المركزي العراقي، بفاصل زمني مدته شهر واحد. وسوف يقوم المُدقّق الخارجي لعمليات البنك المركزي العراقي بتدقيق قيمة صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي في نهاية كل ربع سنة، حسبما تمّ تعريفها في الفقرة 7، كما سوف تُرسل القيمة المُدقّقة إلى الصندوق خلال شهرين بعد تاريخ إجراء كل اختبار.

- الميزانية العمومية الشهرية الموحّدة لشركات الإيداع الأخرى (المصارف التجارية)، بفاصل زمني مدته ثمانية أسابيع.

- الموجودات والمطلوبات الشهرية للحكومة المركزية (وزارة المالية والوزارات القطاعية التّنفيذية "المُنفِقة أو المُنفِّذة للإنفاق") لدى القطاع المصرفي، بفاصل زمني مدته ثمانية أسابيع.

- مسح شركات الإيداع (المسح النقدي) لكل المصارف التجارية والبنك المركزي العراقي (شهري)، بفاصل زمني مدته ثمانية أسابيع.

- أحدث ميزانية عمومية وبيان دخل (ربع سنوي) للمصرف العراقي للتجارة (TBI)، بالإضافة إلى بيانات حول خطابات الاعتماد المُصدّرة، والمنفذة، وغير المدفوعة، بفاصل زمني لا يتجاوز ستة أسابيع.

- أحدث ميزانية عمومية وبيان دخل (ربع سنوي) لمصرفي الرشيد والرافدين.

- مؤشرات الاستقرار المالي ربع السنوية للنظام المصرفي، مع التّمييز بين المصارف العامة والمصارف الخاصة (الأهلية)، بفاصل زمني مدته ثمانية أسابيع.

قطاع المالية العامة

- تفاصيل الإيرادات، والنفقات التشغيلية والرأسمالية، وبنود التمويل لعمليات المالية العامة والنفط الموحدة، ورصيد المالية العامة الكلي. وينبغي أن تتضمن هذه البيانات ما يلي:

أ) تنفيذ الموازنة العامة العراقية ويتم الإبلاغ عنها على أساس شهري؛

ب) التحويلات من حكومة إقليم كردستان وإليها ويتم الإبلاغ عنها على أساس شهري ؛

ج) الإنفاق الاجتماعي حسب تعريفه في الفقرة 12، وإجمالي التحويلات (بما في ذلك التحويلات اللازمة لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي – نظام التوزيع العام – والنازحين داخلياً واللاجئين)؛

د) متأخرات المدفوعات المحلية المتعلقة بسداد النفقات الاستثمارية غير النفطية كما تم توثيقها في مسح وزارة التخطيط الوارد تعريفه في الفقرة 13؛

هـ) المدفوعات و/أو متأخرات المدفوعات لشركات النفط الدولية؛ على النحو الوارد تعريفه في الفقرة 9 على أساس ربع سنوي وبفاصل زمني ثمانية أسابيع؛

و) المبالغ المنصرفة من المساعدات الخارجية، والقروض بما في ذلك إصدارات سندات اليوروبوند والقروض من المصرف العراقي للتجارة؛

ز) تنفيذ خطابات الائتمان المموّلة من خلال المصرف العراقي للتجارة أو بطرق أخرى؛

ح) كل عمليات الحساب رقم 600/300 وحساباته الفرعية؛

ط) أشكال أخرى من المساعدة الثنائية ومتعددة الأطراف وموارد التمويل الاستثنائي، وغيرها من الموارد التمويلية (مثل إصدار السندات المحلية أو الأجنبية، والقروض المورّقة، باستخدام العائدات النفطية المستقبلية، وما إلى ذلك)؛

ي) أرصدة جميع الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية (بما في ذلك ودائع الحكومة و/أو الوزارات التنفيذية المُنفِقة، وودائع وحدات الإنفاق الرئيسة ووحدات الإنفاق الفرعية)؛

ك) المبالغ المرتبطة بكل السُّلف خارج الموازنة والمدرجة في الموازنة؛

ل) الرصيد المتاح من الأوراق المالية الحكومية (بما في ذلك سندات الخزانة) لدى/في حيازة المصارف التجارية، والبنك المركزي العراقي، وصناديق التقاعد. وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات على أساس شهري، وخلال مدة أقصاها شهران من نهاية الشهر المرجعي.

ميزان المدفوعات

- ينبغي تقديم ميزان مدفوعات مبدئي ربع سنوي، يجمعه ويُصنّفه البنك المركزي العراقي، بعد ثلاثة أشهر من نهاية ربع السنة المرجعي.

- إحصاءات التجارة الخارجية (الواردات والصادرات وإعادة التصدير) (ربع سنوية). وينبغي الإبلاغ عن بياناتها خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.

- مقدار مجموع الواردات من المنتجات النفطية الممولة من الموازنة، ومجموع قيمة الواردات من المنتجات النفطية، على أساس ربع سنوي، ابتداءً من الربع الأول من عام 2016. وينبغي الإبلاغ عن هذه البيانات خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.

- بيانات تفصيلية عن المبالغ المنصرفة من المساعدات الخارجية (لتمويل المشروعات والموازنة كليهما)، المقدمة من جميع الدائنين الخارجيين والجهات المانحة، وإطفاء الديون الخارجية وتسديد دفعات الفائدة. وينبغي تبليغ هذه البيانات على أساس شهري خلال مدة لا تتجاوز ثمانية أسابيع من نهاية الشهر المرجعي.

الدين العام

- رصيد الدين العام على النحو الوارد تعريفه في الفقرة 11 على أساس ربع سنوي، وبفاصل زمني ثمانية أسابيع، والمدقق بواسطة مدقق خارجي.

- قائمة القروض الخارجية الحكومية أو المضمونة من الحكومة ذات الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، والتي يتم التعاقد عليها خلال مدة كل ربع سنة، مع بيان ما يلي بالنسبة إلى كل قرض: الدائن، والمقترض (الملتزم النهائي)، وقيمة القرض والعملة المستخدمة، وأجل الاستحقاق وفترة السماح، وشروط السداد، وترتيبات سعر الفائدة (شهرياً).

- تفاصيل الاتفاقيات الجديدة لإعادة جدولة الديون، ولتخفيف أعباء الديون مع الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف والتجاريين، بما في ذلك المبالغ الجديدة غير المُسدّدة والعملة المستخدمة، وجدول المدفوعات (الأصل والفائدة)، وشروط الاتفاقيات، وشروط السداد، وترتيبات سعر الفائدة (على أساس ربع سنوي).

الإصلاحات الهيكلية

20- تشكل القواعد المعيارية الهيكلية عنصراً حيوياً من اتفاق الاستعداد الائتماني. ووفقا للقواعد المعيارية المتفق عليها (راجع الجدول 5 في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية)، سوف تُعدُّ السلطات تقارير وترسلها إلى خبراء صندوق النقد الدولي، مشفوعةً بالمستندات الملائمة، لتوثيق استكمال الإصلاحات.

معلومات أخرى

21- تُرسَلُ أي تفاصيل أخرى حول التدابير الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تتخذها الحكومة، والتي يُتوقع أن يكون لها تأثير على تسلسل البرنامج (مثل التغييرات في التشريعات، أو الأنظمة، أو أي وثائق أخرى ذات صلة)، إلى خبراء صندوق النقد الدولي في الوقت المناسب لأغراض التشاور أو الإحاطة.

صندوق النقد الدولي

العراق

المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته ثلاث سنوات – مرفق المعلومات

٢٤ يونيو ٢٠١٦

إعداد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

المحتويات

العلاقات مع صندوق النقد الدولي ٢
العلاقات مع مجموعة البنك الدولي ٧
قضايا إحصائية ١٠

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في ٣١ مايو/أيار ٢٠١٦)

حالة العضوية: انضم إلى عضوية الصندوق في ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٥؛ المادة الرابعة عشرة

حساب الموارد العامة

	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من حصة العضوية
حصة العضوية	١٦٦٣,٨٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٢٢٦٥,١٦	١٣٦,١٤
مركز الشرائح الاحتياطية في الصندوق	٢٨٩,٩٥	١٧,٤٣

إدارة حقوق السحب الخاصة

	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	١١٣٤,٥٠	١٠٠,٠٠
الحيازات	٢٥,٦٦	٢,٢٦

عمليات الشراء والقروض القائمة

	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من حصة العضوية
المساعدات الطارئة[1]	٨٩١,٣٠	٥٣,٥٧

[1] المساعدات الطارئة يمكن أن تتضمن المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية والمساعدة الطارئة في مرحلة ما بعد الصراع وأداة التمويل السريع.

آخر الاتفاقات المالية

النوع	تاريخ الاتفاق	تاريخ الانتهاء	المبلغ المعتمد (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)	المبلغ المسحوب (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)
استعداد ائتماني	٢٤ فبراير ٢٠١٠	٢٣ فبراير ٢٠١٣	٢٣٧٦,٨٠	١٠٦٩,٥٦
استعداد ائتماني	١٩ ديسمبر ٢٠٠٧	١٨ مارس ٢٠٠٩	٤٧٥,٣٦	٠,٠٠
استعداد ائتماني	٢٣ ديسمبر ٢٠٠٥	١٨ ديسمبر ٢٠٠٧	٤٧٥,٣٦	٠,٠٠

الالتزامات غير المسددة والمدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ بناء على استخدام الموارد القائم والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)[1]

	المرحلة المقبلة				
	2016	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
أصل المبلغ			111.41	445.65	334.24
الرسوم/الفوائد	4.98	9.95	9.95	7.02	2.36
المجموع	**4.98**	**9.95**	**121.37**	452.67	336.59

[1] إذا كان على البلد العضو التزامات مالية متأخرة مستحقة لأكثر من ثلاثة أشهر، يتم بيان قيمة هذه المتأخرات في هذا القسم.

تنفيذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون: لا ينطبق

تنفيذ المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI): لا ينطبق

تنفيذ اتفاق في ظل الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCR): لا ينطبق

في 4 فبراير/شباط 2015، تحول الصندوق الاستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحلة ما بعد الكوارث إلى الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCR).

تقييم الضمانات الوقائية

استُكْمِل في إبريل/نيسان 2016 آخر تقييم للضمانات الوقائية لدى البنك المركزي العراقي. وخلُص التقييم إلى أن البنك المركزي لا يزال يواجه قيودا في قدرته على إجراء العمليات، ناهيك عن الوضع الأمني الصعب على الأرض. فمع خسارة إيرادات الموازنة الناجمة عن تراجع أسعار النفط، اضطر البنك المركزي إلى الدخول في تمويل غير مباشر للحكومة بغية سد فجوة الموازنة. ومنذ تقييم عام 2010، لم تُبذَل جهود متضافرة لتعزيز الإطار القانوني، ولا يزال التدقيق الداخلي قاصرا رغم المساعدات المكثفة من الاستشاريين. وينبغي إعطاء أولوية لمعالجة جوانب الضعف الحالية في هذا المجالات، إلى جانب تعزيز بيئة الرقابة ووظيفة التدقيق الداخلي. ومن التطورات الإيجابية مؤخرا حدوث تحسن كبير في جودة إعداد التقارير المالية، وهو ما تم في جانب منه بمساعدة المدققين الخارجيين.

ترتيب سعر الصرف

تم بأثر رجعي إعادة تصنيف ترتيبات سعر الصرف بحكم القانون وبحكم الواقع في العراق لتندرج تحت الترتيبات التقليدية لسعر الصرف المربوط اعتبارا من 15 يناير/كانون الثاني 2012. وينص قانون البنك المركزي على إعطاء مجلس إدارة البنك المركزي العراقي صلاحية صياغة سياسة سعر الصرف. وقد أجرى مجلس إدارة البنك عملية إعادة مواءمة لسعر الصرف بتعديله من 1.166 دينارا عراقيا مقابل الدولار الأمريكي إلى 1.182 دولارا في الأول من ديسمبر/كانون الأول 2015، مع توحيد أسعار

الصرف الفعلية المطبقة على المبيعات النقدية والتحويلات عند مستوى 1.190 شاملا عمولة البنك المركزي. ويقف البنك المركزي العراقي على استعداد لتوفير النقد الأجنبي بسعر الصرف الرسمي مضافا إليه العمولات بالنسبة للمعاملات المسموح بها من خلال مزاداته (مخصصاته) اليومية، مُرسيا بذلك نظام ربط العملة. ولكن لأن بعض المعاملات مستبعد من مزادات البنك المركزي، نجد أن العديد منها يتم بأسعار صرف السوق الموازية. وينشر البنك المركزي الحجم اليومي لمخصصات المزادات في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

ولا يزال العراق يستفيد من الترتيبات الانتقالية بموجب القسم 2 من المادة الرابعة عشرة في اتفاقية تأسيس الصندوق، لكنه لم يعد يحتفظ بأي قيود على الصرف أو أي ممارسات لتعدد أسعار الصرف تخضع لأحكام القسم 2 من المادة الرابعة عشرة، إنما يحتفظ بثلاثة قيود على الصرف وممارسة واحدة لتعدد أسعار الصرف تخضع لموافقة الصندوق بموجب القسم 2(أ) والقسم 3 من المادة الثامنة من اتفاقية تأسيسه.

وتنشأ القيود على الصرف من: (1) اشتراط سداد كافة الالتزامات والديون المستحقة للحكومة قبل السماح للمستثمرين بتحويل عائدات الاستثمار، وللعاملين غير العراقيين بتحويل الرواتب والتعويضات الأخرى إلى خارج العراق، و(2) رصيد مستحق على العراق للأردن بموجب اتفاقية دفع ثنائية مُعطَّلة، و(3) الحدود القصوى الأسبوعية المفروضة على مشتريات المؤسسات المالية من النقد من البنك المركزي العراقي. وتبلغ هذه الحدود حاليا 300 ألف دولار أسبوعيا للبنوك التي لا يقل رأسمالها عن 250 مليار دينار عراقي، و150 ألف دولار أسبوعيا لشركات تحويل الأموال، و50 ألف دولار أسبوعيا لمكاتب الصرافة.

وتنشأ ممارسة تعدد أسعار الصرف عن الإجراء الرسمي الذي يهدف إلى الحد من شراء النقد الأجنبي، مع عدم وجود آلية تضمن عدم انحراف سعر الصرف في المزاد الرسمي عن السعر السوقي بأكثر من 2%. وجدير بالذكر أن متوسط الفرق بين السعر الرسمي والسعر السوقي بلغ حوالي 3% في ديسمبر/كانون الأول 2015 وارتفع إلى حوالي 9% في مايو/أيار 2016.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك قيد واحد على الصرف لا يزال قائما لأسباب أمنية ويتعين إخطار الصندوق به وفقا للقرار 144-(51/52).

مشاورات المادة الرابعة

عند الموافقة على اتفاق الاستعداد الائتماني الجديد البالغة مدته 36 شهرا في 7 يوليو 2016، تم وضع العراق على دورة المشاورات التي تتم كل 24 شهرا. وقد اختُتمت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في 29 يوليو/تموز 2015، مع طلب للشراء بموجب أداة التمويل السريع. وفي 18 أغسطس/آب 2015، نُشر تقرير خبراء الصندوق (التقرير القُطري رقم 15/235) ويمكن الاطلاع عليه إلكترونيا على شبكة الإنترنت.

المساعدة الفنية، 2005-2016

الإدارة	التاريخ	الغرض
إدارة شؤون المالية العامة	مايو 2010	الإدارة المالية العامة
	مارس 2012	الإدارة المالية العامة (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط – "ميتاك")

	مايو 2012	الإدارة المالية العامة ("ميتاك")
	ديسمبر 2012	الإدارة المالية العامة ("ميتاك")
	مايو 2013	الحلقة التطبيقية عن التبويب الوظيفي للموازنة ("ميتاك")
	مارس 2014	تبويب الموازنة ("ميتاك")
	يونيو 2015	حالة إصلاحات الإدارة المالية العامة ("ميتاك")
	نوفمبر 2015	قانون الإدارة المالية العامة وتنفيذ الموازنة وإعداد الموازنة على أساس البرامج
	مارس 2016	قانون الإدارة المالية العامة
إدارة الشؤون القانونية	إبريل 2010	المرحلة الأولى من برنامج التدريب ثلاثي المراحل لتعزيز القدرات وضمان الاستمرارية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	يوليو 2010	المرحلة الثانية من برنامج التدريب ثلاثي المراحل لتعزيز القدرات وضمان استمرارية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	أكتوبر 2012	قبول التزامات المادة الثامنة والمساعدة الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	ديسمبر 2012	صياغة تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	مايو 2015	مراجعة مكتبية لمشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
	يونيو 2015	قبول التزامات المادة الثامنة
	سبتمبر 2015	مراجعة مكتبية لمشروع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية	إبريل 2010	الحلقة التطبيقية عن الصيرفة الإسلامية
	أغسطس 2010	إدارة الاحتياطيات
	أغسطس 2010	المساعدة من بُعْد بشأن إدارة السيولة وتطوير سوق أذون الخزانة
	ديسمبر 2010	الأوراق المالية الحكومية/العمليات النقدية
	يناير 2011	الأوراق المالية الحكومية/العمليات النقدية
	يناير 2011	تدريب حول اللوائح الجديدة والتقارير المالية ("ميتاك")
	يناير 2011	تدريب على الرقابة خارج الموقع وإعداد التقارير ("ميتاك")
	إبريل 2011	الحلقة التطبيقية عن إدارة المخاطر (اختبار القدرة على تحمل الضغوط)
	مايو 2011	إعادة هيكلة البنوك
	مايو 2011	إدارة الاحتياطيات
	يوليو 2011	إدارة الاحتياطيات
	سبتمبر 2011	حلقة تطبيقية عن إدارة الاحتياطيات
	مارس 2012	إعادة هيكلة البنوك
	أكتوبر 2012	قبول التزامات المادة الثامنة
	مارس 2014	تقييم الاحتياجات المصرفية ("ميتاك")
	إبريل 2014	إدارة احتياطيات البنك المركزي
	مايو 2015	إدارة الأصول
	نوفمبر 2015	الرقابة المصرفية ("ميتاك")
	نوفمبر 2015	القواعد التنظيمية الاحترازية: المراجعة والتقييم ("ميتاك")
	مارس 2016	حلقة دراسية حول نظم الصرف الأجنبي وضوابطه (مشتركة بين إدارة الشؤون القانونية وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية)

إدارة الإحصاءات	إبريل 2010	إحصاءات القطاع الخارجي
	يوليو 2010	الإحصاءات النقدية والمالية
	فبراير 2012	إحصاءات القطاع الخارجي
	مارس 2012	إحصاءات الحسابات القومية
	مايو 2012	الإحصاءات النقدية والمالية
	إبريل 2013	إحصاءات الحسابات القومية
	ديسمبر 2013	إحصاءات ميزان المدفوعات
	ديسمبر 2014	إحصاءات ميزان المدفوعات ("ميتاك")
	مارس 2015	إحصاءات مالية الحكومة (عربستات)
	مايو 2015	إحصاءات مالية الحكومة
	نوفمبر 2015	مؤشر أسعار المستهلكين ("ميتاك")
	يناير 2016	إحصاءات الحسابات القومية ("ميتاك")
	مارس 2016	إحصاءات مالية الحكومة
	مارس 2016	إحصاءات القطاع الخارجي
	إبريل 2016	مؤشرا الاستقرار المالي
معهد صندوق النقد الدولي	يناير 2010	سياسات وبرمجة الاقتصاد الكلي

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في إبريل/نيسان ٢٠١٦)

العنوان	المنتجات	التوقيت المؤقت والفعلي للبعثات	التاريخ المتوقع والفعلي للتسليم
ألف: المعلومات المتبادلة حول برامج العمل ذات الصلة			
برنامج عمل البنك الدولي خلال الاثني عشر شهرا المقبلة[١]	**التحليل والمشورة في مجال السياسات الاقتصادية**		
	البنك الدولي:		
	– التشخيص المنهجي القُطري	فبراير ٢٠١٦	ديسمبر ٢٠١٦
	– حكومة إقليم كردستان، الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة: تشخيص النمو الاقتصادي	ديمسبر ٢٠١٥/فبراير/إبريل/يونيو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٦
	– تقييم اللامركزية وتقديم الخدمات في العراق	نوفمبر ٢٠١٥	مارس ٢٠١٦
	– خرائط الطريق نحو إصلاح الجمارك والضرائب في العراق	نوفمبر ٢٠١٥	يناير ٢٠١٦
	– خارطة طريق الإصلاح الاقتصادي الصادرة عن حكومة إقليم كردستان	مارس ٢٠١٦	مايو ٢٠١٦
	– خطة عمل حكومة إقليم كردستان لتخفيف انقطاعات الكهرباء	سبتمبر ٢٠١٦	
	– إصلاحات العراق المعنية بدعم الطاقة والتعرفات ((لكل من العراق وحكومة إقليم كردستان)	ديسمبر ٢٠١٦	
	– المساعدة الفنية البرامجية لقطاع الطاقة في العراق: خطة العمل المستهدفة لتوليد الكهرباء من الغاز		
	– إصلاح توزيع الكهرباء في العراق والمشروع الاستثماري المرتبط بها (بتمويل مشترك مع البنك الإسلامي للتنمية	ديسمبر ٢٠١٦	
	المساعدة الفنية		
	البنك الدولي:		
	– المساعدة الفنية في مجال الاستثمار العام في البنية التحتية للكهرباء	أكتوبر ٢٠١٥ / فبراير ٢٠١٦	إبريل ٢٠١٦
	– الإدارة المالية العامة (برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية، وتقييم القدرات وطلب عروض "النظم المتكاملة لمعلومات الإدارة المالية" (IFMIS))	يناير ٢٠١٦	يوليو ٢٠١٦
	– إدارة الاستثمارات العامة في حكومة إقليم كردستان	مارس ٢٠١٦	مايو ٢٠١٦
	– المساعدة الفنية في القطاع المالي والحوار بشأن السياسات	فبراير / مايو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٦
	– دعم حكومة إقليم كردستان في وضع إطار للحماية	يناير / مارس ٢٠١٦	إبريل ٢٠١٦

[١] لا تشمل الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية.

	الاجتماعية		
	– المبادرة المعنية بشفافية الصناعات الاستخراجية	نوفمبر ٢٠١٥	ديسمبر ٢٠١٥
	– المساعدة الفنية في مجال إصلاح نظام التقاعد	يناير – ديسمبر ٢٠١٦	ديسمبر ٢٠١٦
	– إصلاحات ممارسة الأعمال	يناير/مايو/سبتمبر ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٧
	– نظام مدفوعات البنك المركزي	يوليو/سبتمبر/ديسمبر ٢٠١٦	إبريل ٢٠١٧
	– مكافحة غسل الأموال	فبراير/سبتمبر/ديسمبر ٢٠١٦	مايو ٢٠١٧
	– الإصلاح التنظيمي	يناير/إبريل/سبتمبر ٢٠١٦	ديسمبر ٢٠١٦
	– استعراض النفقات العامة في قطاع المياه		ديسمبر ٢٠١٦
	– المساعدة الفنية في مجال الحد من الفقر	مارس ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٦
	– (بغداد – الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة) سلسلة قيمة الغاز في العراق	ديسمبر ٢٠١٥/يناير–ديسمبر ٢٠١٦	أكتوبر ٢٠١٧
	– حكومة إقليم كردستان، الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة: إصلاح نظام المشتريات	يناير – مايو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٦
	– حكومة إقليم كردستان، الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة: شبكات الأمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد	يناير – إبريل ٢٠١٦	إبريل ٢٠١٦
	– حكومة إقليم كردستان، الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة: الدعم المقدم إلى مجلس الشورى	يناير – إبريل ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٦
	مؤسسة التمويل الدولية:		
	الاستثمارات (خط الأنابيب والحافظة)		
	– قطاع الكهرباء		على أساس مستمر
	– الصناعات التحويلية الأساسية والأعمال التجارية الزراعية		على أساس مستمر
	– الاتصالات		على أساس مستمر
	خدمات استشارية		
	– إعادة هيكلة المصرف المتحد للاستثمار		نوفمبر ٢٠١٥
	– مشروع إصلاح قطاع الإنشاءات		مارس ٢٠١٦
	– تنمية قطاع الألبان		يونيو ٢٠١٦
	– تدريب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج Business Edge		ديسمبر ٢٠١٦
	– حوكمة الشركات		يونيو ٢٠٢٠
	– البنية التحتية للأسواق المالية		على أساس مستمر
	– إدارة المخاطر في البنوك		على أساس مستمر
	– صيرفة المشروعات الصغيرة والمتوسطة		على أساس مستمر
	– سياسة الاستثمار		يتقرر لاحقا
	– معالجة مياه الصرف في السليمانية		يتقرر لاحقا
	– تحديد أولويات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإطارها التنظيمي (شمال العراق)		يتقرر لاحقا

برنامج عمل صندوق النقد الدولي خلال الاثني عشر شهرا المقبلة	**التحليل والمشورة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية** – المراجعة الأولى للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق ومناقشة اتفاق الاستعداد الائتماني – المراجعتان الأولى والثانية للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق وطلب عقد اتفاق لمدة ثلاث سنوات –المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني – المراجعة الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني –المراجعة الثالثة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني – المراجعة الرابعة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني	مارس ٢٠١٦ مايو ٢٠١٦ سبتمبر ٢٠١٦ ديسمبر ٢٠١٦ مارس ٢٠١٧ يونيو ٢٠١٧	مايو ٢٠١٦ يوليو ٢٠١٦ نوفمبر ٢٠١٦ فبراير ٢٠١٧ مايو ٢٠١٧ أغسطس ٢٠١٧
	المساعدة الفنية – إدارة المالية العامة – إعداد تقارير حسابات المالية العامة – السياسة الضريبية – إحصاءات الدين العام – مؤشرات السلامة المالية – الصرف الأجنبي (قضايا المادة الثامنة) – الرقابة المصرفية – مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: القانون والمؤسسات	سبتمبر ٢٠١٦ سبتمبر ٢٠١٦	نوفمبر ٢٠١٦ نوفمبر ٢٠١٦
باء: طلبات تقديم المساهمات في برامج العمل			
طلبات الصندوق إلى البنك الدولي	– تبادل البيانات الاقتصادية الكلية والمالية بانتظام	على أساس مستمر	
طلبات البنك الدولي إلى الصندوق	– تبادل بيانات المالية العامة بانتظام – التنسيق بشأن سياسة المالية العامة – تبادل البيانات الاقتصادية الكلية والمالية بانتظام، بما في ذلك كل معاملات الصرف الأجنبي. – البيانات المتعلقة بقطاعات محددة – تبادل نتائج المشاورات	على أساس مستمر	
جيم: الاتفاق حول المنتجات والبعثات المشتركة			
الإنتاج المشترك خلال الاثني عشر شهرا القادمة	لا ينطبق		

قضايا إحصائية

(حسب الوضع في مايو/أيار ٢٠١٦)

أولا – تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

عام

تتعرض أعمال الرقابة التي يقوم بها الصندوق لمعوقات كبيرة تفرضها جوانب القصور الجسيمة فيما يتلقاه من بيانات. فإحصاءات الاقتصاد الكلي تعاني من الإهمال منذ سنوات، ثم تفاقم الوضع مع الاضطرابات الأخيرة. ورغم بقاء الجهاز المركزي للإحصاء، فإنه يفتقر إلى الخبرات الفنية والموارد الكافية لتوفير متطلبات النظام الإحصائي الحديث. ويتمتع البنك المركزي العراقي بقدرات إحصائية أفضل بقليل، ولكن المسائل المتعلقة بتبادل البيانات بين الهيئات المختلفة وبتوزيع مسؤوليات جمع البيانات تعرقل التقدم على صعيد إحصاءات القطاع الخارجي – وهي قضية تؤثر على الجهاز المركزي للإحصاء أيضا.

ومنذ عام ٢٠٠٣، قدمت إدارة الإحصاءات بالصندوق مساعدة فنية كبيرة في جميع مجموعات البيانات الرئيسية، بما في ذلك ما يتعلق بمعايير نشر البيانات.

الحسابات القومية

يتولى الجهاز المركزي للإحصاء إعداد بيانات الحسابات القومية السنوية وربع السنوية على أساس الأسعار الجارية والثابتة (٢٠٠٧)، وإن كانت تقديرات النفقات بالأسعار الثابتة تستخدم ١٩٨٨ كسنة أساس.

ويتم إعداد الحسابات القومية وفق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. ويحصل الجهاز المركزي للإحصاء على مساعدة فنية من إدارة الإحصاءات ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ("ميتاك") حتى ينتقل بالتدريج إلى تطبيق المفاهيم المدرجة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتحسين المنهجية المتبعة. غير أن الحسابات القومية التي يتم إعدادها تنقصها الجودة نتيجة نقص البيانات المصدرية الشاملة عن بعض الأنشطة وفئات الإنفاق في إجمالي الناتج المحلي. وقد أُجري مسح ميزانية الأسرة في عام ٢٠٠٧ وتم إدراج النتائج، بما فيها تحويل سنة الأساس إلى ٢٠٠٧. كذلك أجري مسح اقتصادي واجتماعي لقطاع الأسر لعام ٢٠١٢ ويجري إدراج هذه البيانات في خطة مرحلية لتحويل سنة الأساس إلى ٢٠١٢. وقد ضعفت مقاييس إجمالي الناتج المحلي بسبب نقص تغطية المحافظات في البيانات المصدرية من جراء الصراعات الدائرة في أربع محافظات.

إحصاءات الأسعار

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بإعداد ونشر تقرير شهري لمؤشر أسعار المستهلكين في عموم العراق (بما في ذلك إقليم كردستان) ولكل محافظة على حدة. وتم تعديل سنة أساس المؤشر لتصبح ٢٠١٢ استنادا إلى المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر. غير أن مؤشر أسعار المستهلكين لا يغطي سوى المناطق الحضرية في جميع المحافظات، والموارد المتاحة لا تكفي لتوسيع نطاق التغطية. وبدءا من يونيو/حزيران ٢٠١٤، لم تعد البيانات الرسمية المعنية بمؤشر أسعار المستهلكين تشمل المحافظات الأربعة المتأثرة بالصراع. كذلك يتم إعداد تقرير ربع سنوي لمؤشر أسعار المنتجين في القطاع الصناعي على أساس عام ٢٠١٢. وقد قامت بعثة مساعدة فنية ضمت خبراء من إدارة الإحصاءات ومركز "ميتاك" بتقديم المشورة حول مزيد من التحسينات في إحصاءات الأسعار التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء.

إحصاءات مالية الحكومة

رغم صعوبة الوضع الأمني الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على إعداد البيانات وتحليلها، فقد تم توفير البيانات بصورة مُرْضِية لأغراض مراقبة البرامج. وهناك حالات تأخر في تقديم البيانات تحدث على فترات متباعدة، ولا تزال تغطية إقليم كردستان ضئيلة. غير أن السلطات تعكف الآن على اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذه العيوب.

وفي مارس/آذار ٢٠١٥، قامت بعثة من إدارة الإحصاءات في الصندوق— واكبت بعثة مشاورات المادة الرابعة— بمناقشة خطة عمل تهدف إلى تحسين معدل تواتر بيانات المالية العامة ودرجة حداثة إبلاغ بياناتها ووضع خطة لنقل البيانات من أجل تحسين إحصاءات المالية العامة استنادا إلى دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وفي مارس/آذار ٢٠١٦، أوفدت إدارة الإحصاءات بعثة متابعة ساعدت في وضع أداة لإعداد التقارير عن البيان ربع السنوي الذي يضم عمليات الحكومة المتعلقة بكيانات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة. وقد استأنف العراق إبلاغ بيانات إحصاءات مالية الحكومة لنشرها في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة (GFSY). ولا تنشر الحكومة حاليا أي إحصاءات للمالية العامة باستثناء هذه التقديرات والنتائج الموجزة لكيانات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة.

الإحصاءات النقدية والمالية

تحقق تقدم ملحوظ نحو تطوير العناصر والهيكل اللازمين لإعداد بيانات مسح شركات الإيداع، ولكن ضعف قدرات الموظفين، ولا سيما على مستوى البنوك التجارية وجودة البيانات المصدرية، لا يزال يعيق التقدم نحو تحسين جودة هذه البيانات وتعزيز حداثتها. وبينما يستخدم معظم البنوك، بما في ذلك المملوكة للدولة، استمارات الإبلاغ الجديدة التي أُعِدت على أساس دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي، فلا يزال بعضها يعاني من مشكلات تتعلق بإبلاغ البيانات (مثل البيانات الناقصة وأخطاء الإبلاغ والتأخر فيه). لذلك، فإن استمارات الإبلاغ القديمة لا تزال تُستَخدم لإعداد بيانات شركات الإيداع الأخرى. ولا تغطي الإحصاءات النقدية المنطقة الشمالية (كردستان) بسبب مشكلات تتعلق بجمع البيانات من تلك المنطقة. ونتيجة لذلك، يقوم البنك المركزي العراقي بإبلاغ البيانات لنشرها في "الإحصاءات المالية الدولية" الصادرة عن الصندوق بفارق زمني يتجاوز الخمسة أشهر كما أن أحدث البيانات المبلغة بشأن شركات الإيداع الأخرى توصف بأنها "أولية"، الأمر الذي يشير إلى وجود مشكلات في جمع وإعداد بياناتها. وقد خلصت بعثة معنية بمؤشرات السلامة المالية أوفدت مؤخرا في إبريل/نيسان ٢٠١٦ إلى وجود تجاوز للمعايير الدولية في تطبيق مفهوم الإقامة، وتصنيف المؤسسات المملوكة للدولة، وبعض المجالات الأخرى التي تحتاج إلى فحص وتحسين.

الرقابة على القطاع المالي

عقب المناقشات التي أجريت خلال اجتماعات الربيع لعام ٢٠١٥ في واشنطن العاصمة، طلب البنك المركزي العراقي مساعدة فنية في إعداد بيانات مؤشرات السلامة المالية. وقد أوفدت بعثة في إبريل/نيسان ٢٠١٦ لوضع إطار لإعداد هذه البيانات. ونتيجة لذلك، أعد البنك المركزي في أواخر مايو/أيار ٢٠١٦ المؤشرات الأساسية الاثني عشر للسلامة المالية وسبعة من المؤشرات الثلاثة عشر الإضافية لبنوك الدولة ومجموعة مؤشرات مماثلة للبنوك الخاصة تغطي أرباع العام الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٥، وأصدر تقارير بشأنها. ووافق البنك المركزي على إعداد تقارير منتظمة عن مؤشرات السلامة المالية على أساس ربع سنوي. لكن هناك تجاوزات عن المعايير الدولية ينبغي معالجتها.

إحصاءات القطاع الخارجي

إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

يقوم البنك المركزي العراقي بجمع بيانات ميزان المدفوعات على أساس سنوي وربع سنوي بصيغة *الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي* الصادر عن صندوق النقد الدولي ويقدم للصندوق تقارير بشأنها. كذلك يقوم البنك بإعداد ونشر بيان سنوي عن وضع الاستثمار الدولي. غير أن آخر البيانات تم تقديمها لإدارة الإحصاءات عن ميزان المدفوعات للفترة ٢٠١٣–٢٠١٥ لم يتم إدراجها بعد في مطبوعات إدارة الإحصاءات نظرا لكثرة ما تتضمنه من سهو وخطأ، مما أثار المخاوف بشأن تغطية البيانات وجودتها. وقد أشارت آخر بعثة للمساعدة الفنية بشأن إحصاءات القطاع الخارجي، والتي أوفدت في مارس/آذار ٢٠١٦، إلى إمكانية أن تكون حالات السهو والخطأ ناتجة عن انعدام أو قصور التغطية للمعاملات المرتبطة باتفاقيات اقتسام الإنتاج مع شركات النفط الأجنبية وبأعمال التشييد طويلة الأجل التي تقوم بها الشركات الأجنبية في العراق؛ وبيانات التجارة لإقليم كردستان؛ ونقص تسجيل القيود المقابلة للاقتراض الصافي في الحساب المالي لميزان المدفوعات في ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وهو ما لا يتسق مع الفوائض الكبيرة المقيدة في الحساب الجاري. وكان تقييم البعثة أن مصادر البيانات الجارية لإعداد إحصاءات القطاع الخارجي ليست شاملة. وتندر البيانات بوجه خاص في مجالي التجارة الخارجية في السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي ضوء هذه الاستنتاجات، اقترحت البعثة العديد من التوصيات، منها تعزيز نظام إعداد التقارير عن المعاملات الدولية، وأساليب تقدير واردات كردستان وتأمين بيانات عن مدفوعات وزارة النفط لشركات النفط الدولية. ويتم إعداد بيانات الاحتياطيات الدولية على نحو يتفق مع المنهجيات الدولية، وتُنشَر في الإحصاءات المالية الدولية منذ أواخر عام ٢٠٠٦.

إحصاءات التجارة الخارجية

هناك مشكلات جسيمة في مستوى حداثة بيانات التجارة الخارجية، بالإضافة إلى انخفاض جودة هذه البيانات بسبب عدم وجود بيانات جمركية موثوقة. ورغم توافر استمارة جمركية جديدة للواردات فإنها لا تستخدم حاليا على الحدود الجمركية بسبب الوضع الأمني ونقص موارد الهيئة العامة للجمارك على المنافذ الحدودية.

وتخضع تغطية واردات القطاع الخاص لقيود تفرضها مصادر البيانات، مما يقصر الرصد على السلع التي تسدد قيمتها عن طريق الجهاز المصرفي العراقي. وعلى ذلك لا تقيَّد في ميزان المدفوعات السلع المستوردة في إطار ترتيبات دفع خارجية (مثل واردات شركات النفط الدولية لصالح مشروعات الاستثمار المباشر). وتُستبعد المنطقة الشمالية (كردستان) من نطاق تغطية إحصاءات التجارة الخارجية، ولا توجد تقديرات لبيانات التهريب.

وتتاح بيانات الصادرات من قطاع النفط عن طريق قسم إحصاءات ميزان المدفوعات في البنك المركزي العراقي. أما بيانات الصادرات غير النفطية، التي تعادل ٣–٥% من مجموع الصادرات فيجري إعدادها على أساس المعلومات الواردة في استمارة التصدير الجمركية. وتُبلغ بيانات الصادرات غير النفطية إلى البنك المركزي العراقي على أساس شهري لأغراض مضاهاة البيانات.

ثانيا– معايير البيانات وجودتها

العراق من البلدان المشاركة في النظام العام المعزز لنشر البيانات. ويمكن الاطلاع في صفحة العراق القُطْرية ضمن اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات على البيانات الوصفية المتعلقة بأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تم تحديث بعضها في أوائل ٢٠١٦.	لا يتوافر تقرير عن مراعاة المعايير والمواثيق المتعلقة بالبيانات.

العراق: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في ٢٦ إبريل/نيسان ٢٠١٦)

	تاريخ آخر مشاهدة	تاريخ تلقيها	معدل تواتر البيانات[٧]	معدل تواتر الإبلاغ[٧]	معدل تواتر النشر[٧]	بنود للتذكرة:[٨]	
						جودة البيانات – سلامة المنهجية[٩]	جودة البيانات – الدقة والموثوقية
أسعار الصرف	٢٠١٦/٦/٢	٢٠١٦/٥/٢٥	يومي	يومي	يومي		
أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطة النقدية[١]	٢٠١٦/٥/٢٥	٢٠١٦/٥	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني ٤–٦ أسابيع		
الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية	٢٠١٦/٥/٢٥	٢٠١٦/٥	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني ٤–٦ أسابيع		
النقود بمعناها الواسع	٢٠١٦/٥/٢٥	٢٠١٦/٥	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني ٤–٦ أسابيع		
الميزانية العمومية للبنك المركزي	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٦/٥	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني ٤–٦ أسابيع		
الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي	٢٠١٦/١/٣١	٢٠١٦/٥	شهري	شهري	ربع سنوي، بفاصل زمني ٤–٦ أسابيع		
أسعار الفائدة[٢]	٢٠١٤/٥/٢٥	٢٠١٦/٥	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني ٤–٦ أسابيع		
مؤشر أسعار المستهلكين	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٦/٥	شهري	شهري	شهري، بفاصل زمني ٣ أسابيع		
الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل[٣] – الحكومة العامة[٤]	٢٠١٦/٣	٢٠١٦/٥	شهري	شهري	غير متوافر		
الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل[٣] – الحكومة العامة	٢٠١٦/٣	٢٠١٦/٥	شهري	شهري	غير متوافر		
أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية[٥]	٢٠١٥/١٢	٢٠١٦/٣	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر		
رصيد الحساب الجاري الخارجي	٢٠١٥/١٢	٢٠١٦/٣	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي، بفاصل زمني ٩ أشهر		
صادرات وواردات السلع والخدمات	٢٠١٥/١٢	٢٠١٦/٣	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي، بفاصل زمني ٩ أشهر		
إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي	٢٠١٦/٠٣	٢٠١٦/٤	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي، بفاصل زمني ٣ أشهر		

إجمالي الدين الخارجي	٢٠١٥/١٢	٢٠١٦/٣	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر		
وضع الاستثمار الدولي[٦]	٢٠١٤/١٢	٢٠١٥/١/٦	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي، بفاصل زمني ٩ أشهر		

[١] ينبغي أن تُحدد بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو محملة بالتزامات. كذلك يتعين أن تشمل البيانات الخصوم قصيرة الأجل المرتبطة بعملة أجنبية ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى بالإضافة إلى القيم الافتراضية للمشتقات المالية لسداد والحصول على العملة الأجنبية، بما في ذلك تلك المرتبطة بعملة أجنبية ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى.

[٢] أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسميا، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أذون الخزانة والسندات الإذنية والسندات.

[٣] التمويل الخارجي، ومن البنوك المحلية، والتمويل من المؤسسات غير المصرفية المحلية.

[٤] تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة في الموازنة، والصناديق خارج الموازنة، وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.

[٥] بما في ذلك هيكل العملات وآجال الاستحقاق.

[٦] يشمل إجمالي وضع الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.

[٧] ينبغي أن تُدرج هذه الأعمدة فقط بالنسبة للبلدان التي نُشَر عنها تقرير مراعاة المعايير والمواثيق عن البيانات (أو تحديث موضوعي له).

[٨] لم يتم إعداد تقرير مراعاة المعايير والمواثيق لبيانات العراق أو أي تحديث موضوعي له.

بيان الدكتور حازم الببلاوي والسيدة مايا شويري بشأن العراق

٧ يوليو/تموز ٢٠١٦

١- تعرض الاقتصاد العراقي لصدمتين حادتين منذ منتصف ٢٠١٤، وهما الهجمات التي قام بها ما يسمى بتنظيم الدولية الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية. وقد تسببت هجمات داعش في مأساة إنسانية أزهقت آلاف الأرواح وأسفرت عن نزوح حوالي ٤ ملايين نسمة داخلياً واحتياج ٢٧% من سكان العراق – منهم حوالي ٢٥٠ ألف لاجئ سوري – للمساعدة الإنسانية. كذلك أسفر العنف عن تدهور ملحوظ في مستويات المعيشة في مختلف أنحاء البلاد وتلف شديد في الأصول والبنية التحتية. ونتيجة للصدمتين، انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ٢٠١٥ رغم الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط، وظهرت عجوزات كبيرة في المالية العامة وميزان المدفوعات.

٢- ونظرا لهذه التطورات، شرعت السلطات في برنامج كبير لتصحيح أوضاع المالية العامة منذ أوائل ٢٠١٥. وبناء على الإصلاحات واسعة النطاق التي أعلنها رئيس الوزراء في أغسطس/آب ٢٠١٥، اعتمدت السلطات خطة شاملة تركز في الأساس على تعزيز الأوضاع الأمنية وأعمال إعادة الإعمار، ودعم النزاهة والشفافية، وتفعيل عمليات الإقراض لمشروعات الإسكان والصناعة والزراعة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ شرعت السلطات في برنامج مع صندوق النقد الدولي يتابعه خبراؤه بغية دعم خطتها الإصلاحية، وكان أداؤها مُرْضيا في ظل البرنامج رغم الظروف المليئة بالتحديات. ونظرا لاستمرار الصراع مع داعش وهبوط أسعار النفط منذ بداية البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق، فضلا على ما أحدثه ذلك من تراجع في آفاق الاقتصاد، تسعى السلطات للحصول على دعم من الصندوق في ظل اتفاق للاستعداد الائتماني (SBA). والهدف الرئيسي من البرنامج هو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في فترة يسودها عدم اليقين الاقتصادي والسياسي، مع حماية الإنفاق الاجتماعي للحفاظ على التماسك الاجتماعي. وسيساعد هذا البرنامج على إدارة الضغوط الخارجية، وتنفيذ الضبط المطلوب في أوضاع المالية العامة وإبقاء الدين في حدود يمكن تحملها، وتعزيز الإدارة المالية العامة، والحفاظ على استقرار القطاع المالي.

الأداء في ظل الاتفاق الذي يتابعه خبراء الصندوق

٣- رغم سرعة هبوط أسعار النفط والتحديات المحيطة بالبيئة الأمنية، فقد كان أداء البرنامج مُرْضيا إلى حد كبير، كما أسلفنا، في ظل الاتفاق الذي يتابعه خبراء الصندوق، حيث تم استيفاء ثلاثة من خمسة معايير إرشادية في كل من نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ ونهاية مارس/آذار ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، حقق البرنامج مستوى قريبا إلى حد كبير من هدف التراكم الصفري للمتأخرات الخارجية في ديسمبر/كانون الأول. وبينما تعذر تحقيق هدف التراكم الصفري للمتأخرات الخارجية بسبب نقص السيولة الحاد لدى الحكومة، فإن هذا الهدف يخضع الآن لاثنين من معايير الأداء في إطار اتفاق الاستعداد الائتماني الذي طلبته السلطات.

٤- وقد تم استيفاء المعايير الهيكلية الثلاثة التي تتطلبها المراجعة الأولى للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق. أما المعيار الهيكلي الثاني الذي تتطلبه المراجعة الثانية، والذي يتألف من موافقة وزير المالية على مشروع قانون الإدارة المالية، فلم يتم استيفاؤه بعد وسيصبح معيارا هيكليا للمراجعة الأولى بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني المطلوب، ويجري العمل حاليا على تحقيقه بمساعدة فنية من الصندوق.

السياسات والإصلاحات الاقتصادية والمالية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩

٥- تلتزم السلطات بتخفيض النفقات تدريجيا تبعا لانخفاض مستوى الإيرادات النفطية مؤخرا، كما تلتزم بزيادة الإيرادات للوصول بالدين إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله. وعقب الضبط الكبير لأوضاع المالية العامة في عام ٢٠١٥، ستقوم الحكومة في عام ٢٠١٦ بتنفيذ برنامج مالي أكثر تقشفا إلى حد كبير مقارنة بالموازنة التي أقرها البرلمان. وتجيز قوانين إدارة المالية العامة في العراق أن يكون تنفيذ الإنفاق دون المستوى المقدر في الموازنة إذا كانت الإيرادات أقل مما افترضته الموازنة.

٦- وحتى يتسنى تحقيق هدف المالية العامة، ستعمل السلطات على توسيع القاعدة الضريبية لأجور غير العسكريين، وتخفيض فاتورة الأجور (من خلال التناقص الطبيعي للعمالة، وتأخير تعيين موظفين جدد، وتخفيض المزايا الاستنسابية، بالإضافة إلى تدابير أخرى)، وتخفيض مدفوعات معاشات التقاعد عن طريق إعمال القواعد القائمة. والسلطات على دراية تامة بأن نسبة كبيرة من التصحيح المالي سيتعين تحقيقها بإجراء خفض مؤقت في الاستثمار غير النفطي. وفي هذا الصدد، ستجري عملية دقيقة لتحديد الأولويات تكفل عدم تأخير المشروعات الضرورية. ولضمان الحد من أثر الضبط المالي على الفقراء، ستقوم الحكومة بحماية الإنفاق الاجتماعي والالتزام بالحفاظ على هذا الإنفاق أعلى من حد أدنى معين في فترة سريان اتفاق الاستعداد الائتماني. ويتضمن هذا الإنفاق على الصحة والتعليم، ودعم الغذاء والزراعة، والتحويلات الموجهة للنازحين داخليا واللاجئين. وسيتم الحفاظ على الاستثمار في القطاع النفطي عند مستوى الموازنة لتأمين الإيرادات النفطية اللازمة لتمويل النفقات العامة.

٧- ورغم الجهود المتوخاة لضبط أوضاع المالية العامة، فسيظل هناك عجز مالي كبير في عام ٢٠١٦، انعكاسا لاستمرار الضغوط الحادة الناشئة عن الإنفاق الذي لا يمكن خفضه مجددا نظرا لصعوبة البيئة الحالية. وسيكون المصدر الرئيسي لتمويل هذا العجز هو الاستعانة بالتمويل المحلي والتمويل من الخارجي الذي يشجعه وجود اتفاق الاستعداد الائتماني. وتحرص السلطات على تجنب الإفراط في تمويل الحكومة بشكل غير مباشر من البنك المركزي. وبالتالي، فإذا كان التمويل المستمد من إيرادات النفط أو المصادر الخارجية أعلى من الوارد في البرنامج، تلتزم السلطات بإجراء خفض متناسب في التمويل النقدي غير المباشر الذي يقدمه البنك المركزي لسد عجز الموازنة.

٨- وتتركز إجراءات الضبط المالي في بداية البرنامج، حيث يتوقع إتمام نصف الإجراءات المتوخاة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وبدءا من ٢٠١٧، تنوي الحكومة تنفيذ إصلاحات مالية أعمق من أجل الوصول بالدين إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله. وتتضمن هذه الإصلاحات مراجعة القوانين والإدارة الضريبية والجمركية بهدف زيادة الإيرادات غير النفطية، وتجميد التعيينات في كل القطاعات باستثناء الأمن والصحة والتعليم، وتكليف ديوان الرقابة المالية بتدقيق كشوف المستفيدين من الأجور ومعاشات التقاعد لاستبعاد الأسماء الوهمية. وستعمل الحكومة أيضا على إصلاح نظام معاشات التقاعد ورفع كفاءة تحويلات الدولة إلى الفقراء، بالتنسيق مع البنك الدولي، كما ستعمل بالتدريج على إصلاح قطاع الكهرباء والمؤسسات غير المالية المملوكة للدولة.

٩- وتُبذَل حاليا جهود كبيرة لدفع عجلة الإصلاحات الهيكلية في مجال المالية العامة. وفي هذا الصدد، تعمل السلطات على تعزيز إجراءات الإدارة المالية العامة لدعم الانضباط المالي والاستخدام الكفء للموارد النفطية. وبدعم من الصندوق والبنك الدولي، ستوافق السلطات على مشروع جديد لقانون الإدارة المالية، وتعد تقارير المالية العامة طبقا لدليل

إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن الصندوق، وتجري مسحا للمتأخرات المحلية وتقوم بتدقيقها وسدادها، وتتخذ خطوات للانتقال إلى حساب الخزانة الموحد، وتقوم بتصميم وتنفيذ نظام لمراقبة الالتزامات في إطار تنفيذ الموازنة بالإضافة إلى نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية، وتنفيذ الإصلاح المطلوب في إدارة الاستثمارات العامة، وتعزيز إدارة الدين بمساعدة فنية من وكالة اليابان للتعاون الدولي. ومن الإجراءات المهمة أيضا ما تعتزمه الحكومة من تعزيز التشريعات الرامية إلى مكافحة الفساد.

١٠- ويتيح استقرار سعر الصرف ركيزة اسمية أساسية للاقتصاد في بيئة يسودها عدم اليقين. ولذلك تلتزم السلطات بالحفاظ على ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي رغم تدهور المركز الخارجي. وستلغي الحكومة بالتدريج قيود الصرف المتبقية وأسعار الصرف المتعددة بغية التخلص من تشوهات سعر الصرف. وفي هذا السياق، ستلغي الحكومة الحدود المفروضة على تحويل عائدات الاستثمار والتي تنشئ قيدا على الصرف. وبالإضافة إلى ذلك، سيزيد البنك المركزي بيع النقد الأجنبي لأغراض معاملات الصرف الجارية المشروعة في السوق الرسمية من أجل تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعره في السوق الموازي.

١١- وتأتي حماية استقرار القطاع المالي في صدارة جدول أعمال السلطات. فقد تم تعيين مدققي حسابات دوليين لإجراء عمليات تدقيق لأكبر بنكين مملوكين للحكومة، وهما مصرف الرافدين ومصرف الرشيد، وسيتم الاسترشاد بنتائج التدقيق في وضع خطة لإعادة هيكلة هذين البنكين. وفي نفس الوقت، تنوي الحكومة تعزيز الإطار القانوني للبنك المركزي، بناء على توصيات تقييم الضمانات الوقائية الذي أجراه الصندوق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥. وستقوم الحكومة أيضا بتنفيذ إصلاحات لتقوية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما سيساعد في تحسين اندماج النظام المالي المحلي في الاقتصاد العالمي، وتخفيض تكاليف المعاملات، وتعزيز الحوكمة، وتخفيض حجم القطاع غير الرسمي، وقطع التمويل عن تنظيم داعش.

١٢- وتلتزم السلطات بتحسين حداثة الإحصاءات الاقتصادية الكلية ونطاق تغطيتها ودقتها، رغم وجود نقص كبير في القدرات ذات الصلة. ولتحقيق الوضع الأمثل في توصيل البيانات للصندوق، ستطلب السلطات إلى المدققين الخارجيين تقديم بيانات عن ثلاثة من ستة معايير للأداء ينص عليها البرنامج المطلوب، وستواصل الاعتماد على المساعدة الفنية من الصندوق من أجل تحسين التقارير التي يتم إعدادها عن المالية العامة.

خاتمة

١٣- يواجه العراق فترة عصيبة للغاية في تاريخه، ويخضع اقتصاده لضغوط حادة. وقد برهنت السلطات على التزامها بتطبيق السياسات الاقتصادية الكلية وإجراء الإصلاحات الاقتصادية في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق، وإن كان استقرار الأوضاع الأمنية لا يزال مطلبا أساسيا لنجاح هذه السياسات. وتود السلطات الإعراب عن تقديرها العميق للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، وإدارة الصندوق العليا، والخبراء العاملين فيه، على دعمهم المستمر في هذه الظروف الصعبة. وتعرب السلطات عن تقديرها الخاص لما حظيت به من تواصل ومناقشات بناءة مع فريق الصندوق، وما تتلقاه من مساعدات فنية قيمة دعما لجهودها الجارية لتحقيق الاستقرار والإصلاح.